مَعالم مَنهجِ أبي حيّانَ الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ) في كتابهِ: «مَنهجِ السّالكِ في الكلامِ على ألفيّةِ ابنِ مالكِ»

يس محمد يس أبو الهيجاء

كلية اللغة العربية – جامعة أمّ القرى

مكّة المكرّمة

yaseenabualhayjaa@yahoo.com

تاريخ التحكيم: ٢٨/ ٩/ ١٤٣٦ تاريخ الإجازة: ٢١/ ١٢/ ١٤٣٦

المستخلص:

يَتناولُ هذا البَحثُ كِتابًا مَغمورًا لِعلمٍ نَحويٍّ مَشهورٍ، وهوَ " مَنهَجُ السَّالِكِ في الكَلامِ على ألفِيَّةِ ابنِ مَالِك" لأبي حَيّانَ الأندَلسِيّ (ت٧٤٥هـ). والهدَفُ الرئيسُ لهذا البحثِ إنما هو لفْتُ نَظرِ الدّارسينَ إلى هذا السِّفرِ القيّمِ، وقد وَجدَ الباحثُ أنّ خَيرَ وَسيلةٍ لِبلوغِ هذه الغايةِ أن يتناولَ أبرزَ معالمِ منهجِ أبي حيّانَ في شرحِهِ. وفي سبيلِ هذا تناولَ البحثُ أبرزَ الأصولِ النَحويّةِ عندَ أبي حيّانَ في شرحِهِ. كما عَرَضَ لمصادِرِ تَوثيقِه من الأعلامِ بأنواعِها، والكُتُبِ. وقد لجأ البحثُ إلى تَسجيلِ الكَثيرِ مِن النُصوصِ، لِيُدلِّلَ على سِماتِ منهجِ أبي حيّانَ في المعالِمِ التي عَرَضَ لها من شَرحِه.

الكلمات المفتاحية:

ابنُ مالك، الألفيّة، أبو حَيّان الأندلسِيّ، منهج السالك، أصولُ النّحو، مَصادر التّوثيق.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

يَتناولُ هذا البَحثُ كِتابًا مغمورًا لعلمٍ نحويٍّ مشهور، وقد هُيِّئ لهذا الكتاب ثلاثة أركان تنهضُ به لأن يكون في مصافِّ الكتبِ القيّمةِ، المصنّفُ والمادةُ والشّارحُ، ألا وهو "مَنهجُ السّالِكِ في الكَلامِ على ألفيّة ابن مالِك"، أمّا المصنّفُ فهوَ مُحمدُ بنُ مالِكٍ (ت٦٧٢هـ)، وهو عَلَم نَحويّ بارِز، أحدَثَ في النَّحوِ ما غَيَّرَ مَنهجَ دِراستِهِ، وأمّا المادّةُ فالألفِيّة، ولم يُعرَفْ مُصَنَّفٌ بعدَ كتابِ سِيبويهِ شغلَ الناسَ، وملأَ المجالسَ أكثرَ مِن ألفيّةِ ابنِ مالِك، وأمّا الشّارحِ فأبو حَيّانَ الأندَلُسِيّ (٧٤٥هـ)، العَلَم الباذِخُ في سَماءِ النَّحوِ العَرَبيّ، وهذهِ أركانٌ لا يُخطِئُها النُّجْحُ، ولا التّميّزُ.

على أنّ كتابَ أبي حَيّانَ "مَنهَجَ السَّالِكِ"، بالرّغمِ مِن أسِسِ هذا التّميّزِ بَقِيَ مَغمُورًا، وقلّما وَجدنا أحَدًا يُشيرُ إليهِ، سَواءٌ مِن القِدماءِ أو المحدَثينَ. وفي هذا البَحثِ أسعَى لإظهارِ مَعالم هذا الكتابِ، ومَنهُجُ أبي حيّانَ الأندَلسِيّ فيهِ، مُجمِلا أهمَّ مَعالمَ هذا المنهَجِ، لَعلَّه يُسهمُ في لَفتِ نَظرِ الباحِثينَ إلى هذا المصنّفِ القيّم، ويَأخُذُ مَكانَه ومَكانتَه بَينَ شُروحِ الألفيّةِ المعرُوفَة.

أمّا محمّدُ بنُ مالِكٍ فَهوَ أشهَرُ مِن أنْ يُعرّفَ به في هذا البَحثِ، وقد تَناوله الكَثِيرُ مِن الباحِثينَ مُستقصِينَ جَوانِبَ حَياتِهِ، العِلميّة والشَّخصِيّةِ، ولم يَترُكُوا فِيها زِيادَةً لِمُستَزِيدٍ.

وأمّا الشارحُ وهوَ مُحَمَّدُ بنُ يُوسُفَ بنِ عَلِيِّ بنِ يُوسفَ بنِ حَيَّانَ، أَثيرُ الدِّينِ أبو حَيّانَ الجَيّانِيُّ النِّفْزِيُّ، الغَرْناطِيُّ الأندَلُسِيُّ، بلديّه فلا يقلّ عنه شهرة وذيوعًا. وينبغي التوقفُ على جانبٍ مهمّ من حياة أبي حيّان العلمية لإلقاء الضوء على كتابه موضوع البحث.

كانَ أبو حَيّانَ مُصنِّفًا مَوسُوعِيًّا، ولم يَقصُرْ نفسَهُ على لَونٍ واحِدٍ مِن أَلوانِ العِلمِ، بل نَجِدُهُ يُصنِّفُ في اللّغَةِ وعُلومِها، وفي الأَدَبِ والقِراءاتِ والفِقهِ والحَدِيثِ والتّارِيخِ، ولعليَ لا أجاوزُ الحَقِيقَةَ إذا عَدَدتُ أبا حَيّانَ رائِدًا من رُوّادِ عِلمِ اللغةِ التّقابُلِيّ، الذي لم يَظهَرْ إلاّ في النِّصفِ الثّاني من القَرنِ الماضِي، إذ نراه يَقولُ:(ولَقَد اطَّلَعْتُ عَلَى جُمْلَةٍ مِن الأَلْسُنِ، كَلِسَانِ التُّرْكِ، ولِسَانِ الفُرْسِ، ولِسَانِ الحَبَشِ، وغَيْرِهِمْ، وصَنَّفْتُ فِيْها كُتُبًا في لُغَتِها، ونَحْوِها، وتَصْرِيْفِها، واسْتَفَدْتُ مِنْها غَرَائِبَ...)، وسيأتي ذِكرُ هذا النَّصِّ الطّويلِ، الذي يَدُلُّ على تِلكَ الرِّيادةِ لاحِقًا.

ويَذكُرُ تلميذُه محمد بن سَعيد الرّعَيني[١] أنَّ تَصانِيفَ أبي حَيّانَ تَزِيدُ على خَمسِينَ ما بَينَ طَوِيلٍ وقَصِيرٍ[٢]. وقد أطنَبَت الدّكتوره خَديجة الحَدِيثي في ذِكرِ مُؤلّفاتِهِ، وتَقصّي أحوالِها، فذَكَرتْ مِنها العَشَراتِ[٣]. غَيرَ أنَّ الذي يَعنِينا هَهُنا ما خَتَمَه منها ممَّا لم يُكَمِّلْهُ، وعِدَّتُهُ سَبعَةُ كُتُبٍ، وكِتابُنا هَذا مَنهجُ السّالِكِ أَحَدُها[٤].

ولا بدّ مِن الوُقُوفِ على زَمَنِ تَأليفِ الكِتابِ، وَعَمَلِ أبي حَيّانَ فيهِ، فَقد ذَكَرَ تِلمِيذَه ابنُ أَيبَكَ الصَّفَدِيّ أنّ مَنهَجَ السّالِكِ لم يَكُنْ كامِلاً حتّى سَنَةِ ٧٢٨هـ، على إقرارِ أَبي حَيّانَ لَه[٥]. ونرى في خِتامِ القِسمِ الأوَّلِ أنّه نَجَزَ سَنَةَ سَبعٍ وَثَلاثِينَ وَسَبعِمائَةٍ. وَجاءَ في خاتِمَةِ نُسخَةِ الجَزائِرِ:" قَابَلتُهُ بالأَصْلِ المُنتَسَخِ مِنهُ فَصَحَّ، وَكَتَبَ كاتِبُهُ عَبدُ الرّحمنِ لَطَفَ اللهُ لَهُ: إلى هنا انتَهى وكَمَلَ نَسْخُ هذا الكِتابِ، إلى هُنا في لَيلَةٍ يُسْفِرُ صَباحُها عن يومِ الأحدِ سابعِ شَهْرِ رَبيعِ الآخِرِ، سَنَةَ ثمانٍ وثَلاثِينَ

(١) من تلاميذ أبي حيّان، وهو الفقيه المحدث أبو عبد الله محمد بن سعيد الرعيني الأندلسي (ت٧٧٨هـ).

(٢) ينظر طبقات الشافعيّة٣/ ٦٩، ونفح الطيب٢/ ٥٦٣.

(٣) ينظر: أبو حيّان النحويّ، خديجة الحديثي، وينظر أيضًا: مقدمة تحقيق ارتشاف الضرب، رجب عثمان محمد.

(٤) ينظر: نفح الطيب٢/ ٥٦٣. وطبقات الشافعيّة٣/ ٦٩،

(٥) نكْت الهِميان في نكتِ العُميان١/ ١١٩.

وسبعِ مئةٍ"[١]. وهذا يَعني أنّ الكِتابَ لم يَكُنْ كَمَلَ إلى قَبلِ وَفاةِ أبي حَيّانَ بِسبعِ سَنَواتٍ، أو أَقَلَّ. وهوَ على الأَغلَبِ بَقِيَ على نَقصِهِ.

وأبو حَيّانَ يُشيرُ إلى كِتابِهِ "مَنهَجِ السَّالِكِ" في بَعضِ كُتُبِهِ، كالتّذييلِ والتّكميلِ[٢]، والبَحرِ المحيطِ[٣] والارتِشافِ[٤]. وهيَ إشاراتٌ لا تَتَعدَّى ما جاءَ في النُّسخَةِ التي بَينَ أَيدِينا مِنهُ. ومِن أَبرَزِ تِلكِ الإشاراتِ ما ظَهَرَ لهُ مِن تَعلِيقِ "لَعَلَّ"، وإغفالِ النّحوِيّينَ لهذِهِ السِّمَةِ فِيها، فأحالَ إليهِ في التّذييلِ والارتِشافِ[٥].

ويمكنني – فيما أرى- أنْ أقولَ أنّ الكتاب يَندَرِجُ تَحتَ أوائِلِ مُصَنّفاتِهِ، ولَعَلّهُ - إنْ سُبِقَ-لم يُسبَقْ بِغَيرِ "غَايَةِ الإحسانِ" و"النُّكَتِ" شَرحِها اللّذَينِ يُعَدَّا في باكُورَةِ إنتاجِهِ العَلمْي[٦]. إذ كَيفَ يَقولُ صاحِبُ كلِّ هذهِ المصَنَّفاتِ في مُقَدِّمَةِ "غايَةِ الإحسانِ"[٧]:(وهيَ، وإنْ كانَ جِرمُها ضَئِيلاً، وما تَضَمَّنَتْهُ بالنِّسبَةِ لهذا الفَنِّ العَرَبيِّ قَليلاً، فَرُبّما اشتَمَلتْ على فَوائِدَ لا تُقتَبَسُ إلا مِنها، وفَرائِدَ لا تُؤْثَرُ إلا عنها، واللهِ أَسأَلُ أنْ يَجعَلَ ذلِكَ مَرقاةً إلى فَهْمِ كِتابِهِ، ومَنجاةً مِن عَذابِهِ".

والذي أذهب إليهِ-بعد تقصٍّ مستفيض- أنّ أبا حَيَّانَ استَمَرَّ بالعَمَلِ في هذا الكِتابِ عَشَراتِ السَّنِينَ، لاستِشْعارِهِ حاجَةَ الطّلابِ شَرحَ أُرجُوزَةِ ابنِ مالِكٍ، كما استَشعَرَ مِن قَبلُ حاجَتَهُم لِشَرحِ كِتابِ التَّسهيلِ، فَكانَ يَترُكُ مَنهَجَ السّالِكِ، ويُعاوِدُ

(١) مخطوط منهج السالك، نسخة الجزائر: ظ٢٨٧.

(٢) التذييل والتكميل ٦/ ٨٤.

(٣) ينظر: البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ: ١/ ٣٨٧، ٤٦٧، ٥٣٠، ٢/ ٢٠٦، ٣٥٠، ٦٣٦، ٦٧٢، ٤/ ٣٤٧، ٦٥٧.

(٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢١١٦.

(٥) ينظر التذييل٦/ ٨٤، والارتشاف: ٢١١٦.

(٦) لم يتعرّض محقّق كتاب غاية الإحسان، د. عبد الحسين الفتلي لهذه القضيّة.

(٧) النكت الحسان٣١.

العَمَلَ فيهِ إلى أنْ وافتْهُ المنيَّةُ وهوَ على نَقصِهِ، ولَعَلَّ انشغاله بِكُتُبِهِ الكَبيرَةِ الأُخرى هو السَّبَبَ.

إنّ أسلوبَ أبي حَيّانَ في منهج السالك، وَحِدَّتَهُ في مُناقَشَةِ ابنِ مالِكٍ، وتَقَصِّي هَفَواتِ أُرجُوزَتِهِ، بأسلُوبٍ لا يَخلُو مِن الفَظاظَةِ أحيانًا، تَزيدُ التّأكِيدَ أنّ "مَنهَجَ السَّالِكِ" مِن أَعمالِهِ المتَقَدِّمَةِ، وأينَ مِنه أسلُوبُه في الرَّدّ على ابنِ مالِكٍ في التّذييلِ والتّكمِيلِ، الذي يَتَّسِمُ بالتَروِّي، بل نَجِدُه لا يَذكَرُ المصنّف إلا قَرَنَه بـ "رَحِمَهُ الله" بَينما لم نَجِدْ هذهِ العِبارَةَ في مَنهجِ السّالِكِ في ما دُونَ المقُدَّمَةِ، ولَعَلَّه وإنْ تَطاوَلَ تَأليفُه فإنّهُ أَجرَاهُ على سَنَنٍ واحِدٍ.

أمّا لماذا لم يَشتَهِر الكِتابُ، ولا نَكادُ نَرى له أثرًا في مُصنَّفاتِ النحويين، لا شارِحِيْ الألفِيَّةِ ولا غَيرِهم، حتى إننا نَرى أبا حَيّان نَفسَه قلّما يُشيرُ إليهِ، فَلعَلّ الإجابَةَ تَنحَصِرُ في سَبَبينِ:

الأوّل: أنّ الكِتابَ مِن أوائلِ مُصنّفاتِ أبي حَيّانَ.

والثاني: أنّه لم يَكتَمِلْ، وأَنّ المصنِّفينَ اجتَزَأوا بمصَنّفاتِهِ الأخرى الكَبيرَةِ التّامّةِ كالارتشافِ والتّذيِيلِ والبَحرِ المحيطِ، وغَيرِها، على ما فيها مِن تَفصِيلٍ واستِطرادٍ.

هذا فيما يخصُّ القدماءَ، أمّا المحدثون فأمرُهم بيّنٌ، فالكتابُ لم يظهرْ لهم بصورتهِ التي يَنبغي أنْ يَظهرَ عليها، كسائرِ كُتبِ أبي حيّانَ.

وقد عُنيَ أبو حيّانَ بعَلمَينِ من الأعلامِ النحويّنَ بشَكلٍ خاصٍّ، وأفرَدَ لهما شَطرًا عَريضًا مِن حياتِهِ، وإنتاجِهِ العِلمِيِّ، وهما ابنُ عُصفُورٍ، وابنُ مالِكٍ. وقد تبدّى اهتِمامُهُ بابنِ عُصفُورٍ- فَضْلاً عَن نُقُولاتِهِ الجَمَّةِ عَنهُ في كُلِّ تَصانِيفِهِ- في شَرحِهِ وتَعلِيقِهِ على "المقُرَّبِ"، و"الممْتِعِ" و"شَرحِ الجُمَلِ".

أمّا ابنُ مالِكٍ فَفَضلاً عَن نُقُولاتِهِ عنهُ، التي لا يخلُو مِنها مُصنَّفٌ، فقد وَقفَ طويلاً على مُصَنَّفَيْ "تسهيلِ الفَوائِدِ وتكمِيلِ المقاصِدِ"، والألفِيَّةِ. ودَرَّسَهُما لِطلاّبِهِ، وأنشَأَ عَلى الأوّلِ المصَنّفاتِ والشُّروحاتِ التي تُجلِّي غَوامِضَهُ. وقد عمَد بداية إلى تلخيص كتاب التسهيل لابن مالك، فصنّفَ "التَّخييلِ الملَخَّصِ مِن شَرحِ التَّسهيلِ"[1]، والكتاب مفقودٌ. وما لبث أنْ أنشأ كتابًا ليتمَّ فيه عَملَ ابنِ مالِك في التّسهِيلِ من حيث انتهى، ووَسَمهُ بـ"التَّكْمِيلِ في شَرْحِ التَّسهِيلِ"،[2] وهو مفقودٌ أيضًا. على أنّ أَبا حَيّانَ لم يَستَأنِف العَملَ فيهِ، وعَمَدَ إلى شَرْحِ الكِتابِ من أوّلِهِ، تَلبِيَةً لِرَغبةِ طَلَبَتِهِ في شَرْحِ الكِتابِ كامِلاً، فَعادَ وَصنَّفَ "التّذييلَ والتَّكمِيلَ في شَرحِ كِتابِ التَّسهِيلِ"، ولَعَلَّهُ ضَمَّ كِتابَ التكميلِ إليه. ثمّ اختَصرَ التّذييلَ والتَّكمِيلَ فَصَنعَ "ارتِشافَ الضَّرَبَ مِن لِسانِ العَرَبِ". أمّا الألفِيَّة فأنْشَأَ عَليها "مَنهَجَ السَّالِكِ"، وممّا لا شَكَّ فيهِ أنّهُ كانَ يُدَرِّسُها لِلطُّلابِ.

ولكتابِ مَنهجِ السالكِ مخطوطانِ، النسخةُ التامّةُ، وهي نُسخةُ الجَزائِرِ، وهيَ نُسخَة مَحفوظةٌ في دائِرَةِ الحِفظِ والمخطوطاتِ في المكتبةِ الوطنيّةِ الجَزائريةِ، وهذه نُسخَة قديمة جِدًّا، كتبتْ في عَصرِ المؤلفِ، فتاريخُ نَسخِها –كما مرَّ– هو يَومُ الأحدِ السّابعُ من ربيعِ الآخرِ سَنة ثمانٍ وثلاثينَ وسبعِمائةٍ. وهي التي اعتمدت عليها. ونسخة أخرى ناقِصة، وفيها سَقط، وهي محَفوظة في الخِزانة العامّة في الرّباط، وتحملُ الرقم (ق٢٢٤/ ١)، وقد انتهتْ قبلَ أنْ يَنتهيَ بابُ التّمييز.

وقد نُشرَ هذا الكتابُ أوّلَ مرّةٍ في الجمعية الشّرقية الأمريكية، نيوهافن كونكتيكي، سنة١٩٤٧م بتحقيق المستشرِق سِيدني جلازر، وهو – على أهميته، وسَبقه– نَسخٌ أكثر منه تحقيقًا، وقد اعتمدَ فيه على نُسخة الجزائر. والنُّسخة

(١) ينظر: مقدمة التذييل والتكميل ٦-٧، و"أبو حيان النحوي" ١٢١.

(٢) نفسه.

المتداولة منه عَسِرَة القراءة، مليئةٌ بالأخطاء؛ ولذا اعتَمدت على مخطوط الجزائر، بعد نَسخهِ، ولعلّ الله – سُبحانه- يُهيئُ له أن ينشَر بتحقيقٍ جديدٍ، قريبًا.

❐ معالم منهج أبي حيّانَ في الكتاب:

هذا هو مَوضوعُ البحثِ وغايتُه، والحقُّ أنّ الكلامَ على مَنهجِ أبي حيّانَ هنا يَتناولُ المعالمَ والملامَحَ العامّة لهذا المنهجِ، ممّا يجلّي هذا الكتابَ، ويبيّنُ السُّبلَ اللاحِبة التي سارَ عليها أبو حيّانَ فيه، وإلا فإنّ الكتابَ يحتاجُ إلى وقفةٍ أطولَ بِكثيرٍ من هذهِ التي ربَعَ عليها البَحث.

❐ ملامحُ عامّة:

إذا شرعْنا في قراءة هذا المنهجِ وقفنا على العُنوانُ، وقد ذَكَرَ أبو حَيّانَ سَبَبَ اختيارِهِ، إذ يَقولُ:" ولَمّا فَتَحْتُ بِهذا الكِتَابِ مِنْ مُقْفَلِ هذه الأَلْفِيَّةِ مُرْتَجًا، وأَوْضَحْتُ بِهِ لِسَالِكِي هذا الفَنِّ مَنْهَجًا، سَمَيْتُهُ بِـ"مَنْهَجِ السّالِكِ في الكَلامِ عَلى أَلْفِيَّةِ ابن مَالِكٍ"[1].

وأمّا الغَرَضُ الذي دَفعَه إلى إنشاءِ هذا الشّرحِ فقد لخّصَهُ في ثلاثَةِ مَقاصِدَ:

المَقْصِدُ الأَوَّلُ: تَبْيِيْنُ مُقَيَّدٍ أَطْلَقَهُ، وَوَاضِحٍ أَغْلَقَهُ، ومُخَصَّصٍ عَمَّمَهُ، ومُعَيَّنٍ أَبْهَمَهُ، ومُفَصَّلٍ أَجْمَلَهُ، ومُوجَزٍ طَوَّلَهُ.

المَقْصِدُ الثَّانِي: التَّنْبِيْهُ عَلى الخِلافِ الوَاقِعِ في الأَحْكَامِ، ونِسْبَتُهُ – إِنْ أَمْكَنَ- إلى مَنْ ذَهَبَ إِلَيْهِ مِن الأَئِمَّةِ الأَعْلامِ، فإِنَّهُ يَذْكُرُ حُكْمًا وَقَعَ الاتِّفَاقُ عَلَيْهِ، والإِجْمَاعُ، ويُرْدِفُهُ بآخَرَ وُجِدَ فِيْهِ الاخْتِلافُ والنِّزَاعُ، فَيُرْسِلُ ذلك هَمَلاً، ويُبْدِلُهُ بِحلْيَةٍ عَطَلاً، فَيَكْتَسِي مُحَيَّا جَمَالِهِ غَمَمًا، ويُثِيْرُ النَّاظِرُ فِيْهِ غُمَمًا، ورُبَّما اخْتَارَ مَا لَيْسَ بالمُخْتَارِ،

---

(١) ينظر مقدمة منهج السالك ظ٢.

ولا المَشْهُورِ، وتَرَكَ مَا عَلَيْهِ العَمَلُ مِنْ مَذَاهِبِ الجُمْهُورِ، مُقْتَفِيًا في ذلك مَقَالَةَ كُوفِيٍّ ضِعِيْفِ الأَقْوالِ، أَوْ بَصْرِيٍّ لَمْ يُنْسَجْ لَهُ لِشُذُوذِهِ عَلَى مِنْوَالٍ، وبَانِيًا قَوَاعِدَ عَلَى نَادرٍ في المَنْقُولِ، شَاذٍّ في القِيَاسِ، خَارِجٍ عَن الأُصُولِ، وأَثَرٍ لَمْ يَصِحَّ أَنَّهُ مِنْ لَفْظِ الرَّسُولِ، فَيَصِحَّ الاحْتِجَاجُ بِهِ في النُّقُولِ.

المَقْصِدُ الثَّالِثُ: حَلُّ مَا يَهْجِسُ في أَنْفُسِ النَّشْأَةِ مِنْ مُشْكِلاتِها، وفَتْحُ مَا يُلْبِسُ مِنْ مُقْفَلاتِها.

هذِهِ هيَ المقاصِدُ التي بَنى عَليها أبو حَيّانَ شَرْحَهُ، فَهوَ يَعمَدُ إلى فَكْفَكَةِ الأُرجُوزَةِ وإنارَةِ جَوانِبِها، وتَجْلِيَةِ غَوامِضِها، وَيَحُلُّ ما أَشكَلَ مِنها على الطُّلابِ. على أنَّ المقصِدَ الأسمَى الذي نَهَضَ بهِ إنّما هوَ ما وَقَعَ فيهِ ابنُ مالِكٍ مِن الزَّلَلِ، وخَلْطُه المذاهِبَ، ومُساواتُهُ الشّاذَّ بالمقِيسِ، مُقتفيًا الضَّعِيفَ مِن الأقْوالِ.

وهذِه إشارةٌ بَيِّنَةٌ إلى مَنهجِ أبي حَيّانَ في شَرحِهِ على الألفِيَّةِ، فَهوَ يَدلُفُ إليها شاكِيَ السِّلاحِ، مُتَحَفِّزًا لِلرَّدِّ، والنَّقدِ، وَلَيسَ أَدلُّ على ذلِكَ مِن استَطرادِهِ في المقَدِّمَةِ؛ إذ يَقُولُ:" ولَعَلَّهُ مَا عَرَضَ في هذه الأرْجُوزَةِ مَا عَرَضَ حَتّى قَامَ بِجَوْهَرِها العَرَض إلاّ لِضِيْقِ مَجَالِ الشِّعْرِ، وامْتِيَازِهِ بِالكُلْفَةِ دُونَ النَّثْرِ... وإلاّ فَما احْتَوَتْ عَلَيْهِ مِن السَّهْوِ، واشْتَمَلَتْ بِهِ مِن الحَشْوِ، يَأبَى أَنْ يَكُونَ صَادِرًا عَنْ بَادِئٍ في النَّحْوِ، بَلْهَ إمامًا تَضَوَّعُ بِرَيَّاهُ المَجَالِسُ، ويُبْأى بِرُؤْيَاهُ المُجَالِسُ... ومَا هذه الأرْجُوزَةُ؟! إِنْ هي إلا كَنُغْبَةٍ مِنْ دأْمَاءَ، وتُرْبَةٍ مِنْ يَهْمَاءَ، ومُعْذورٌ مَنْ يَقُولُ بِتَفْصِيْلِها، ويَصُولُ بِتَحْصِيْلِها، فإنّا في زَمَانٍ بُغَاثُهُ يَسْتَنْسِرُ، وحَمَأهُ يَسْتَحْجِرُ، اللّهُمَّ غَفْرًا".

وهُنا يَنبَغِي أنْ نَعودَ فَنَقِفَ على قَولِ أَبي حَيّانَ:" حَلُّ مَا يَهْجِسُ في أَنْفُسِ النَّشْأَةِ مِنْ مُشْكِلاتِها، وفَتْحُ مَا يُلْبِسُ مِنْ مُقْفَلاتِها" لِنعْلَمَ أنَّ قَولَ تِلمِيذِهِ ابنِ أيبَكَ الصّفَدِيِّ: (إنّ أبا حَيّانَ "هوَ الذي جَسَّرَ النّاسَ على مُصَنّفاتِ الشَّيخِ جَمالِ الدِّينِ بنِ

مَالِكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وَرَغَّبَهُم في قِراءَتها"[١] لا يَستَوِي مَعَ قَولِ أبي حَيّانَ هذا، ولا يُركَنُ إليهِ، فهوَ يُقِرُّ هَهنا إقبالَ طلبَةِ العِلمِ على هذِهِ الأُرجُوزَةِ، وحاجَتَهم إليها قَبْلَ شَرحِها.

ولَعلَّ في هذِه المقدِّمَةِ ما يُنبِئُ عن مَوقِفِ أبي حَيّانَ، وَيُفسِّرُ سَبَبَ هُجُومِهِ على ابنِ مالِكٍ، على أنّه –فيما أظنُّ– لَيسَ السَّببَ المباشِرَ في هذا الموقِفِ، وسَأتَوقّفُ على هذا لاحِقًا.

ولِئنْ أَفصَحَ أبو حَيّانَ عَن مَقاصِدِهِ في مُستَهَلِّ هذا الكِتابِ فإنَّه لم يُفصِحْ عن مَنهَجِهِ في تَقسِيمِهِ. على أنّنا نَجِدُ في خِتامِ بابِ التَّمييِّزِ: "نَجَزَ السِّفرُ الأوَّلُ مِن كِتابِ مَنهَجِ السَّالِكِ في الكَلامِ على ألفِيَّةِ ابنِ مالِكٍ، في ثامِنِ عَشَرَ ذِي الحِجّةِ حِجّةِ سَنَةِ سَبعٍ وثَلاثِينَ وسَبعِمائَةٍ"[٢]، ممّا يَدُلُّ على أنَّ أبا حَيّانَ جَعَلهُ القِسمَ الأوَّلَ. وبَدأَ السِّفرَ الثّاني بـ"حُروفِ الجَرِّ"، وانتهَى كلامُه في "بابِ التَّفضِيلِ" عِندَ قَولِ ابنِ مالِكٍ:

وَرَفعُـهُ الظّـاهِرَ نَـزْرٌ ومَتـى ... عاقَـبَ فِعـلا فَكَثيـرًا ثَبَتـا

كَلَنْ تَرَى في النّاسِ مِن رَفِيـقْ ... أَولى بِهِ الفَضلُ مِن الصَّدِيقْ

وَأردَفَ شارِحًا: "يَقولُ: يَقِلُّ رَفْعُ أفعَلَ التّفضِيلِ الظّاهِرَ، وهيَ لُغَةٌ حَكاها سِيبَوِيهِ، فَتَقولُ: مررتُ"، وانقطَعَ هَهنا الكَلامُ. ولم يَذكُرْ تَفصِيلاً بَعدَ السِّفرِ الثّاني. والكِتابُ لم يَتمَّ كمَا عَلِمنا، على أنّهُ مِن غَيرِ شَكٍّ أنَّ أبا حَيّانَ أتمَّ كَلامَهُ المبثُورَ في المخطُوطِ، بِسَطرٍ أو سُطُورٍ، وربّما صَفَحاتٍ، ولم يَذكُر جُملَةً مَبتُورَةً، ولم يُعَقِّبْ، غَير أنّها سَقَطتْ مِن النُّسخَةِ التي اعتمَدْنا عَليها.

أمّا مَنهَجُ أبي حَيَّانَ في العَمَلِ بِهِ فإنّه يَبدأُ مِن حَيثُ الشَّكلُ بِذكرِ بَيتِ ابنِ مالِكٍ كما دَرَجَ الشّارِحُونَ، ثمّ يَشرَعُ بالتّعليقِ عليهِ. وهوَ قد يَذكُرُ جُزءًا مِن البَيتِ، وهوَ

(١) نكت الهميان١/ ١١٨.

(٢) مخطوط منهج السالك، نسخة الجزائر: و١٥٦.

المعنيُّ بتَعليقِهِ، وقد يَتكلَّمُ على بعضِ الأبياتِ عَرَضًا، ذاكِرًا عِباراتٍ مِنها، دونَ أنْ يخَصُّها بالكلامِ كَما صَنعَ مَعَ غَيرِها.

أمّا مَنهَجُهُ بِعامَّةٍ فإنّنا نَجِدُهُ على قِسمَينِ:

القِسمُ الأَوَّلُ والأَوسَعُ ما تَناوَلَ فيهِ المادّةَ التي طَرَحَها ابنُ مالِكٍ في الأُرجُوزَةِ، وهيَ تَشَملُ القَواعِدَ وما يُفضِي إليها وما تُفضِي إليهِ، وما يَندَرِجُ تَحتَ كُلِّ ذلِكَ مِن الآراءِ، مُتَوسِّلا إلى ذلِكَ بِكُلِّ أدواتِ النَّظَرِ والاستِبصارِ في أُصولِ النَّحوِ كالقياس والسَّماعِ وسائِرِ تِلكَ الأدَواتِ.

والقِسمُ الثّاني وَهوَ الأقلُّ نِسبيًّا إنّما هوَ تَناوُلُ أبي حَيّانَ لألفاظِ الأُرجُوزَةِ، وَقُصُورِها عَمَّا أرادَ له ابنُ مالِكٍ، وهوَ على قِلَّتِهِ النِّسبِيَّةِ ليسَ قَليلاً. وأبو حَيّانَ أكثرُ شارِحٍ تَوقّفَ على القِسمِ الثّاني، فِيما اطّلعنا عَليهِ مِن شُروحِ الألفِيَّةِ، ولا أشُكُّ أنّه كانَ يُقَلِّبُ الأُرجُوزَةَ عَروضًا لِضَرْبٍ، حتى يَقَعَ على شَيءٍ فِيها يُبيِّنُ فيهِ عَجْزَ ابنِ مالِكٍ عن غَرَضِهِ في أداءِ ألفاظِهِ.

ولَعَلَّه الوَحِيدُ أيضًا الذي استَخدَمَ تَركِيبًا إشاريًّا، يُشيرُ بِهِ إلى ابنِ مالِكٍ وهوَ قَولُهُ:"هذا النَّاظِمُ"؛ إذ استَخدَمَهُ استِخدامًا كَثِيرًا بَيِّنًا[1]. ولا يُمكِنُ أنْ يُفهَمَ مِنه إلا أنّهُ عَدَل بِهِ إلى النَّيْلِ مِن ابنِ مالِكٍ. ولا نَستَبعِدُ أنّه وَقَعَ في نَفسِ أبي حَيَّانَ مِن شُهرَةِ ابنِ مالِكٍ ما وَقَعَ، وهوَ بَلدِيُّهُ، وسابِقُهُ إلى المشرِقِ، ولَعَلَّهُ وافاهُ وقد طَبَّقَتْ شُهرَةُ ابنُ مالِكٍ الآفاقَ. وإذا أضَفنا إلى هذا إحجامَهِ عن الجُلوسِ إلى حَلْقَتِه، وقد عاصَرَهُ بِنَحوٍ مِن ثَلاثينَ عامًا، تَأكَّدَ لنا هذا الظَّنُّ.

وإذا توقَفنا على الجُزءِ الأوَّلِ مِن مَنهَجِهِ وهو تَناوُلُه القَواعِدَ التي ذَكَرَها ابنُ

(١) ينظر على سبيل المثال: ظهر:٥، و٦، ظ٧، وجه١١، ظ١٣، و٢٣، ظ٢٣، ظ٢٥، ظ٢٨، ظ٣٢، و٣٣، ظ٣٣، ظ٣٤، و٣٥، و٣٦، ظ٣٦، ظ٤٤، و٤٥، و٤٦، و٤٧.

مالِكٍ في أُرجُوزَتِهِ وجدَناهُ يُعلِنُ غَيرَ مَرَّةٍ أَنَّ سَبِيلَهُ في هذا المصَنَّفِ إنّما هوَ الاختِصارُ، وهوَ على ذلِكَ يُحِيلُ على كُتُبِهِ الأُخرى ضِمنِيًّا، نَحوَ قَولِهِ في الكَلامِ على الأسماءِ الموصُولَةِ: (فَمَا كَانَ مُفْرَدًا مُذَكَّرًا دَائِمًا، أَوْ في حَالٍ، فَتَارَةً تَحْمِلُ عَلَى لَفْظِهِ، وتَارَةً تَحْمِلُ عَلَى مَعْنَاهُ، وذلكَ في تَفْصِيلٍ طَوِيلٍ، واخْتِلافٍ بَيْنَ النُّحَاةِ لا يَلِيْقُ ذِكْرُهُ بِهذا المُخْتَصَرِ"[١]. وقوله[٢]:(ولِكُلٍّ مِنْ (كِلْتا) و (كِلا) أَحْكَامٌ كَثِيْرَةٌ لَيْسَ هذا مَوْضِعَها. والاسْتِدْلالُ لهذينِ المَذْهَبَيْنِ، وتَرْجِيْحُ مَا يَنْبَغِي تَرْجِيْحُه ذَكَرْنَاهُ في غَيْرِ هذا)، وقوله[٣]:(وتَحْقِيْقُ هذا كُلِّهِ يُذْكَرُ في غَيْرِ هذا مِن المُطَوَّلاتِ)، وقوله[٤]: (وتَحْتَ كُلِّ قِسْمٍ مِنْ هذه الأَقْسَامِ مَسَائِلُ تُذْكَرُ في المَبْسُوطَاتِ)، ويُمكِنُ الوُقُوعُ على الكثير مِثلِ هذا في أثناءِ شَرحِهِ[٥].

على أنّهُ كثيرًا ما يَعدِلُ عن هذهِ السِّمَةِ، ويَسيرُ على مَنهَجِهِ في سائِرِ كُتُبِهِ، فَيَعمَدُ إلى التّفصيلِ والاستِطرادِ والتّقصّي، وهذا مِن اليَسيرِ الوُقوعُ عليهِ أيضًا.

وهوَ يُحِيلُ كَثيرًا على كُتُبِ ابنِ مالِكٍ لِيُؤَكِّدَ مَذهَبَهُ، وعلى رأسِها شَرْحُ التّسهِيلِ، وشرح الكافية، وهوَ أيضًا كَثيرٌ فاشٍ كِتابِهِ.

أمّا القِسمُ الثّانِي وهوَ نَقدُهُ لألفاظِ الأرْجُوزَةِ فَنَجِدُهُ كَثيرًا، ومِن ذَلِكَ قَولُهُ في مُستَهَلِّ مُصنَّفِهِ[٦]:(قَسَّمَ الكَلِمَ إلى غَيْرِ أَقْسَامِها؛ لأَنَّ الاسْمَ والفِعْلَ والحَرْفَ إِنَّما هي أَقْسَامُ الكَلِمَةِ، لا أَقْسَامُ الكَلِمِ، وأَقْسَامُ الكَلِمِ أَسْمَاءٌ وَأَفْعَالٌ وحُرُوفٌ)،

(١) المخطوط، نسخة الجزائر: و٢٠.

(٢) وجه٩.

(٣) وجه٢٤.

(٤) ظهر٣٧

(٥) المخطوط، نسخة الجزائر: و٢٠. وينظر: و٦، و٨، و٣١، ظ ٤٣، ٥٦، ظ٦٧، و١٨٣، و١٩٣، ظ١٨٢.

(٦) و٣.

وقوله[١]: (وإِدْخَالُ: (ثُمَّ) فِي قَوْلِهِ: (ثُمَّ حَرْفٌ) لَيْسَ بِجَيِّدٍ؛ لأَنَّ (ثُمَّ) التَّرَاخي)، وقوله[٢]:(وعَبَّرَ هذا النَّاظِمُ بِهذه العِبَارَةِ المُتَبَّجَةِ الفَاسِدَةِ) وقوله[٣]:(النِّصْفُ الثّانِي مِنْ هذا البَيْتِ حَشْوٌ لا فَائِدَةَ فِيْهِ). وقوله[٤]:(وفي كَلامِهِ قُصُورٌ عَن إِفْهَامِهِ هذا المَعْنى الّذي ذَكَرهُ النُّحَاةُ، والمَسْمُوعُ لِذلِكَ)، وقَوْلُهُ[٥]: (أَكْسَبَ ثَانٍ) أَتَى بِاللُّغَةِ النَّادِرَةِ القَلِيْلَةِ، وهو (أَكْسَبَ)، وإِنَّمَا الفَصِيْحُ الكَثِيْرُ (كَسَبَ)، ومثلُ هذا كَثيرٌ، وهو حَقيقٌ لأنْ يُوقفَ عليهِ وَقفَة مُفصّلَةً، يَضيقُ عَنها هذا البَحثُ.

وإذا ما دَلفنا إلى شَيءٍ من التّفصيلِ فيُمكِننا أنْ نَتناولَ أبرزَ أُصولِ النَّحوِ وأدلّتِهِ عِندَ أبي حَيّانَ، وقد وَقفتُ مِنها على أَربعَةٍ، السَّماعِ، والقِياسِ، والعِلَلِ، والعَوامِلِ، ثمّ تَناولتُ مَصادرَ تَوثِيقِهِ الأخرى من الأعلامِ والكُتبِ، لِتَتَكَوّنَ لَدى القارِئِ صُورةٌ عامّةٌ مُبيِّنة لمنهجِ أبي حَيّانَ في شَرحِهِ هذا. وعَلَيَّ ههنا أنْ أنبّهَ على أنّني أَكثَرتُ مِن النُّصوصِ، حتى تَكونَ صُورًا جَليّة لِمذهَبِ أبي حَيّانَ، ولا يَدخُلُ البَحثُ سَبيلَ المسلَكِ الافتِراضِيِّ.

---

(١) ظ٣.

(٢) و٣٣.

(٣) و٨٥.

(٤) و١٨٥.

(٥) و١٨٦.

۞ أصولُ النّحو وأدلّتُه:

❐ السّماعُ:

السماعُ مِن الأصولِ النَّحويّةِ، بل هوَ أصلُ الأصولِ، وإذا وَقَفنا على هذا الأصلِ في مَنهَجِ السّالِكِ وَجدْنا أبا حيّانَ يُعظِّمه، ويَحتَفِلُ بِهِ احتِفالا عَظيمًا، وإذا ما أَخذنا في الاعتبارِ أنّ "مَنهجَ السّالِكِ مِن أوائِلِ مُؤلفاتِ أبي حَيّانَ عَلِمنا كيفَ بَنى أبو حيّان شَخصِيّتَه، ومنهَجَه العِلميّ في النّظرِ إلى الأصولِ النّحويةّ. فالسَّماعِ عِندَه مُقدَّمٌ على كُلِّ أصلٍ، بل هوَ أَصلُ الأدِلّةِ النَّحويَّةِ جَميعًا، ولنْظُرْ إليه يَقولُ[1]: (ولَقَد اطَّلَعْتُ عَلَى جُمْلَةٍ مِن الأَلْسُنِ، كَلِسَانِ التُّرْكِ، ولِسَانِ الفُرْسِ، ولِسَانِ الحَبَشِ، وغَيْرِهِمْ، وصَنَّفْتُ فِيْها كُتُبًا في لُغَتِها، ونَحْوِها، وتَصْرِيْفِها، واسْتَفَدْتُ مِنْها غَرَائِبَ، وعَلِمْتُ بِاسْتِقْرائِها أَنَّ الأَحْكَامَ الّتي اشْتَمَلَتْ عَلَيْها لا تَحْتَاجُ إلى تَعْلِيْلٍ أَصْلاً، وأَنَّ كُلَّ تَرْكِيْبٍ كُلِّيٍّ يُحْتَاجُ فِيْهِ إلى نَصٍّ مِن السَّمَاعِ، وأَنَّها لا يَدْخُلُها شَيءٌ مِن الأَقْيِسَةِ، وإِنَّمَا يُقَالُ مِن ذلِكَ مَا قَالَهُ أَهْلُ ذلِكَ اللِّسَانِ). وهذا النصّ عَلَمٌ على مَنهج أبي حيّان.

فهو يتشدّدُ في التزامِ السماعِ، ولننظرْ إليه يقولُ في التمييز:(والمَوْضِعُ الثّانِي أَنْ يُؤَدّيَ إلى إِخْرَاجِ اللَّفْظِ عَنْ أَصْلِ وَضْعِهِ، نَحْوُ قَوْلِكَ[2]: (ادَّهَنْتُ زَيْتًا)، لا يَجُوزُ نَصْبُ (زَيْتٍ) عَلَى التَّمْيِيْزِ؛ إذ الأَصْلُ: ادَّهَنْتُ بِزَيْتٍ، فَلَوْ نُصِبَ عَلَى التَّمْيِيْزِ لأَدَّى إلى حَذْفِ حَرْفِ الجَرِّ، والْتِزَامِ التَّنْكِيْرِ في الاسْمِ، ونَصْبِهِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ كَذلِكَ، وهذا كُلُّهُ إِخْرَاجٌ للَّفْظِ عَنْ أَصْلِ وَضْعِهِ، فَلا يَجُوزُ شَيءٌ مِنْ ذلِكَ بِقِيَاسٍ، بَلْ يُوقَفُ مَا وَرَدَ مِنْ ذلِكَ عَلَى السَّمَاعِ).

---

(١) وجه ١٥٧: ١٥٧

(٢) وجه: ١٥٣.

وهو يؤكّدُ قِيمَةَ هذا السَّماعِ، ويحدِّدُ أكنافَه؛ إذ يَقولُ:" ولا يُبْنَى إلاّ عَلَى الكَثِيْرِ المَعْرُوفِ مِنْ كَلامِ العَرَبِ لا النَّادِرِ الشَّاذِّ الّذي لَمْ يَأْتِ إلاَّ في شِعْرٍ[١]". فالسّماعُ يَنبغِي أنْ تُسبَغَ عَليهِ صِفَةُ الكَثرَةِ، حتى يُعدَّ مُستساغًا، ويَخرجُ مِن ضِيقِ اللّهجَةِ، واضطِرارِ الشّعرِ، واحتِمالِ اللّحنِ، إلى سَعَةِ الاطّرادِ. وَيقولُ في نَحوِ قَوْلِهم: (هوَ مِنّي مَنْزِلَةَ الوَالِدِ)": ولا يَنْبَغِي عَلَى هذا أَنْ يُنْطَقَ بِها إلاَّ كَما سُمِعَتْ، فلا يُقَالُ: (هو مَقْعَدَ الشِّعْرِيَيْنِ)، ولا: (هو مَعْقِدَ شِرَاكِ النَّعْلِ)، ولا: (هو مَزْجَرَ الكَلْبِ)، ولا: (هو مَقْعَدَ القَابِلَةِ) دُونَ أَنْ تَقُولَ: (هو مِنّي)[٢]. وقالَ في قولِ العَرَبِ[٣]:(سُمِعَ مِنْ كَلامِهِم: (قُمْتُ وَأَصُكُّ عَيْنَهُ)، ونحوه: (ولَمّا كَانَ المُضَارِعُ المثْبَتُ لَمْ يَرِدْ مِنْهُ وقَبْلَهُ الوَاوُ إلاّ هذه الأَلْفَاظُ النّادِرَةُ لَمْ يُبْنَ عَلَى ذلك قَاعِدَةٌ؛ لِمُخَالَفَةِ القِيَاسِ، ولِقِلَّةِ هذه الأَلْفَاظِ، ولاحْتِمَالِها التَّأْوِيْلَ السَّهْلَ السّائِغَ). وقال في نحو[٤]:(زَيْدٌ هِنْدٌ عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِها إِيَّاهُ)، ولا يَجُوزُ: (مِنْ ضَرْبِهَاهُ) إلاّ ضَرُورَةً، أَوْ في نَادِرِ كَلامٍ).

- **موقفه من النحويّين:**

وهوَ في سبَيلِ ذلكَ يَردُّ كُلَّ رأيٍ يُعارِضُ هذا الأصلَ عِندَ النّحويينَ، بِقطعِ النّظرِ عن مَنزِلِهِ ومِنزلتِهِ، ومَذهبِه، ونراهُ يَردُّ على النّاظِمِ، كُلّما بَدَرَت منه بادِرَةٌ يَراها تَغُضّ مِن قِيمةِ القِياسِ:" وقَوْلُ النّاظِمِ: (وأَشْدِدْ أَو أَشَدَّ) أَتَى بـ (أَفْعِلَ) المُضَعَّفِ مَفْكُوكًا، وهيَ مَسْأَلَةُ خِلافٍ: ذَهَبَ الجُمْهُورُ إلى أَنّ (أَفْعِلْ) في التَّعَجُّبِ يَجِبُ فَكُّهُ. وذَهَبَ الكِسَائِيُّ إلى أَنَّهُ يَجُوزُ. والمَسْمُوعُ مِن العَرَبِ في التَّعَجُّبِ الفَكُّ.[٥]. وقال في

---

(١) ظ: ٤٤

(٢) ظ:١٠٤.

(٣) و:١٤٥

(٤) ظهر:١٣.

(٥) ظ:١٦١.

"لكنّ": (ونَقَلَ النَّاظِمُ في بَعْضِ كُتُبِهِ أَنَّ إِعْمَالَها مُخَفَّفَةً مَذْهَبُ يُونُسَ والأَخْفَشِ، ولَيْسَ مَسْمُوعًا مِنْ كَلامِ العَرَبِ)[١]. ويتعقبُّه في قَوْلِهِ في "باب إنّ وأخواتها": (وَتَصْحَبُ الوَاسِطَ مَعْمُوْلَ الخَبَرْ)، ولَيْسَ الإِطْلاقُ بِصَحِيْحٍ؛ لأَنَّ مَعْمُولَ الخَبَرِ إِذا كَانَ حَالاً لَمْ تَدْخُل اللاّمُ عَلَيْهِ، نَحْوُ: (إِنَّ زَيْدًا لَعُرْيَانًا قَائِمٌ)، فلا يَجُوزُ هذا، ولَمْ يُسْمَعْ مِنْ لِسَانِهِم[٢].

ويقول أيضًا: (ولا يَجُوزُ حَذْفُ (لا) مِنْ (لا سِيَّما)، سَوَاءٌ أَفْرَّعْنا عَلَى أَنَّها عَامِلَةٌ عَمَلَ (إِنَّ) أَمْ لَيْسَتْ بِعَامِلَةٍ؛... ولا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ بِشَيءٍ إِلاّ حَيْثُ سُمِعَ[٣].

وهو يلتمسُ السّماعَ في نُصوصِ النّحويّين، ويردّ على مَن يَقَعُ فيهِ مِنهُم، يَقولُ في المركّب المزجِيِّ[٤](: ولَمْ يَذْكُرْ سِيْبَوَيْهِ في هذا النَّحْوِ إِلاّ البِنَاءَ، وذَكَرَ الجَرْمِيُّ فِيْهِ جَوَازَ إِعْرَابِهِ إِعْرَابَ مَا لا يَنْصَرِفُ، فَيَقُولُ: (قَامَ سِيْبَوَيْهُ)، و (رَأَيْتُ سِيْبَوَيْهَ)، و (مَرَرْتُ بِسِيْبَوَيْهَ)، فَإِنْ كَانَ مَا ذَكَرَهُ مَسْمُوعًا قُبِلَ، وإِنْ كَانَ مَقِيْسًا عَلَى (بَعْلَبَكَّ) لَمْ يُقْبَلْ[٥].

ويرُدّ مَذْهَبُ الكِسَائِيِّ والفَرَّاءِ:(لَوْ كَانَ مَحْكُومًا لَهُما بِحُكْمِ الأَسْمَاءِ لَوَقَعَا في مَوَاضِعِها في فَصِيْحِ الكَلامِ، فَكُنْتَ تَقُولُ: (إِنّ نِعْمَ الرَّجُلُ قَائِمٌ)، و (إِنَّ بِئْسَ الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ)، و (ظَنَنْتُ نِعْمَ الرَّجُلُ قَائِمًا)، و (ظَنَنْتُ بِئْسَ الرَّجُلُ مُنْطَلِقًا)، و (كَانَ نِعْمَ الرَّجُلُ مُنْطَلِقًا)، و (كَانَ بِئْسَ الرَّجُلُ ضَاحِكًا)، فَلَمّا لَمْ يُسْمَعْ ذلِكَ في فَصِيْحِ الكَلامِ

---

(١) و:٥٨.

(٢) ظ:٥٤.

(٣) و:١٢٢.

(٤) وجه: ١٩٨

(٥) و:١٦.

دَلَّ عَلَى بُطْلانِ مَا ذَهَبَا إِلَيْهِ[١]. والفراء: وأَجَازَ الفَرّاءُ إِضَافَةَ هذا الوَصْفِ المُعَرَّفِ بِالأَلِفِ واللاّمِ بِغَيْرِ الشُّرُوطِ المَذْكُورَةِ، فَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الضّارِبِ زَيْدٍ)، و (الشَّاتِمِ رَجُلٍ) قِيَاسًا، قَالُوا: ولَمْ يُسْمَعْ ذلِكَ، لا في نَثْرٍ، ولا في نَظْمٍ، بَل المَسْمُوعُ النَّصْبُ خَاصَّةً[٢]. والأخفش: (وأَمّا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الأَخْفَشُ مِنْ أَنَّ: (أيًّا) تَكُونُ نَكِرَةً مَوْصُوفَةً، كَمَا كَانَتْ في نَحْوِ: (مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجِبٌ لَكَ)، فَأَجَازَ أنْ تَقُولَ: (مَرَرْتُ بِأَيٍّ مُعْجِبٍ لَكَ)، فَقَالُوا: إِنَّمَا أجَازَ ذلِكَ بِالقِيَاسِ عَلَى (مَا) و (مَنْ)، ولَيْسَ مَسْمُوعًا عَن العَرَبِ، وَيَكْفِي مِن الرّدِّ عَلَيْهِ أَنّهُ إِحْدَاثُ تَرْكِيبٍ لَمْ يُنْقَلْ عَن العَرَبِ.

وكذا المبرّدُ، إذ يَقولُ في بابِ عملِ اسمِ الفاعلِ المقرونِ بأل: (وَخَالَفَ المُبَرّدُ في المُضَافِ إِلى ضَمِيْرِ مَا فِيْهِ الأَلِفُ واللاّمُ، فَلَمْ يُجِزْ فِيْهِ إِلاّ النَّصْبَ، وَمنَعَ الجَرَّ، والسَّمَاعُ يَرُدُّ عَلَيْهِ[٣]. وتلاميذُهُ كابنِ السّراجِ في "إضافَةِ أفعلَ" إلى المعرفَة:" هذا شَرْحُ كَلامِ النَّاظِمِ فَشَرَطَ في تَجْوِيْزِ الوَجْهَيْنِ في المُضَافِ إِلى المَعْرِفَةِ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَعْنى (مِنْ). وقَدْ خَالَفَ ابنُ السَّرَّاجِ في اسْتِعْمَالِهِ مُطَابِقًا لِمَا قَبْلَهُ، فَمَنَعَ ذلِكَ، وقَالَ: يَتَعَيَّنُ إذا أُضِيْفَ إِلى المَعْرِفَة أَلاّ يُطَابِقَ. ومَا ذَهَبَ إِلَيْهِ يَرُدُّهُ السَّمَاعُ، وقَدْ جَاءَ في كِتَابِ اللهِ بِالوَجْهَيْنِ[٤]. وكذا ابنُ كيْسانَ[٥]، والزجّاجُ[٦]. وأبو عليٍّ الفارسيّ (٣٧٩هـ):(وزَعَمَ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيّ أَنَّهُ لا حُجَّة في هذا البَيْتِ؛ لأَنَّهُ لا يَجُوزُ في نَحْوِ هذهِ الأَلِفِ الّتي تَطَرَّفَتْ أَنْ تُقْلَبَ يَاءً في الوَقْفِ، فَتَقُولُ: (هذه أَفْعَيْ)، وَمِنْهُمُ مَنْ يُجْرِي الوَصْلَ مَجْرَى الوَقْفِ، فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ: (لَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ)... وهذا الّذي

(١) ظ٢٦٧.

(٢) ظ:١٨٤.

(٣) ظ:٢٢٩.

(٤) و:٢٨٥.

(٥) ظ:١٦٠.

(٦) ظ:٢٥٠.

ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو عَلِيٍّ كَانَ يُمْكِنُ لَوْ سُمِعَ مِنْ لِسَانِهِمْ: (لَبَّيْ زَيْدٍ)[١].

وعلى أصحابه الأندلسيين، كابْنَ الطَّرَاوَةِ (ت٥٢٢هـ) وابْنَ بَرْهَانَ (٤٥٦هـ): (وإِضَافَةُ المَصْدَرِ في هذا البَابِ مَحْضَةٌ، فَيَتَعَرَّفُ المَصْدَرُ بِمَا أُضِيْفَ إِلَيْهِ مِنْ فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً، ويَتَخَصَّصُ بِهِ إِنْ كَانَ نَكِرَةً. وقَدْ ذَكَرْنا في بَابِ الإِضَافَةِ أَنَّ ابْنَ الطَّرَاوَةِ وابْنَ بَرْهَانَ ذَهَبَا إِلى أَنَّ إِضَافَتَهُ غَيْرُ مَحْضَةٍ...ومَا ذَهَبا إِلَيْهِ فَاسِدٌ؛ لأَنَّهُ لَمْ يُنْعَتْ هذا المَصْدَرُ إِلاّ بِالمَعْرِفَةِ[٢]، وابن عصفور:(ومَا ذَكَرَهُ الأُسْتَاذُ أَبُو الحَسَنِ مِنْ تَخْرِيْجِ البَيْتِ عَلَى أَنّ (هَالِكًا) بِمَعْنى: (مُهْلِكٍ)؛ لأنَّ (فَاعِلاً) قَدْ يَقَعُ مَوْقِعَ (مُفْعِلٍ) ضَعِيْفٌ جِدًّا؛ لأَنَّ (وَارِسًا) و (يَافِعًا) أُوْرِدَ مَوْرِدَ الشُّذُوذِ، فَلا يُخَرَّجُ عَلَيْهِ؛ ولأَنَّ العَرَبَ قَدْ قَالَتْ: (وَرَسَ)، و (يَفَعَ)، فَجَاءَ اسْمُ الفَاعِلِ عَلَى هذا الثُّلاثِيِّ، واسْتُغْنِيَ بِهِ عَن اسْمِ الفَاعِلِ مِن الرُّبَاعِيِّ، وإِنَّمَا يُخَرَّجُ عَلَى أنّ (هَالِكٌ) اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (هَلَكَ)، فَإِنَّهُ سُمِعَ مُتَعَدِّيًا ولازِمًا، فَيَكُونُ مِنْ (هَلَكَ) المُتَعَدِّي، فَلا حُجَّةَ في الاسْتِدْلالِ بِهِ[٣].

وهوَ يردُّ على مَذاهِبِ النَّحويّنَ، فيرُدُّ على البَصريّين، إذ يقول في قول الناظم"(وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ)": (فَمَذْهَبُ البَّصْرِيِّيْنَ أَنَّهُ يَجِبُ إِعْرَابُ الظَّرْفِ، ولا يَجُوزُ البِنَاءُ. وَمَذْهَبُ الكُوفِيّيْنَ أَنّهُ يَجُوزُ الإِعْرَابُ والبِنَاءُ، وهو اخْتِيَارُ المُصَنِّفِ، ويَعْضُدُه السَّمَاعُ[٤]. وقوله: (وَيَكُونُ الاقْتِصَارُ عَلَى أَنَّهُ يَكُونُ مَبْنِيًّا إِذا أُضِيْفَ إِلى جُمْلَةِ الابْتِدَاءِ، ولا يَجُوزُ فِيْهِ الإِعْرَابُ، ولَمْ يَذْهَبْ إلى ذلكَ أَحَدٌ. واخْتَارَ المُصَنِّفُ مَذْهَبَ الكُوْفِيّيْنَ في جَوَازِ البِنَاءِ، إِذا أُضِيْفَ إِلى جُمْلَةِ الابْتِدَاءِ، وقَدْ ثَبَتَ ذلكَ

---

(١) و:١٨٩.

(٢) و:٢١٩.

(٣) و:٢٥٠.

(٤) و:١٩٥.

بِالسَّمَاعِ، فَوَجَبَ قَبُولُه)[١].

وعلى الكوفيّين، فَيَقُولُ في بابِ صِيَغ المبالَغَةِ: (وهذا الّذي ذَكَرَه مِن إعْمَالِ هذهِ الأَمْثِلَةِ الثَّلاثَةِ هوَ مَذْهَبُ البَصْرِيِّيْنَ لا خِلافَ عَنْهم في ذَلِكَ، وخَالَفَ في ذلِكَ الكُوفِيُّونَ فَزَعَمُوا أَنَّهَا لا تَعْمَلُ، فَإِذا وُجِدَ بَعْدَها مَنْصُوبٌ كَانَ ذلِكَ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ المِثَالُ، وقَالُوا: هيَ خَارِجَةٌ عَنْ بِنَاءِ الفِعْلِ، وجَارِيَةٌ مَجْرَى الأَسْمَاءِ الّتي يُمْدَحُ بِها ويُذَمُّ؛ ولِذلِكَ لا يَجُوزُ تَقْدِيْمُ المَنْصُوبِ بَعْدَ هذه الأمْثِلَةِ؛ لأنَّ الفِعْلَ إِنّما أُضْمِرَ في هذا البَابِ؛ لِدَلالَةِ الاسْمِ المُتَقَدِّمِ عَلَيْهِ، فَإِذا تَقَدَّمَ الاسْمُ المَنْصُوبُ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، ومَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ فَاسِدٌ؛ لِكَثْرَةِ مَا وَرَدَ السَّمَاعُ بِهِ[٢]. وفي باب الجمع السالم: (وأَوْجَبَ الكُوفِيّونَ الجَمْعَ فِيْمَا لا يُجْمَعُ جَمْعَ سَلامَةٍ، وهو لِعَاقِلٍ، وفِيْما هوَ لِغَيْرِ عَاقِلٍ، فَلا يُجِيْزُونَ إلاّ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عُوْرٍ آبَاؤُه)، و (حِسَانٍ أَثْوَابُهُ)، ولا يَجُوزُ عِنْدَهُم: (أَعْوَرَ آبَاؤُهُ)، ولا: (حَسَنٍ أَثْوَابُهُ)، وهُمْ مَحْجُوجُونَ بِالسَّمَاعِ مِن العَرَبِ[٣]. وفي الحال: (ويَدُلُّ عَلَى بُطْلانِ مَذْهَبِ الكُوفِيِّيْنَ أَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ مَا أَجَازُوهُ مِنْ قَوْلِكَ: (جَاءَ زَيْدٌ مُسْرِعًا مُبْطِئًا)، ويَكُونُ التَّقْدِيْرُ عِنْدَهُم: جَاءَ زَيْدٌ المُسْرِعُ، أَيْ: المَعْرُوفُ بالإِسْرَاعِ، أَوْ المَوْصُوفُ بِالإِسْرَاعِ، مُبْطِئًا، فَيَكُونُ (مُسْرِعًا) مَنْصُوبًا عَلَى القَطْعِ، و (مُبْطِئًا) مَنْصُوبٌ عَلَى الحَالِ[٤].

وقد ويتعدّى أبو حيّان السماعَ عن العَرب، فيتلقّط السّماع من المتأخّرين، إذ نراه يقول: (وأَمّا (ظَلَّ) فَقِيْلَ: إِنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ لَها مَصْدَرٌ، ورَأَيْتُ لِبَعْضِ أَهْلِ العِلْمِ اسْتِعْمَالَ مَصْدَرِها: (الظُّلُولُ)، وهكذا نَصَّ عَلَيْهِ أَبُو جَعْفَرٍ الطُّوسِيُّ (ت٤٦٠هـ) في

(١) و:٢٥٠.
(٢) و:٢٢٦.
(٣) و:٢٥٢.
(٤) ظ:١٢٤

تَفْسِيْرِهِ[١]. وفي "لا سيّما" ولَمْ يُسْمَعْ حَذْفُ (لا) مِنْ (لا سِيَّما) في كَلامِ مَنْ يُحْتَجُّ بِهِ، وإِنَّما سُمِعَ ذلكَ في أَشْعَارِ المُوَلِّدِيْنِ، نَحْوُ قَوْلِ الحُسَيْنِ بنِ الضَّحّاكِ الخَلِيْعَ:

كُـلُّ مُشْـتَاقٍ إِلَيْـهِ فَمِـن السُّـوءِ فِـدَاهُ
سِيَّما مَنْ حَالَت الأَحْـ ـرَاسُ مِـنْ دُونِ مُنَـاهُ

وقَدْ أُولِعَ كَثِيْرٌ مِن المُصَنِّفِيْنَ في العُلُومِ بِذلكَ، وكَذلِكَ أَيْضًا لا يَجُوزُ أَنْ تَأْتِيَ بَعْدَها الجُمْلَةُ المَعْطُوفَةُ، نَحْوُ قَوْلِ بَعْضِهِم: (لا سِيَّما والأَمْرُ كَذلِكَ)، ونَحْوُ هذا[٢].

- **أهمُّ أدِلّةِ السَّماعِ:**

*** القِراءات:**

استشَهدَ أبو حَيّانَ كَعادَتِهِ استِشهادًا واسعًا بالقرآنِ الكريمِ فقد استشَهدَ بمئاتِ الآياتِ. أمّا القراءاتُ الشّاذّة فقد استشَهد بالعَشرات مِنها، نحو: "وَمَا هُمْ بِضَارِّي بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلاّ بِإِذْنِ اللهِ"[٣][٤]، و"أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ اللهِ والمَلائِكَةُ والنَّاسُ أَجْمَعونَ"[٥] بِالرَّفْعِ، وَقَرَأ قَارِئُونَ: "تَسَاءَلُونَ بِهِ والأَرْحَامِ"[٦] عَطْفًا عَلَى الهاءِ[٧]،"إِنِ الّذين

(١) ظ:٣٧. وأبو جعفر الطوسي، هو محمد بن الحسن بن علي الطوسي، مفسر، نعته السبكي بفقيه الشيعة ومصنفهم، انتقل من خراسان إلى بغداد، وأقام أربعين سنة. ورحل إلى النجف، فاستقر إلى أن توفي. أخذ عن المفيد، رأس الإمامية، وأخذ عنه الشريف المرتضى وغيره، أحرقت كتبه عدة مرات بمحضر من الناس. من تصانيفه (التبيان الجامع لعلوم القرآن) تفسير كبير، مات سنة ستين وأربعمئة للهجرة.انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء١٨/ ٣٣٤، والأعلام٦/ ٨٤.

(٢) و:١٢٢.

(٣) سورة البقرة: ١٠٢.

(٤) انظر قراءة الأعمش في المحتسب١/ ١٠٣، والمحرر الوجيز١/ ١٨٨.

(٥) سورة آل عمران: ٨٧.

(٦) سورة النساء: ١.

(٧) قرأ حمزة من السّبعة بكسر الميم، وهي أيضًا قراءه النخعي وقتادة والاعمش، وقرأ جمهور السبعة =

تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُم"(١)،(٢) و"واللهُ يُرِيْدُ الآخِرَةِ"(٣)(٤)، و"إِلاّ أَنَّهم لَيَأْكُلُونَ"(٥)(٦).

* الأحاديثُ والمأثُوراتُ:

أمّا الأحاديثُ فإنّ الموقِفَ المشهورَ لأبي حَيّانَ معَ أستاذِهِ ابنِ الضّائِعِ (ت٦٨٠هـ) هوَ ردُّ الاستِشهادِ بها، غَيرَ أنّنا نَجِدُه يَستشهدُ بما يُقرُبُ الأربعينَ حَديثًا، وهوَ عَدَدٌ كَبيرٌ نسبيًّا، نحوَ: "أَلاَ أُخْبِرُكُم بَأَحَبِّكُم إِلَيَّ وأَقْرَبِكُم مِنّي مَجَالِسَ يَومَ القِيَامَةِ أَحَاسِنُكُم أَخْلاقًا"(٧)."أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بالضَّادِ بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْش واسْتُرْضِعْتُ في بَنِي سَعْدٍ"(٨)"أَوَمُخْرِجِيَّ هُمْ"(٩).

=

بنصب الميم، وعبدالله بن يزيد بضمها . انظر الحجّة للقرّاء السّبعة للفارسي٣/ ١٢١، والمحتسب١/ ١٧٩، وحجّة القراءات١٨٨، وتفسير البحر المحيط٣/ ١٦٥.

(١) سورة الأعراف: ١٩٤.

(٢) انظر القراءة في المحتسب١/ ٢٧٠.

(٣) سورة الأنفال: ٦٧.

(٤) القراءة في المحتسب١/ ٢٨١، وتفسير البحر المحيط٤/ ٥١٤، وانظر إعراب القراءات الشواذ للعكبري١/ ٦٠٥.

(٥) سورة الفرقان: ٢٠.

(٦) القراءة بفتح الهمزة منسوبة لسعيد بن جبير في التبيان٢/ ٧٨٦، والدر المصون٨/ ٤٦٩، واللباب في علوم الكتاب١١/ ٤٧٩، وهي بلا عزو في إعراب القراءات الشواذ٢/ ١٩٧، وتفسير البحر المحيط٨/ ٣٠٨.

(٧) و: ٢٨٥. روي الحديث بروايات مختلفة، ومنها ما جاء في سنن الترمذي٧/ ٣٠٩ برقم: "(١٩٤١) ونصه: "أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ إِنَّ مِنْ أَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجْلِسًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَحَاسِنَكُمْ أَخْلاقًا".

(٨) و: ١٢١. انظر الحديث في الفائق١/ ١٤١، والنهاية١/ ١٧١، ومشارق الأنوار للقاضي عياض١/ ٥٧، ١٠٦، وغريب الحديث لابن الجوزي١/ ٩٦. وهو في الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة١/ ١١٧، قال: "أنا أفصح من نطق بالضاد لا أصل له ولا يصح".

(٩) و: ٢٥. انظر الحديث في صحيح البخاري٤/ ١٨٩٤ برقم (٤٦٧٠)، وصحيح مسلم١/ ١٤١ برقم

=

أمّا الأثر فنحو قول عليّ بن أبي طالب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: (أَعْزِزْ عَلَيَّ أَبَا اليَقْظَانِ أَنْ أَرَاكَ صَرِيْعًا مُجَدَّلا)(١)، وعبد الله بن مسعود، رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: "بِئْسَ عَبْدُاللهِ أَنَا"(٢). وسَهْلِ بنِ حَنِيْف(٣): "شَهِدْتُ صِفِّيْنَ، وبِئْسَ صِفُّونَ"، وقول أبي بكرٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ(٤): (لا خَيرَ بِخَيْرٍ بَعْدَهُ النَّارُ، ولا شَرَّ بِشَرٍّ بَعْدَهُ الجَنَّةُ).

*** أقوالُ العَرَبِ، وأمثالُهم:**

أمّا أقوالُ العَرَبِ وأمثالُهم، وما يُنسَجُ على مِنوالها، فقد استشهَدَ مِنها بالمئاتِ، وهيَ مَبثوثَةٌ في كلِّ صَفحَةٍ مِن صَفَحاتِ كتابِه.

*** الشِّعرُ:**

استشهدَ أبو حَيّانَ في شَرحِهِ بما يَنوفُ على ألفِ بَيتٍ، وهوَ كَثيرٌ جدًّا، على

=

(١٦٠)، ومسند أحمد٦/ ٢٢٣ برقم (٢٥٩٠٧).

(١) ظ: ٢٦٢. انظر القول في: الكامل١/ ١٧٤، وربيع الأبرار٥/ ١٢٦، والجنى الداني٤٩.

(٢) و: ٢٧١. وهو: في المصنف للصنعاني٣/ ١٩١ برقم (٥٢٧٤) ونصه: "عَنْ حُمَيْدٍ الْفَزَارِيِّ، عَنِ امْرَأَةٍ، مِنْهُمْ مِثْلَهُ، وَزَادَ فِيهِ قَالَ: وَلا يَأْتِي عَلَيْكُنَّ عَامٌ، إِلا وَهُوَ شَرٌّ مِنَ الَّذِي كَانَ قَبْلَهُ، وَلَمَوْتُ أَهْلِ بَيْتِي أَهْوَنُ عَلَيَّ مَوْتًا مِنْ عَدَدِهِنَّ مِنَ الْجُعْلانِ، وَلا تُؤْتَوْنَ إِلا مِنْ قِبَلِ أُمَرَائِكُمْ، وَبِئْسَ عَبْدُ اللهِ أَنَا إِنْ كَذَبْتُ"، والقول في المعجم الكبير للطبراني٦/ ١١٧ برقم (٥٦٨٤) وهو قول من لاعن امرأة، ونصه: "قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: "وَقَالَ الرَّجُلُ عِنْدَ ذَلِكَ، بِئْسَ عَبْدُ اللهِ أَنَا إِنْ كَذَبْتُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وتَحَمَّلْتُ فِرْيَةً".

(٣) و: ٢٧١. وهو أنصاري أوسي، شهد بدرا والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، استخلفه عليّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ على المدينة، وشهد معه صفين وولاه بلاد فارس، ومات سهل بالكوفة سنة ثمان وثلاثين. انظر ترجمته في الإصابة٣/ ١٩٨. والنص في صحيح البخاري٩/ ١٠٠ برقم (٧٣٠٨) ونصه: "عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: قَالَ سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّهِمُوا رَأْيَكُمْ عَلَى دِينِكُمْ، لَقَدْ رَأَيْتُنِي يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ، وَلَوْ أَسْتَطِيعُ أَنْ أَرُدَّ أَمْرَ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَلَيْهِ لَرَدَدْتُهُ، وَمَا وَضَعْنَا سُيُوفَنَا عَلَى عَوَاتِقِنَا إِلَى أَمْرٍ يُفْظِعُنَا، إِلا أَسْهَلْنَ بِنَا إِلَى أَمْرٍ نَعْرِفُهُ، غَيْرَ هذا الأَمْرِ"، قَالَ: وَقَالَ أَبُو وَائِلٍ "شَهِدْتُ صِفِّينَ وَبِئْسَتْ صِفُّونَ".

(٤) ظ: ١٦٩. جاء هذا القول في خطبة لأبي بكر الصديق رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ. انظر كنز العمال١٦/ ١٤٦ حديث رقم (٤٤١٧٧). وانظر الخطبة في تاريخ الطبري٢/ ٢٤٥، وجمهرة خطب العرب١/ ١٨٣.

نقص الكتابِ، فكيفَ بهِ لو استوى تامًّا. وبالموازنةِ معَ كِتابٍ يُعَدُّ مِن المطوّلاتِ كـ"ارتِشافِ الضَّرَبِ"، الذي لم يَزِدْ على هذا العَدَدِ كَثِيرًا. وإذا وَقفنا على شُروحِ الألفيّةِ المشهُورَةِ وَجدْنا في "شَرحِ الأَشمونيّ"(ت٩٠٠هـ)، ما يُوازيه، وفي "تَوضيحِ المقاصِدِ" للمُرادي (٧٤٩هـ) أقلَّ منه بقليل، وفي "شَرحِ السّيوطي"(ت٩١١هـ)، المسمّى "البهجة المرضيّة"، وابنِ عَقيل (ت٧٦٩هـ)، وابن هِشامٍ (٧٦١هـ) ما يَقربُ نصفَ ما هو فيه.

وأمّا الشِّعرُ الذي استشَهدَ به فالغالبيّة العُظمى منهُ سارَ فيهِ على نَهجِ النّحويينَ قبلَه، إذ لم يُجاوزْ عَصرَ الاستِشهادِ فيهِ، وَجُلّ ما استشَهدَ بِهِ غَيرُ مَنسوبٍ، على أننا نَجدُه يَتمثّلُ بالمولّدِينَ، إلى حَدِّ الاستِشهادِ، فقد تمثّلَ بِشعرِ أبي نُواسٍ (ت١٩٨هـ) (مرتين)[١]، أحدهما يُروى لبشّار (١٦٨هـ)، والحُسَيْنِ بنِ الضَّحّاكِ الخَلِيْعِ (٢٥٠هـ)[٢]، والخَالِدِيَّينِ[٣]، والشَّرِيْفِ الرَّضِي (ت٤٠٦هـ)[٤]، والعباسِ بن الأحنف (١٩٢هـ)[٥]. ومُطيع بن إياس (ت١٦٦هـ)[٦]، وعليّ بن أميّة[٧]. بل يَنقلُ عن شاعِرٍ أندلسِيٍّ، دُونَ أنْ يُسمّيَه في بابِ الحالِ، وهو قولُه:(وقَالَ بَعْضُ شُعَرائِنا:

---

(١) و: ٢٥، ظ٢٨٥.

(٢) و: ١٢٢.

(٣) وجه: ١٥٥.وهما محمد وسعيد ابنا هاشم بن وعلة بن عرام، وهما من أهل (الخالدية) من قرى الموصل، ونسبتهما إليها، وقيل: نسبتهما إلى جدّ لهما اسمه خالد، وقال ياقوت (في معجم الأدباء): كانا أديبي البصرة وشاعريها في وقتهما، وعاشا في القرن الرابع، وتوفيا في أواخره.

(٤) و: ١٤٠.

(٥) و: ٢٥، و: ٢٦.

(٦) و:١٧٥.

(٧) و: ٢١٣، وعلي بن أميّة هو: هو علي بن أمية الكاتب، كان شاعرًا مقلاً غير مشهور، كان أبوه كاتبًا للمهدي على ديوان بيت المال، وكان هو منقطعًا إلى إبراهيم بن المهدي وإلى الفضل بن الربيع. انظر ترجمته في تاريخ بغداد١١/ ٣٥١، والأغاني٢٣/ ١٤٢.

تُنِيْرُ إِذا تَرْنُو غَزالاً غَزَالَةً وتَحْمِلُ في أَبْرَادِها الغُصْنَ والحِقْفا

فَأَتى بالحَالَيْنِ عَلَى أَحْسَنِ مَا قَرَّرَهُ النَّحْوِيُّونَ في: (لَقِيْتُ زَيْدًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا) مَنْ جَعَلَ الأَوَّلَ للثّانِي والثَّانِي للأَوَّلِ، إلاّ أَنَّ العَامِلَ قَد اخْتَلَفَ، وهو (تُنِيْرُ) و (تَرْنُو)، وهو يُشْبِهُ قَوْلَ الشَّرِيْفِ الرَّضِي)[1].

❐ القِياسُ:

القياسُ قَسيمُ السّماعِ، ولَئِن اختَلَفَ النّحاةُ في قَضايا السَّماعِ، وما تُفضِي إليهِ فإنّ اختِلافَهم في القِياسِ أَشدُّ وَطئًا. وإذا ما تَحرينا مَوقِفَ أبي حيّانَ مِن القِياسِ وَجَدناه يَأخُذُ بهِ، ويُحيلُ إليهِ، بشُروطٍ مَتِينَةٍ، وَحُدودٍ مُغلَقَةٍ.

فنراه يَقولُ في المقصِدِ الثّاني من أسبابِ شَرحِهِ لِلألفيّةِ[2]: (التَّنْبِيْهُ عَلى الخِلافِ الوَاقِعِ في الأَحْكَامِ، ونِسْبَتُهُ إِنْ أَمْكَنَ إِلى مَنْ ذَهَبَ إِلَيْهِ مِن الأئِمَّةِ الأَعْلامِ...ورُبَّما اخْتَارَ مَا لَيْسَ بالمُخْتَارِ، ولا المَشْهُورِ، وتَرَكَ مَا عَلَيْهِ العَمَلُ مِنْ مَذَاهِبِ الجُمْهُورِ... بَانِيًا قَوَاعِدَ عَلَى نَادرٍ في المَنْقُولِ، شَاذًّا في القِيَاسِ، خَارِجٍ عَن الأُصُولِ).

- القياس على الشاذّ:

وهو يُعلنُ في أوّلِ كَلامِهِ رَدَّ القِياسِ على الشّاذِّ. ولننظُر ذلكَ عندَ وُقوفِه على "مِن" في كَلامَهِ على حُروفِ الجَرِّ، ((**وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الأَزْمِنَةِ**):(وجَاءَ دُخُولُهَا عَلَى الزَّمانِ في القُرآنِ، وفي أَشْعَارِ العَرَبِ الفُصَحَاءِ، وكَثُرَ كَثْرَةً تُوجِبُ القِيَاسَ، وتَأْوِيْلُ البَصْرِيِّيْنَ لِذلِكَ مَع كَثْرَتِهِ لَيْسَ بِشَيءٍ)[3]. فالقياس على الكثرةِ، ولا تأويلَ مَعها.

(١) و: ١٤٠.
(٢) وجه:٢.
(٣) و: ١٦٢.

وقوله: (وإذا حُذِفَ حَرْفُ الجَرِّ مِنْ (أَنَّ) و (أَنْ) فاخْتُلِفَ فِي مَوْضِعِهما: فَقَالَ الخَلِيْلُ والكِسَائِيُّ: مَوْضِعُ جَرٍّ، وقَالَ سِيْبَوَيْهِ والفَرَّاءُ: نَصْبٌ، واسْتُدِلَّ للقَوْلِ الأَوَّلِ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

ومَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيْبَةً إِلَيَّ ولا دَيْنٍ لَها أَنا طَالِبُه

فـ (أَنْ تَكُونَ) فِي مَوْضِعِ جَرٍّ؛ ولِذلك عُطِفَ عَلَيْها بِالجَرِّ قَوْلُهُ: (ولا دَيْنٍ)، والقِيَاسُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سِيْبَوَيْهِ؛ لأَنَّا إِذا نَظَرْنا إِلى مَا حُذِفَ مِنْهُ الحَرْفُ وَجَدْنا العَرَبَ قَدْ نَصَبَتْهُ، ولا تُبْقِيْهِ مَجْرُورًا إِلاّ فِي شُذُوذٍ مِن الكَلامِ؛ لأَنَّ فِيْهِ إِعْمَالَ الحَرْفِ[1]. ويَقولُ أيضًا: (ومِنْ أَحْكَامِ (أَفْعَلَ) أَنَّهُ لا يَجُوزُ حَذْفُ هَمْزَتِهِ، وجَاءَ مِنْ كَلامِهِمْ: (مَا خَيْرَ اللَّبَنَ للصَّحِيْحِ، ومَا شَرَّهُ لِلمَبْطُونِ)، وَحَكَى بَعْضُ الكُوفِيِّيْنَ: (مَخْيَرَكَ)، وحَكَى الفَرَّاءُ عَن الكِسَائِيِّ أَنَّهُ سُمِعَ: (مَخْبَثَهُ). قَالَ: تُلْقِي الأَلِفَ مِنْ (مَا) والهَمْزَةَ مِنْ (أَخْبَثَهُ). انْتَهى. ولا يَنْقَاسُ شَيءٌ مِنْ هذا، إِنّما أُورِدَ مَوْرِدَ الشُّذُوذِ[2]. ومن هذا أيضًا: (قُمْتُ وَأَصُكُّ عَيْنَهُ): ولَمّا كَانَ المُضَارِعُ المُثْبَتُ لَمْ يَرِدْ مِنْهُ وقَبْلَهُ الوَاوُ إِلاّ هذه الأَلْفَاظُ النّادِرَةُ لَمْ يُبْنَ عَلَى ذلك قَاعِدَةٌ؛ لِمُخَالَفَةِ القِيَاسِ، ولِقِلَّةِ هذه الأَلْفَاظِ، ولاحْتِمَالِها التَّأْوِيْلَ السَّهْلَ السّائِغَ[3].

فالكثرَةُ عندَه علَمٌ على القياسِ وللنّظرِ إليهِ يُرسِّخ هذه الحَقيقة:(...وهذا الّذي ذَهَبَ إِلَيْهِ هذا الذَّاهِبُ مَذْهَبٌ حَسَنٌ؛ لأَنّ مدْرَكَ القِيَاسِ إِنَّمَا هو الكَثْرَةُ، و (فُعُولٌ) فِيْما ذَكَرَ قَلِيْلٌ، و (فَعْلٌ)، و (فِعَالٌ) كَثِيْرٌ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُقَاسَ عَلَيْهِما[4]. وقولُه: (وظَاهِرُ كَلامِ النَّاظِمِ فِي هذا البَيْتِ أَنَّ وُقُوعَ المَصْدَرِ النَّكِرَةِ حَالاً يَكْثُرُ، ولا يَتَّضِحُ

(١) ظ:٨٨.

(٢) و:٢٦٥

(٣) و:١٤٥.

(٤) و:٢٣٣.

مِنْ قَوْلِهِ: (**يَكْثُرُ**) أَنَّهُ يَنْقَاسُ أَو لا يَنْقَاسُ، لكنَّ الكَثْرَةَ دَلِيْلُ القِيَاسِ[١]. وقوله: (ولِجَوَازِ ذلك وَجْهٌ مِن القِيَاسِ؛ لأَنَّ الفَاعِلَ كَجُزْءٍ مِن العَامِلِ فِيْهِ، فَكَأَنَّهُ لَمْ يُفْصَلْ بَيْنَهُما؛ لأَنَّ رُتْبَتَهُ التَّقْدِيْمُ، واقْتِضَاؤُهُ لَهُ أَشَدُّ مِن اقْتِضَائِهِ للمَفْعُولِ، وإِذا كَانَ مِنْ لِسَانِهِم مَسْمُوعًا، ولَمْ يَكُنْ بالقِيَاسِ مَدْفُوعًا كَانَ جَدِيْرًا ألاّ يَكُونَ مَمْنُوعًا[٢].

وهو يحتكمُ إلى هذا المبدأ في القياس، ويَجعله مَناطًا تُعلّق دونَه الخِلافات، ومِن ذلكَ قولُه في تقدّم التمييز: (واخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ في تَقْدِيْمِهِ عَلَى الفِعْلِ، فَمِنْهُم مَنْ مَنَعَ ذلِكَ، وهو مَذْهَبُ سِيْبَوَيْهِ، والفَرَّاءِ، وأَكْثَرِ البَصْرِيِّيْنَ والكُوفِيِّيْنَ، وإِلى ذلِكَ ذَهَبَ أَبُو عَلِي الفَارِسِيُّ في شَرْحِهِ للأَبْيَاتِ، وأَكْثَرُ مُتَأَخِّرِي أَصْحَابِنا. ومِنْهُم مَنْ أَجَازَ تَقْدِيْمَهُ، وهو مَذْهَبُ الكِسَائِيِّ، والمَازِنِيِّ، والجَرْمِيِّ، والمُبَرِّدِ، ومَنْ أَخَذَ بِمَذْهَبِهِم مِن البَصْرِيِّيْنَ وبَعْضِ الكُوفِيِّيْنَ، وبِهِ قَالَ هذا النَّاظِمُ، وهو الصَّحِيْحُ؛ لِكَثْرَةِ مَا وَرَدَ مِن الشَّوَاهِدِ عَلَى جَوَازِ ذلِكَ، وقِيَاسًا عَلَى سَائِرِ الفَضَلاتِ[٣].

- **القياسُ والسّماعُ:**

وأبو حيّانَ يَردُّ أيَّ قِياسٍ لا يَقومُ على السَّماعِ، أو يَستَنِدُ إليه، وقد وَقَفَ مِن الأخفَشِ مَوقفًا صُلبًا حِينما جاوَزَ هذهِ الحَقِيقَةَ: (وأَمّا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الأَخْفَشُ مِنْ أَنَّ: (أيًّا) تَكُونُ نَكِرَةً مَوْصُوفَةً، كَمَا كَانَتْ في نَحْوِ: (مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجِبٌ لَكَ)، فَأَجَازَ أنْ تَقُولَ: (مَرَرْتُ بِأَيٍّ مُعْجِبٍ لَكَ)، فَقَالُوا: إِنَّمَا أَجَازَ ذلِكَ بِالقِيَاسِ عَلَى (مَا) و (مَنْ)، ولَيْسَ مَسْمُوعًا عَن العَرَبِ، وَيَكْفِي مِن الرّدِّ عَلَيْهِ أَنَّهُ إِحْدَاثُ تَرْكِيْبٍ لَمْ يُنْقَلْ عَن العَرَبِ[٤]. وقوله:(وأَلْحَقَ الأَخْفَشُ بِـ (أَعْلَمَ)، و (أَرَى) مَا أَمْكَنَ نَقْلهُ بالهَمْزَةِ مِنْ

---

(١) ظ:١٢٨

(٢) ظ:٧٤.

(٣) ظ:١٥٥.

(٤) ظ:١٩٨.

بَابِ (ظَنَنْتُ) قِيَاسًا، فَأَجَازَ: (أَظْنَنْتَ عَمْرًا زَيْدًا قَائِمًا)، و (أَزْعَمْتَ بَكْرًا خَالِدًا مُنْطَلِقًا)، و (أَخَلْتَ مُحَمَّدًا بِشْرًا قَائِمًا)، و (أَوْجَدْتَ سَعْدًا بَكْرًا خَارِجًا)، وذلك لا يَجُوزُ عِنْدَنا[١]. ولا يُحْفَظُ نَقْلُها بالهَمْزَةِ، والصَّحِيْحُ أَنَّ النَّقْلَ بِالهَمْزَةِ في المُتَعَدِّي سَمَاعٌ لا قِيَاسٌ كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، فلا يُقَالُ: (أَقْتَلْتُ زَيْدًا عمرًا)، ولا: (أَشْتَمْتُ عَمْرًا خَالِدًا)[٢].

ويقول في الدّفاعِ عن مَوقف يُونُس: (ورُدَّ مَذْهَبُ يُونُس بِأَنَّ حَذْفَ حَرْفِ الجَرِّ لا يَجُوزُ بِقِيَاسٍ، وهذا لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لأَنَّ يُونُسَ لَمْ يَحْذِف الحَرْفَ بِقِيَاسٍ، بل العَرَبُ حَذَفَتْهُ، وذلك بَعْدَما أَدْخَلَتْهُ، أَلا تَرَى إِلى مَا حَكى يُونُسُ عَن العَرَبِ: (جَلَسَا عَلَى وَحْدَيْهِما)، أَيْ: مَوْضِعَ انْفِرَادِهِما. والّذي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مُنْتَصِبٌ عَلَى الظَّرْفِ، لا عَلَى الحَالِ، قَوْلُ العَرَبِ: (زَيْدٌ وَحْدَهُ)، فَجَعَلَتْهُ العَرَبُ خَبَرًا للمُبْتَدَأ لا حَالاً، ولَوْ قُلْتَ: (زَيْدٌ جَالِسًا) لَمْ يَجُزْ ذلك[٣]. وكذا الأخفش الصغير (٣١٥هـ):(وإِنَّما جَازَ في هذه الأَفْعَالِ حَذْفُ حَرْفِ الجَرِّ لِتَعَيُّنِهِ وتَعَيُّنِ مَحَلِّهِ، ولا يَجُوزُ القِيَاسُ علَى هذه الأَفْعَالِ غَيْرَها، وإِنْ تَعَيَّنَ الحَرْفُ ومَحَلُّهُ، فلا يُقَالُ: (بَرَيْتُ القَلَمَ السِّكِيْنَ)، أَيْ: بِالسِّكِيْنِ، وإِنْ كَانَ قَدْ تَعَيَّنَ أَنَّ المَحْذُوفَ هو البَاءُ، وتَعَيَّنَ مَحَلُّ حَذْفِهِ، وهو السِّكِيْنُ، إِذْ لا يَنْعَقِلُ: (بَرَيْتُ بالقَلَمِ السِّكِيْنَ) خِلافًا لِعَلِيِّ بنِ سُلَيْمَانَ الأَخْفَشِ الصَّغِيْرِ؛ إِذْ أَجَازَ القِيَاسُ عَلَى ذلك[٤].

ويَنتصِرُ للفَرّاءِ على سِيبَويهِ حِينما يَرى سِيبَويهِ يَحيدُ عن هذا المبَدَأ: (والّذي يَظْهَرُ مَذْهَبُ الفَرَّاءِ؛ لأَنَّ كُلَّ مَا أَوْرَدَ سِيْبَوَيْهِ وَغَيْرُهُ مِن المَصْدَرِ المُنَوَّنِ في لِسَانِ

---

(١) و:٦٨.

(٢) و:٦٩.

(٣) و:١٢٧.

(٤) ظ:٨٨.

العَرَبِ لَمْ يُذْكَرْ بَعْدَهُ فَاعِلٌ، ولَمْ يَذْكُرْه سِيْبَوَيْهِ إلاّ في نَفْسِ عِبَارَتِه، قَالَ: وذلِكَ (عَجِبْتُ مِنْ ضَربٍ زَيْدٌ عَمرًا)، وَلَيْسَ في لَفْظِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَحْكِيٌّ عَن العَرَبِ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذلِكَ رَأيًا مِنْهُ، بَلْ هوَ ظَاهِرُ كَلامِهِ، وقِيَاسٌ مِنْهُ؛ لأَنَّهُ قَالَ: لأنّكَ كَمَا تَقُولُ: (عَجِبْتُ مِنْ أنْ ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا) يَنْبَغِي أَنْ تَقُولَ: (عَجِبْتُ مِنْ ضَربٍ زَيْدٌ عَمرًا). وَكأَنَّ سِيْبَوَيْهِ لَمْ يَرَ مَانِعًا يَمْنَعُ مِنْ ذلِكَ؛ إذ نُزِّلَ مَنْزِلَةَ (أنْ يَفْعَلَ)، والفَاعِلُ يَظْهَرُ مَعَ (أَنْ يَفْعَلَ)، فَيَنْبَغي أنْ يَظْهَرَ مَعَ مَا نُزِّلَ مَنْزِلَتَهُ. وَكَوْنُهُ يُذْكَرُ مُضَافًا إِلَيْهِ المَصْدَرُ يَقْضِي بِذِكْرِهِ مَعَهُ غَيْرَ مُضَافٍ؛ إِذْ لا فَرْقَ. والّذي يَنْبَغِي أَنْ يُعَوَّلَ عَلَيْهِ هوَ مَذْهَبُ الفَرَّاءِ؛ لأَنَّهُ سَامِعٌ لُغَةً مِن العَرَبِ، وقَدْ نَفَى ذلِكَ عنْ لِسَانِهِم[1]. ويقول: (واخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ في هذه المَصَادِرِ الّتي نَابَتْ عَنْ ظُرُوفِ المَكَانِ، هَلْ يَجُوزُ رَفْعُها إذا وَقَعَتْ أَخْبَارًا، كَمَا مَثَّلْنا، أَمْ يَجِبُ نَصْبُها: فَذَهَبَ سِيْبَوَيْهِ إلى أَنَّهُ يَجُوزُ الرَّفْعُ والنَّصْبُ، فَتَقُولُ: (زَيْدٌ قَصْدَكَ)و (قَصْدُكَ)، وكَذلِكَ بَاقِيْها. وذَهَبَ الفَرَّاءُ إلى أَنَّ ذلك لا يَجُوزُ فِيْها إلا النَّصْبُ، وهو الأَظْهَرُ؛ لأَنَّ نِيَابَةَ المَصْدَرِ عَنْ ظَرْفِ المَكَانِ قَلِيْلٌ جِدًّا بِحَيْثُ إِنَّهُ لا يَنْقَاسُ ذلك)[2].

وهو يقلب للفراء ظهر المِجَنّ حين يخالف هذا المبدأ: (وإِنْ كَانَ المَعْمُولُ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنَ الثَّلاثَةِ الّتي ذُكِرَتْ فَلا يَجُوزُ فِيْهِ إلاّ النَّصْبُ، نَحْوُ: (الضّارِبُ زَيْدًا)، و (الضُّرّابُ زَيْدًا)، و (الضّارِبَاتُ زَيْدًا)، وخَالَفَ الفَرّاءُ في هذا فَأَجَازَ الجَرَّ قِيَاسًا، ولا مُسْتَنَدَ لَهُ مِنْ نَثْرٍ ولا نَظْمٍ).[3] وكذا المبرّد، في وقوع المصدر المنكّر حالاً: (وأَجْمَعَ الكُوفِيُّونَ والبَصْرِيُّونَ في نَحْوِ هذه المَصَادِرِ أَنَّهُ لا يُسْتَعْمَلُ مِنْ ذلك إلاّ مَا اسْتَعْمَلَتْهُ العَرَبُ، ولا يَنْقَاسُ غَيْرُ المُسْتَعْمَلِ عَلَى المُسْتَعْمَلِ، هذا وإِنْ كَانُوا قَد اخْتَلَفُوا في

---

(١) و:١٢

(٢) ظ:١٠٦.

(٣) ظ:١٢٩.

التَّخْرِيْجِ. وشَذَّ المُبَرِّدُ، فَقَالَ: يَجُوزُ القِيَاسُ... والصَّحِيْحُ أَنَّهُ يُقْتَصَرُ في هذا وغَيْرِهِ عَلَى السَّمَاعِ[١]. ويردّ على ابن كيسان قياسَه حينما يتنكّب هذا المبدأ: (وَمَا ذَكَرَهُ – يعني المصنِّف– عَن ابْنِ كَيْسَانَ في (أَفْعَلَ) مِن اقْتِيَاسِ تَصْغِيْرُهُ هوَ ظَاهِرُ كَلامِ النَّاسِ، وهوَ مَسْمُوعٌ مِن العَرَبِ. وأَمّا تَصْغِيْرُ (أَفْعِلْ بِزَيْدٍ) قِيَاسًا عَلَى (أَفْعَلَ) فَلا يَجُوزُ؛ لأَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ مِنَ العَرَبِ[٢].

ويَردّ على النّحويينَ الأندَلُسيّينَ والمغاربة الذين ينعتهم بالأصحاب، إذ يَقولُ في مَجيءِ الحالِ مِن النَّكرةِ:(وقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنا: إِذا لَمْ يَقْبُحْ أَنْ يَكُونَ وَصْفًا للنَّكِرَةِ فالانْتِصَابُ عَلَى الحَالِ ضَعِيْفٌ جِدًّا...انْتَهى. ولَيْسَ كَما زَعَمَ هذا القَائِلُ، بَلْ قَدْ ذَكَرَ سِيْبَوَيْهِ الحَالَ مِن النَّكِرَةِ كَثِيْرًا قِياسًا، وإِنْ لَمْ يَكُنْ بِمَنْزِلَةِ الإِتْباعِ في القُوَّةِ[٣]. وحَكَى سِيْبَوَيْهِ: (قَالَ فُلانَةٌ)، وهو عِنْدَ أَصْحَابِنا مِن الشُّذُوذِ بِحَيْثُ لا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وظَاهِرُ كَلامِ النَّاظِمِ أَنَّهُ يَأْتِي قَلِيْلاً بِغَيْرِ تَاءٍ، وأَنَّه يَنْقَاسُ، وهو ظَاهِرُ كَلامِ الجُزُولِيِّ؛ لأَنَّهُ قَالَ: إِنَّ التَّاءَ تَلْزَمُ في مِثْلِ: (قَامَتْ هِنْدٌ) في اللُّغَةِ المَشْهُورَةِ، فَأَفْهَمَ هذا أَنَّ اللُّغَةَ غَيْرَ المَشْهُورَةِ تُحْذَفُ التَّاءُ فِيْها، وقَدْ نَقَدَ النَّاسُ ذلك عَلَى الجُزُولِيِّ، وذَكَرُوا أَنَّ ذلك لَيْسَ لُغَةً لا مَشْهُورَةً، ولا غَيْرَ مَشْهُورَةٍ، وأَنَّ مِثْلَ: (قَامَ هِنْدٌ) شَاذٌّ، لا لُغَةٌ[٤].

وهو يَرُدّ القياسَ إنْ خالِفَ السّماعَ وإنْ رأى حُجّتَه قَوِيّة، فنراه يُعقّبُ على النَّاظِمِ في قَوْلِهِ على اللامِ المُزحلَقَةِ: (وَتَصْحَبُ الوَاسِطَ مَعْمُوْلَ الخَبَرْ)، ولَيْسَ الإِطْلاقُ بِصَحِيْحٍ؛ لأَنَّ مَعْمُولَ الخَبَرِ إِذا كَانَ حَالاً لَمْ تَدْخُل اللاّمُ عَلَيْهِ، نَحْوُ: (إِنَّ زَيْدًا لَعُرْيَانًا قَائِمٌ)، فلا يَجُوزُ هذا، ولَمْ يُسْمَعْ مِنْ لِسَانِهِم، ونَصَّ الأئِمَّةُ عَلَى مَنْعِهِ،

---

(١) ظ:١٢٨.

(٢) و:٢٦٤.

(٣) و:١٣٠.

(٤) و:٧١.

وإِنْ كَانَ القِيَاسُ عَلَى: (إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ آكِلٌ) يَقْتَضِيْهُ[١].

وقياس ما لم يُسمع على ما سُمِعَ عنده أولى من القياس على ما لم يُسمع، ويُظهر ذلك في قوله: (وفي اخْتِيَارَاتِ المُفَضَّلِ: (آبَ قُرَّةَ عَيْنِها)، والمَعْنى: آبَ قَرِيْرَ العَيْنِ مَسْرُورَها، والأَوْلى أَنْ يَكُونَ مَفْعُولاً عَلَى اسْقَاطِ حَرْفِ الجَرِّ؛ أَيْ: آبَ ورَجَعَ إِلى قُرَّةِ عَيْنِهِ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ تَنْكِيْرُ (قُرَّةُ عَيْنِهِ) في لِسَانِهِمْ، فَيُحْمَلُ هذا عَلَيْهِ، وإِسْقَاطُ حَرْفِ الجَرِّ، وإِيصَالُ الفِعْلِ إِلى نَصْبِ الاسْمِ في لِسَانِهِمْ كَثِيْرٌ، ومِنْهُ مَقِيْسٌ، ومِنْهُ غَيْرُ مَقِيْسٍ، فَتَأْوِيْلُهُ عَلَى مَا كَثُرَ، وإِنْ لَمْ يُقَسْ أَوْلى مِنْ إِثْبَاتِ مَا لَمْ يُوجَدْ في كَلامِهِمْ[٢]. وقوله: (والمُخْتَارُ أَنَّهُ إِنْ سُمِعَ مَصَدَرٌ، وُقِفَ مَع ذلِكَ المَسْمُوعِ، ولا نَبْنِي لِذلِكَ الفِعْلِ مَصْدَرًا عَلَى وَزْنِ (فَعْلٍ)، فَلا تَقُولُ في (ذَكَرَ): (ذَكْرًا) بِفَتْحِ الدَّالِ، ولا في (عَلِمَ): (عَلْمًا) بِفَتْحِ العَيْنِ؛ لأَنَّ المَسْمُوعَ إِنَّمَا هوَ (ذِكْرٌ)، و (عِلْمٌ) بِالكَسْرِ، وإِنْ لَمْ يُسْمَعْ لَهُ مَصْدَرٌ جَعَلْنا مَصْدَرَهُ (فَعْلاً) قِيَاسًا عَلَى الأَكْثَرِ[٣].

- **القياس والمنطق:**

وقد يُعزّزُ قياسَه بالمنطقِ، على الرّغم مِن مَقتِهِ له، على ما يأتي، وإن كانَ ذلكَ قليلاً عِندَه، كما في قولِه: وأَمَّا (مَا) فَزَعَمَ الفَرَّاءُ والأَحْمَرُ أَنَّ العَرَبَ تَسْتَثْنِي بِها، وحَكَيْنا مِنْ كَلامِهِم: (كُلُّ شَيءٍ مَهَهْ مَا النِّسَاءَ وذِكْرَهُنَّ) مَعْنَاهُ: كُلُّ شَيءٍ سَهْلٌ يَسِيْرٌ لَيْسَ النِّسَاءَ وذِكْرَهُنَّ، فاسْتُثْنِيَ بِـ (مَا)، وهي في القِيَاسِ أَوْلى مِنْ (لَيْسَ)؛ لأَنَّ (لَيْسَ) فِعْلٌ، والحَرْفُ أَقْرَبُ إِلى الحَرْفِ مِن الفِعْلِ[٤]. وقوله: وزَعَمَ عَبْدُ الدَّائِمِ القَيْرَوَانِي أَنَّ (سَوَاءَكَ) مَبْنِيَّةٌ عَلَى الفَتْحِ، وكَأَنَّهُ لَمَّا رَأَى قَوْلَهُم: (قَامَ القَوْمُ سِوَاءَكَ)، و (مَا

(١) ظ:٥٤.
(٢) و:١٨٤.
(٣) ظ:٢٣٢.
(٤) و:١٢١.

مَرَرْتُ بِأَحَدٍ سَوَاءَكَ) مُلْتَزَمٌ في هَمْزَةِ (سَوَاء) الفَتْحُ، ولَمْ تَتَغَيَّرْ تَغَيُّرَ (غَيْر) بِوُجُوهِ الإِعْرَابِ، وهي في مِثْلِ هذه المَوَاضِعِ بِمَعْنى (غَيْر) ادَّعَى أَنَّها مَبْنِيَّةٌ... ولِما ذَكَرَ عَبْدُ الدَّائمِ وَجْهٌ مِن القِيَاسِ، وهو أَنَّ (سَوَاءَ) بُنِيَتْ لِتَضَمُّنِها مَعْنى الحَرْفِ، وهو (إِلاّ) مَع قِلَّةِ تَصَرُّفِها، أَلا تَرَى أَنَّها لا يُبْتَدَأ بِها، ولا تَكُونُ مَفْعُولاً صَرِيْحًا، ولا تُجَرُّ إِلاّ في الشِّعْرِ ضَرُورَةً، بِخِلافِ (غَيْر) فَإِنَّها يَكُونُ فِيْها كُلُّ ذلك.(١)، وقوله: (ففي إِجَازَةِ (أَعْجَبَنِي أَنْ عَمرًا ضَرَبَ زَيْدٌ) نَظَرٌ؛ والظّاهِرُ الجَوَازُ، وقِيَاسُ قَوْلِ الكِسَائِيِّ والفَرَّاءِ وهِشَامٍ أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيْمُ المَفْعُولِ عَلَى الفِعْلِ الوَاقِعِ صِلَةً لـ(أَنْ) العَامِلَةِ فِيْهِ، والفَصْلِ بِهِ بَيْنَهُما، فَيَجُوزُ: (أُرِيْدُ أَنْ العَسَلَ يَشْرَبَ زَيْدٌ)، والأَصْلُ: (أُرِيْدُ أَنْ يَشْرَبَ زَيْدٌ العَسَلَ)؛ لأَنَّهُم أَجَازُوا نَصًّا: (أَرَدْتُ أَنْ إِنْ تَزُرْنِي أَزُرْكَ وأُكْرِمَ زَيْدًا) بالفَصْلِ بالشَّرْطِ بَيْنَهُما، والفَصْلُ بالمَفْعُولِ أَقْرَبُ؛ لأَنَّهُ مُفْرَدٌ والشَّرْطُ صِلَةٌ، والفَصْلُ بِالمُفْرَدِ أَسْهَلُ.(٢)، وقوله: (وأَجَازَ الكِسَائِيُّ وهِشَامٌ أَنْ تَجِيءَ الحَالُ مَجْمُوعَةً مِنْ مُضَافٍ ومُضَافٍ إِلَيْهِ، نَحْوُ: (لَقِيْتُ صَاحِبَ النَّاقَةِ طَلِيْحَيْنِ)، (والمُخْتَارُ عِنْدَنا أَنَّ (طَلِيْحَيْنِ) حَالٌ مِن الصَّاحِبِ ومِن المَعْطُوفِ المَحْذُوفِ، التَّقْدِيْرُ: لَقِيْتُ صَاحِبَ النَّاقَةِ والنَّاقَةَ طَلِيْحَيْنِ، وإِنَّما لَمْ يَكُنْ حَالاً مِن الصَّاحِبِ والنَّاقَةِ المُضَافِ إِلَيْها الصَاحِبُ؛ لأَنَّ المُضَافَ إِلَيْهِ إِنَّما هو مِنْ تَمَامِ الأَوَّلِ، وحَالٌ مِنْهُ مَحَلَّ التَّنْوِيْنِ لَمْ يُقْصَد الإِخْبَارُ عَنْهُ، إِنَّما الإِخْبَارُ عَن المُضَافِ، والحَالُ خَبَرٌ مِن الأَخْبَارِ؛ فَلِذلِك لَمْ يُمْكنّا أَنْ نَجْعَلَ (طَلِيْحَيْنِ) حَالاً مِن المُضَافِ والمُضَافِ إِلَيْهِ، وهذه العِلَّةُ هي المَانِعَةُ مِن امْتِنَاعِ مَجِيءِ الحَالِ مِن المَخْفُوضِ بِالإِضَافَةِ الّذي لَيْسَ بِفَاعِلٍ ولا مَفْعُولٍ(٣).وقوله: (فَدَلَّ كَلامُهُ عَلَى أَنَّ (لَدُنْ) هي عَامِلَةُ النَّصْبِ في (غُدْوَةٍ)، وَعَمَلُ (لَدُنْ) النَّصْبَ شَاذٌّ؛ لأَنَّهُ

(١) ظ:١١٨.

(٢) و:٧٣.

(٣) ظ:١٣٩.

ظَرْفٌ، فَقِيَاسُها أَنْ يَنْجَرَّ مَا بَعْدَها، سَوَاءٌ أَكَانَ (غُدْوَةً) أَمْ غَيْرَهُ، لكِنْ تَوْجِيْهُ هذا العَمَلِ أَنَّ (لَدُنْ) شُبِّهَتْ نُونُها- وإِنْ كَانَتْ مِنْ بِنْيَةِ الكَلِمَةِ- بِالتَّنْوِيْنِ؛ إِذ صَارَتْ هذهِ النُّونُ تَثْبُتُ تَارَةً، وتُحْذَفُ أُخْرى، فَأَشْبَهَتْ (ضَارِبًا)، وكَمَا قَالُوا: (ضَارِبٌ زَيْدًا) قَالُوا: (لَدُنْ غُدَوَةً)[1]، وهذا كلّه قياس ذهنيٌّ، ليس فيه حظٌّ مِن السّماعِ.

وقد يَستَخدِمُ المنطِقُ في تَحلِيلِهِ، على أنّه يَؤولُ إلى السَّماعِ، نَحو قَولِهِ:((لا) حَرْفٌ مُشْتَرَكٌ يَكُونُ نَفْيًا، ونَهْيًا، ودُعَاءً، وزَائِدًا. وإِذا كَانَ نَفْيًا فَلَيْسَ بِمُخْتَصٍّ، بَلْ يَدْخُلُ عَلى الاسْمِ والفِعْلِ، فَكَانَ قِيَاسُهُ أَلاّ يَعْمَلَ، لكنَّهُ عَرَضَ لَهُ شَبَهَانِ: شَبَهٌ بِـ (لَيْسَ) مِن حَيْثُ الاشْتِرَاكُ فِي النَّفْيِ، وشَبَهٌ بِـ (إِنَّ) مِنْ حَيْثُ إِنَّها تُفِيْدُ تَأْكِيْدَ الإِثْبَاتِ، وهذا للنَّفْيِ، فَكَانَ القِيَاسُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ عَمَلُها عَمَلَ (لَيْسَ) أَكْثَرَ مِنْ عَمَلِها عَمَلَ (إِنَّ)؛ لأَنَّ حَمْلَ الشَّيْءِ عَلَى نَظِيْرِهِ أَقْوَى مِنْ حَمْلِهِ عَلَى نَقِيضِهِ، لكنْ جَاءَ كَلامُ العَرَبِ بِعَكْسِ هذا)[2]. وقوله: ((مَا) حَرْفٌ لا يَخْتَصُّ، فَقِيَاسُهُ أَلاّ يَعْمَلَ؛ ولِذلك بَنُو تَمِيْمٍ يَجِيئُونَ بَعْدَها بالمُبْتَدأ والخَبَرِ، فَيَقُولُون: (مَا زَيْدٌ قَائِمٌ)، وأَمّا أَهْلُ الحِجَازِ فَإِنَّهُم يَجِيئُونَ بَعْدَها بالاسْمِ مَرْفُوعًا، وبالخَبَرِ مَجْرُورًا بالبَاءِ كَثِيْرًا، نَحْوُ: (مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ)، وقَدْ لا يَأْتُونَ بالبَاءِ فَيَنْصِبُونَ[3]. والدَّلِيْلُ عَلَى اسْتِعْمَالِ هذه الأَفْعَالِ مُتَعدِّيَةً إِلى ثَلاثَةٍ السَّماعُ، ولَوْلا السَّماعُ لَما أَثْبَتْنا ذلك؛ لأَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّضْمِيْنِ، والتَّضْمِيْنُ لا يُقَالُ بِقِيَاسٍ[4]. وقوله: (وذَكَرَ النَّاظِمُ أَيْضًا فِي حُرُوفِ الجَرِّ (حَتّى)، وهذا فِيْهِ خِلافٌ: ذَهَبَ الجُمْهُورُ إِلى أَنَّها تَكُونُ حَرْفَ جَرٍّ. وذَهَبَ الكِسَائِيُّ إِلى أَنَّ الجَرَّ بِإِضْمَارِ (إِلى) بَعْدَها، ولَيْسَ بِصَحِيْحٍ؛ لأَنَّهُ ادّعَاءُ إِضْمَارٍ لَمْ يُلْفَظْ بِهِ قَطُّ. ونَحْنُ

---

(١) ظ:١٩٨.

(٢) و:٥٨.

(٣) و:٤٢.

(٤) ظ:٦٨.

نَقُولُ: كَانَ القِيَاسُ في (حَتّى) أَلاّ تَعْمَلَ؛ لأَنَّها لَمَّا دَخَلَتْ عَلَى الجُمْلَةِ تَارَةً، وبِمَعْنى (إلى) تَارَةً، وبِمَعْنى الوَاوِ تَارَةً، وبِمَعْنى (كَيْ) تَارَةً، لَمْ يَكُنْ لَها اخْتِصَاصٌ تَعْمَلُ بِسَبَبِهِ؛ لأَنَّ هذه المَعَانِي تَكُونُ في الأَسْمَاءِ والأَفْعَالِ، وإِنَّما عَمِلَتْ عَمَلَ (إلى)؛ لاشْتِرَاكِهِما في انْتِهاءِ الغَايَةِ[1]. وقوله: (فَلَوْ قَدَّمْتَ حَرْفَ الجَرِّ فَقُلْتَ: (كَلَّمَنِي عَبْدُاللهِ إلى فِيَّ فُوهُ) لَمْ يَجُز النَّصْبُ بِإِجْمَاعٍ مِن الكُوفِيِّيْنِ، فَلَوْ قُلْتُ: (فَاهُ إلى فِيَّ كَلَّمْتُ عَبْدَالله) لَمْ يَجُز بِاتِّفَاقٍ مِن الكُوفِيِّيْنِ، وتَابَعَهُم بَعْضُ مُتَأَخِّرِي البَصْرِيِّيْن، وأَجَازَهُ جَمَاعَةٌ مِن البَصْرِيِّيْنَ، فَلَوْ قُلْتَ: (فُوهُ إلى فِيَّ كَلَّمَنِي عَبْدُاللهِ) لَمْ يَجُزْ ذلك عِنْدَ أَحَدٍ مِن الكُوفِيِّيْنَ، ولا نَصَّ عَن البَصْرِيِّيْنَ أَحْفَظُهُ في ذلك، والقِيَاسُ الجَوَازُ، ويُقْتَصَرُ في نَحْوِ: (كَلَّمْتُهُ فَاهُ إلى فِيَّ) عَلَى مَوْرِدِ السَّمَاعِ، والمَسْمُوعُ هذا، ومَا حَكَاهُ الفَرَّاءُ قَبْلُ)[2].

وقد نجدُه يَحتكمُ إلى النّحويّنَ في القِياسِ، وهذا أَيضًا مِن النَّادِرِ، نَحو قَولِهِ في تَعقّبِهِ ابنَ مالِكٍ: (ذَكَر في بَعْضِ تَصَانِيْفِهِ أَنَّ قِيَاسَ المُتَعَدِّي الّذي عَلَى وَزْنِ (فَعَلَ) مُطْلَقًا (فَعْلٌ)، وكَذا قِيَاسُ مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ (فَعِلَ) مَكْسُورُ العَيْنِ، مِمّا يَقْتَضِي عَمَلاً بِالفَمِ، نَحْوُ: (زَرِدَ زَرْدًا)، و (بَلِعَ بَلْعًا)، و (لَقِمَ لَقْمًا)، و (سَرِطَ سَرْطًا)، فَزَادَ هذا الشَّرْطَ في (فَعِلَ) المُتَعَدِّي، وهو أَنْ يَكُونَ عَمَلاً بِالفَمِ، والّذي عَلَيْه نُصُوصُ النَّحْوِيِّيْنَ أَنَّهُ يَنْقَاسُ (فَعْلٌ) في مَصْدَرِ المُتَعَدِّي الثُّلاثِيِّ مُطْلَقًا[3]. وقَوْلُهُ في "نون الوقاية": (وَلَيْسِي قَدْ نُظِمْ) يُشِيْرُ إلى قَوْلِ الرّاجِزِ:

..... إِذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِي

وظَاهِرُ كَلامِهِ أَنَّهُ لا يَنْقاسُ حَذْفُها في (لَيْسَ)، وقَدْ نَصَّ بَعضُ أَصْحَابِنا عَلَى

(١) ظ:١٥٢.

(٢) ظ:١٢٦.

(٣) ظ:٢٣٢

أَنَّ حَذْفَها مِنْ (لَيْسَ) يَجُوزُ في الكَلامِ، وإِنَّما كَانَ ذلك لأَنَّها لا تَتَصَرّفُ فأَشْبَهَت الحُرُوفَ الّتي يَجُوزُ فِيْها إِثْبَاتُها وحَذْفُها، نَحْوُ: (أَنّ)(١).

بل قد نَجدُه يميلُ إلى القِياس في غَير المسمُوع، وهو من النادر أيضًا: (وفي كِتَابِ بَعْضِ الكُوفِيِّيْنَ: أَجَازَ الكِسَائِيُّ: (أَعْطَيْتُهُنَّ هُنَّ)، و (أَعْطَيْتُكُنَّ كُنَّ)، وأَبَى ذلكَ الفَرّاءُ، و (أَعْطَيْتُهُ إِيّاهُ) هوَ الاخْتِيَارُ، ويَجُوزُ في القِيَاسِ: (أَعْطَيْتُهُوهُ)، وزَعَمَ الفَرّاءُ أَنَّهُ غَيْرُ مَسْمُوعٍ في كَلامِ العَرَبِ(٢).

وقد يَعضُدُ القِياسَ السماعُ فَيَحتَجُّ بهما، كما في قولِهِ: (وكَذلكَ أَيْضًا القَسَمُ عِنْدَهُ يَجُوزُ فِيْهِ وَجْهانِ: الكَسْرُ والفَتْحُ، وذلكَ إِذا لَمْ يَكُنْ بَعْدَها اللاّمُ، وقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ إِذا كَانَ بَعْدَها اللاّمُ كُسِرَتْ لا غَيْرُ، وهذا الّذي اخْتَارَ بَعْدَ القَسَمِ مِنْ جَوَازِ الوَجْهَيْنِ غَيْرُ مُخْتَارٍ، والمَذاهِبُ في ذلك أَرْبَعَةٌ: إِجَازَتُهُما، واخْتِيَارُ الفَتْحِ، وهو مَذْهَبُ الكِسَائِيّ والبَغْدَادِيِّيْنَ. وإِجَازَتُهُما، واخْتِيَارُ الكَسْرِ. وَوُجُوبُ الفَتْحِ، وهو مَذْهَبُ الفَرَّاءِ. ووُجُوبُ الكَسْرِ، وهو الّذي صَحَّحَهُ أَصْحَابُنا، وهو القِيَاسُ، وبِهِ وَرَدَ السَّمَاعُ، وهو مَذْهَبُ البَصْرِيِّيْنَ)(٣). وقوله: (حَكَى بَعْضُ أَصْحَابِنا: إِنَّ العَرَبَ تَقُولُ: (مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَنَّ اللهَ خَلَقَنِي)، و (مُذْ إِنَّ) بِالفَتْحِ والكَسْرِ، فَمَنْ فَتَحَ فالتَّقْدِيْرُ: مُذْ خَلْقِ اللهِ إِيَّايَ، ومَنْ كَسَرَ فلأَنَّ القِيَاسَ يَقْتَضِي أَنْ تُضَافَ إِلى الجُمْلَةِ الابْتِدَائِيَّةِ، وذلك مُطَّرِدٌ عِنْدَ سِيْبَوَيْهِ في كُلِّ ظَرْفٍ مَاضٍ، فَيَجُوزُ: (مُذْ زَيْدٌ قَائِمٌ)، ومَع أَنَّ القِيَاسَ يَقْتَضِيْهُ فالسَّمَاعُ وَرَدَ بِهِ)(٤).

ويَردُّ القياسَ على المسمُوعِ إِنْ كانَ السّماعُ يُخالفُ القِياسَ، نَحو قَولِهِ:

---

(١) ظ:١٤.

(٢) و:١٤.

(٣) و:٥١.

(٤) و:٥٣.

ولِذلك نَقُولُ: إنَّ الاسْمَ مَتَى كَانَ ظَاهِرًا، نَحْوُ: (أَنْ كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ مَعَهُ) فلا يَجُوزُ هاهُنا التَّعْوِيْضُ، فلا تَقُولُ: (أَنْ مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقًا)، وأَمّا إِنْ كَانَ مُضْمَرًا لِغَائِبٍ أَوْ لِمُتَكَلِّمٍ ففي جَوَازِ ذلك نَظَرٌ، نَحْوُ: (زَيْدٌ أَنْ كَانَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقَتُ مُعُه)، ونَحْوُ: (أَنْ كُنْتُ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتَ مَعِي)، فهلْ يَجُوزُ هُنا التَّعْوِيْضُ فتَقُولُ: (زَيْدٌ أَمّا هو مُنْطَلِقًا)، ونَحْوُ: (أَمّا أَنا مُنْطَلِقًا)، في ذلك نَظَرٌ، والّذي نَخْتارُهُ أَنَّ ذلكَ مَقْصُورٌ عَلَى مَوْرِدِ السَّمَاعِ، والسَّمَاعُ إِنَّما جَاءَ والضَّمِيْرُ للخِطَابِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

أَبا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذا نَفَرٍ ....

وإِنَّما اخْتَرْنا الاقْتِصَارَ عَلَى مَوْرِدِ السَّمَاعِ لأَنَّ ذلك خَارِجٌ عَن القِيَاسِ، أَلا تَرَى أَنَّ ذلك لا يَجُوزُ في غَيْرِ (كَانَ) مِنْ أَفْعَالِ هذا البَابِ، وهو كَلامٌ جَرَى مَجْرَى المَثَلِ[1].

ويرجّحُ المسموعَ لجريانهِ في القِياسِ على غَيرِهِ ممّا سُمِعَ، نحوَ قولِهِ: إِذا وَقَعَتْ (إِنَّ) بَعْدَ فَاءِ الجَزَاءِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيْها الفَتْحُ والكَسْرُ، والكَسْرُ عَلَى أَنَّها جُمْلَةٌ بَاقِيَةٌ عَلَى أَصْلِها، والكَسْرُ أَحْسَنُ في القِيَاسِ؛ لأَنَّ الفَتْحَ يُؤَدِّي إِلى تَكَلُّفِ الإِضْمَارِ، والكَسْرُ لا إِضْمَارَ مَعَهُ[2].

فإذا فُقِدَ النصُّ لم يَكُنْ عِندَه إلا القِياسُ المجرّدُ، نحوَ قَولِهِ في تَقديمِ المعمُولِ على الفِعلِ: (فَإِذا كَانَتْ (لا) دُعَاءً، نَحْوُ: (لا رَحِمَ اللهُ زَيْدًا) فَلَمْ أَقِفْ في ذلكَ عَلَى نَصٍّ، والقِيَاسُ يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ مِثْلَ (لا) النَّافِيَةِ، إِلاّ أَنَّها لا تَكُونُ جَوَابَ قَسَمٍ؛ لأَنَّ جُمْلَةَ القَسَمِ لا تَكُونُ إِلاّ خَبَرِيَّةً، فَيَكُونُ الصَّحِيْحُ فِيْها جَوَازُ تَقْدِيْمِ المَعْمُولِ

(١) ظ:٤١.

(٢) ظ:٥١.

عَلَيْها[١]. ونحو قوله: (واتَّفَقَ النَّحْوِيُّونَ عَلَى أَنَّ (وَحْدَه) لا يُتَكَلَّمُ بِهِ إلاّ مَنْصُوبًا، فلا يَجُوزُ رَفْعُهُ ولا جَرُّهُ إلاّ في ثَلاثَةِ مَوَاضِعَ شَذَّ الخَفْضُ فِيْها، فلا يُقَاسُ عَلَيْها غَيْرُها... وحَكَى بَعْضُ النَّحْوِيِّيْنَ أَنَّ (نَسِيْجًا) يُتْرَكُ مُوَحَّدًا مُذَكَّرًا في التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ والتَّأْنِيْثِ، فَيُقَالُ: (هُما نَسَيْجُ وَحْدِهِما)، و (هُم نَسِيْجُ وَحْدِهِم)، و (هي نَسِيْجُ وَحْدِها)، و (هُنَّ نَسِيْجُ وَحْدِهِنَّ)، والقِيَاسُ يَقْتَضِي تَثْنِيَتَهُ وجَمْعَهُ وتَأْنِيْثَهُ[٢]. وقوله: (ولَمْ يَبْقَ مِنْ حُرُوفِ النَّفْيِ إلاّ (لَنْ)، وقَدْ ذَكَرْنا أَنَّها لا تَقَعُ مَع مَا بَعْدَها حَالاً.و (إِنْ) النَّافِيَةُ نَحْوُ: (جَاءَ زَيْدٌ إِنْ يَدْرِي كَيْفَ الطَّرِيْقُ) تُرِيْدُ: مَا يَدْرِي، والقِيَاسُ يَقْتَضِي جَوْازَهُ، إلاّ أَنِّي لا أَحْفَظُهُ مِن لِسَانِ العَرَبِ[٣]. وقوله أخيرًا: (وذَكَرَ الأَهْوَازِيُّ النَّحْوِيُّ في "شَرْحِ المُوجَزِ للرُّمَّانِيِّ" أَنَّ (نفَعَ) مِن الثُّلاثِيِّ المُتَعَدِّي، لا تَقُولُ في المَفْعُولِ مِنْه: (زَيْدٌ مَنْفُوعٌ). وهذا الّذي ذَكَرَ إِنْ كَانَ نَقْلاً عَن العَرَبِ وُقِفَ عِنْدَهُ، وإِلا فَالقِيَاسُ لا يَمْنَعُ مِنْهُ فَتَقُولَه[٤].

❐ العِلَلُ والعَوامِلُ:

تَندَرجُ العِلَلُ والعَواملُ تَحتَ دَليلِ القِياسِ، وبادِئَ ذِي بَدْءٍ فأبو حَيَّانَ كَجُلِّ الأندلسيّينَ ينفِر مِن المنطقِ والفَلسَفَةِ والاعتزالِ، وما تُفضي إليه هذه الأفكارُ المجرَّدَةُ، ولنَنظُر إليه يَقولُ في البَحر المحيطِ: (وَلَمَّا حَلَلْتُ بِدِيَارِ مِصْرَ وَرَأَيْتُ كَثِيرًا مِنْ أَهْلِهَا يَشْتَغِلُونَ بِجَهَالَاتِ الْفَلَاسِفَةِ ظَاهِرًا، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُنْكِرَ ذَلِكَ أَحَدٌ تَعَجَّبْتُ مِنْ ذَلِكَ، إِذْ كُنَّا نَشَأْنَا فِي جَزِيرَةِ الأندلس على التبرؤ مِنْ ذَلِكَ وَالْإِنْكَارِ لَهُ، وَأَنَّهُ إِذَا بِيعَ كِتَابٌ فِي الْمَنْطِقِ إِنَّمَا يُبَاعُ خُفْيَةً، وَأَنَّهُ لَا يَتَجَاسَرُ أَنْ يَنْطِقَ بِلَفْظِ الْمَنْطِقِ، إِنَّمَا يُسَمُّونَهُ

---

(١) ظ:٧٣.

(٢) ظ:١٢٧.

(٣) و:١٤٧.

(٤) ظ:٢٣٩.

"الْمَفْعِلَ"، حَتَّى إِنَّ صَاحِبَنَا وَزِيرَ الْمَلِكِ ابْنِ الْأَحْمَرِ أَبَا عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَعْرُوفَ بِابْنِ الْحَكِيمِ كَتَبَ إِلَيْنَا كِتَابًا مِنَ الْأَنْدَلُسِ يَسْأَلُنِي أَنْ أَشْتَرِيَ أَوْ أَسْتَنْسِخَ كِتَابًا لِبَعْضِ شُيُوخِنَا فِي الْمَنْطِقِ، فَلَمْ يَتَجَاسَرْ أَنْ يَنْطِقَ بِالْمَنْطِقِ وَهُوَ وَزِيرٌ، فَسَمَّاهُ فِي كِتَابِهِ لِي بِالْمَفْعِلِ)[1].

- **مفهوم العلّة عند أبي حيّان:**

وإذا وَقَفنا على العِلّةِ والتَّعليلِ في مَنهَجِ السّالِكِ نَشَبَ في أذهانِنا نَصٌّ لا فِكاكَ له عِندَ كُلِّ مَن يَتَناوَلُ أبا حَيَّانَ بالدّرسِ والتّحليلِ، سواءٌ في ذلِكَ مَنهجُ السّالِكِ أو غَيرُه مِن كُتُبِهِ، أثبتَه في نِهايَةِ السِّفرِ الأوّلِ مِن كتابِ مَنهَجِ السَّالِكِ. وتَنهَضُ قِيمَةُ هذا النَّصِّ مِن كَونِهِ يُحدِّدُ وَيُؤطِّر مَنهَجَ أبي حيّانَ في النَّظرِ إلى مَسألَةِ العِلّة والتّعليلِ، وإنْ لم يَلتزمْ به، إذ يَقولُ في شَرحِهِ على قَولِ بنِ مالِكٍ في تَقديمِ عامِلِ التّمييزِ:

وعَامِلُ التَّمْيِيْزِ قُدِّمَ مُطْلَقًا والفِعْلُ ذُو التَّصْرِيْفِ نَزْرًا سَبَقا

وَسَردِ خِلافاتِ النَّحويّينَ وتَعليلاتِهم:

(...والتَّعْلِيْلُ إِنَّما يَنْبَغِي أَنْ يُسْلَكَ بَعْدَ تَقَرُّرِ السَّمَاعِ، ولا يَنْبَغِي أَنْ يُعَوَّلَ مِنْهُ إِلاّ عَلَى مَا كَانَ مِنْ لِسَانِ العَرَبِ، واسْتِعْمالاتُها تَشْهَدُ لَهُ وتُومِئُ إِلَيْهِ. ولَقَدْ كَانَ بَعْضُ شُيُوخِنا مِنْ أَهْلِ المَغْرِبِ يَقُولُ: إِيّاكُمْ وتَعَالِيْلَ الرُّمّانِيِّ والوَرَّاقِ ونُظَرائِهِما، وكَثِيْرًا مَا شُحِنَتْ الكُتُبُ بِالأَقْيِسَةِ الشَّبِيْهَةِ والعِلَلِ القَاصِرَةِ، وهي الّتي لا يَعْجِزُ عَنْ إِبْدَاءِ مِثْلِها مَنْ لَهُ أَدْنَى نَظَرٍ في الحَالَةِ الرَّاهِنَةِ، ولا يُحْتَاجُ في ذلِكَ إِلى إِمْعَانِ فِكْرٍ، ولا إِكْدَادِ بَصِيْرَةٍ، ولا حَثِّ قَرِيْحَةٍ؛ ولِذلِكَ قَالَ بَعْضُ الأَدَباءِ:

---

(١) أبو حيّان الأندلسي، محمد بن يوسف، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ط:١٤٢٠ هـ: ٦/ ٤٧. وينظر: أبو حيّان النحوي، الحديثي، خديجة، مكتبة النهضة، بغداد، ط١، ١٩٦٦م: ٧٧.

تَرْنُو بِطَرْفٍ فَاتِنٍ فَاتِرٍ أَضْعَفَ مِن حُجَّةِ نَحْوِيِّ

وعِلْمُ العَرَبِيَّةِ إِنَّمَا هو مِنْ بَابِ الوَضْعِيَّاتِ العَرَبِيَّةِ، ففي الحَقِيْقَةِ لا يُحْتَاجُ فِيْهِ إِلى تَعْلِيْلٍ، كَمَا لا يُحْتَاجُ في عِلْمِ اللُّغَةِ إِلى تَعْلِيْلٍ، فَلا يُقَالُ: لِمَ جَاءَ هذا التَّرْكِيْبُ في قَوْلِكَ: (زَيْدٌ قَائِمٌ) هكَذا، كَمَا لا يُقَالُ: لِمَ يُقَالُ للعَيْنِ الطَّرْفُ، وللَّيْلِ: اللَّيْلُ.

ولا يُقَالُ: لِمَ كَانَتْ حُرُوفُ المُضَارَعَةِ الهَمْزَةَ والتَّاءَ والنُّونَ واليَاءَ، ونُبْدِي لِذلِكَ عِلَلاً كَمَا قَالُوا: كَانَ الأَصْلُ أَنْ تَكُونَ حُرُوفُ المُضَارَعَةِ مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ؛ لأَنَّ أَكْثَرَ مَا يُزَادُ حُرُوفُ العِلَّةِ، فَكَانَ القِيَاسُ أَنْ تَكُونَ حُرُوفُ المُضَارَعَةِ الأَلِفَ والوَاوَ واليَاءَ، فَلَمْ يُمْكِنْ أَنْ تَكُونَ الأَلِفَ؛ لِسُكُونِها، ولا يُبْتَدَأ بِسَاكِنٍ، فَأَبْدَلُوها هَمْزَةً، وجَعَلُوها حَرْفَ مُضَارَعَةٍ، وأَبْدَلُوا الوَاوَ تَاءً، فَقَالُوا: (تَضْرِبُ)، وأَصْلُهُ: (وَضْرِبُ)، كَمَا قَالُوا: (تُرَاثٌ)، و (تُخْمَةٌ)، والأَصْلُ: (وُرَاثٌ)، و (وُخْمَةٌ)، وإِنَّما لَمْ يَزِيْدُوا الوَاوَ أَوَّلاً لِعِلَّةٍ، سَتُذْكَرُ في التَّصْرِيْفِ إِنْ شَاءَ اللهُ، واليَاءُ سَلِمَتْ مِنْ مَانِعِ الأَلِفِ والوَاوِ، فَزِيْدَتْ هي نَفْسُها، والنُّونُ زِيْدَتْ؛ لأَنَّها ضَارَعَتْ حُرُوفَ المَدِّ واللِّيْنِ؛ لأَنَّ فِيْها غُنَّةً، كَمَا فِيْهِنَّ مَدٌّ؛ ولأَنَّها تَكُونُ إِعْرَابًا مِثْلَهُنَّ. فهذا كُلُّهُ تَعْلِيْلٌ يَسْخَرُ العَاقِلُ مِنْهُ، ويَهْزَأ مِنْ حَاكِيْهِ، فَضْلاً عَنْ مُسْتَنْبِطِهِ، فَهَلْ هذا كُلُّهُ إِلاّ مِن الوَضْعِيَّاتِ، والوَضْعِيَّاتُ لا تُعَلَّلُ.

وكَمَا جَعَلَت العَرَبُ حُرُوفَ المُضَارَعَةِ في هذا الفِعْلِ جَعَلَت التُّرْكُ رَاءً سَاكِنَةً، تَلِيْها عَلامَةُ المُتَكَلِّمِ والمُخَاطَبِ، ولا عَلامَةَ للغَائِبِ، فَيَقُولُونَ: (كَلُرى) بِمَعْنى: (جَاءَ)، فَإِذا أَرَدْتَ مَعْنى (تَجِيء) قُلْتَ: (كَلُرْ)، ومَعْنى (أَجِيءُ) قُلْتَ: (كَلُرْمَنْ)، ومَعْنى (نَجِيءُ): (كَلُرْبِزْ)، ومَعْنى (يَجِيءُ) قُلْتَ: (كَلُرْسَنْ). وجَعَلَت الفُرْسُ عَلامَةً لِذلِكَ مِيْمًا مَكْسُورَةً مُمَالَةً... وجَعَلَت البَشْمُورُ عَلامَةً لِذلِكَ. ووَافَقَت الحَبَشَةُ العَرَبَ في حُرُوفِ المُضَارَعَةِ...

وإذا تَقَرَّرَ الخِلافُ في الأَلْسُنِ في حُرُوفِ المُضَارَعَةِ، وفي غَيْرِها أَيْضًا، فَكَيْفَ يُمْكِنُ أَنْ تَظْهَرَ عِلَّةٌ في اخْتِصَاصِ كُلِّ لِسَانٍ بِهذا الحَرْفِ الّذي وُضِعَ للمُضَارَعَةِ فِيْهِ؟! وهَلْ ذلِكَ إلاّ فُضُولٌ مِن القَوْلِ لا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ، وتَخَرُّصٌ عَلَى اللُّغَاتِ لا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ.

والنَّحْوِيُّونَ مُولَعُونَ بِكَثْرَةِ التَّعْلِيْلِ، ولَوْ كَانُوا يَضَعُونَ مَكَانَ التَّعَالِيْلِ أَحْكامًا نَحْوِيَّةً مُسْتَنِدَةً للسَّمَاعِ الصَّحِيْحِ لَكَانَ أَجْدَى وأَنْفَعَ. وكَثِيْرًا مَا نُطَالِعُ أَوْرَاقًا في تَعْلِيْلِ الحُكْمِ الوَاحِدِ ومُعَارَضَاتٍ ومُنَاقَشَاتٍ، ورَدَّ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ في ذلِكَ، وتَنْقِيحَاتٍ عَلَى زَعْمِهِم في الحُدُودُ، خُصُوصًا مَا صَنَّفَهَ مُتَأَخِّرُو المَشَارِقَةِ عَلَى مُقَدِّمَةِ ابْنِ الحَاجِبِ، فَنَسْأَمُ مِنْ ذلِكَ، ولا يَحْصُلُ في أَيْدِيْنا شَيءٌ مِن العِلْمِ.

ولَقَد اطَّلَعْتُ عَلَى جُمْلَةٍ مِن الأَلْسُنِ، كَلِسَانِ التُّرْكِ، ولِسَانِ الفُرْسِ، ولِسَانِ الحَبَشِ، وغَيْرِهِمْ، وصَنَّفْتُ فِيْها كُتُبًا في لُغَتِها، ونَحْوِها، وتَصْرِيْفِها، واسْتَفَدْتُ مِنْها غَرَائِبَ، وعَلِمْتُ بِاسْتِقْرائِها أَنَّ الأَحْكَامَ الّتي اشْتَمَلَتْ عَلَيْها لا تَحْتَاجُ إلى تَعْلِيْلٍ أَصْلاً، وأَنَّ كُلَّ تَرْكِيْبٍ كُلِّيٍّ يُحْتَاجُ فِيْهِ إلى نَصٍّ مِن السَّمَاعِ، وأَنَّها لا يَدْخُلُها شَيءٌ مِن الأَقْيِسَةِ، وإِنَّمَا يُقَالُ مِن ذلِكَ مَا قَالَهُ أَهْلُ ذلِكَ اللِّسَانِ.

ولَمْ أَرَ أَحَدًا مِن المُتَقَدِّمِيْنَ نَبَّهَ عَلَى اطِّرَاحِ هذه التَّعَالِيْلِ إلاّ قَاضِيَ الجَمَاعَةِ الإِمَامَ أَبَا جَعْفَرٍ أَحْمَدَ بنَ مَضَاءٍ، صَاحِبَ كِتَابِ "المُشْرِقِ" في النَّحْوِ، فإِنَّه طَعَنَ عَلَى المُعَلِّلِيْنَ بِالعِلَلِ السَّخِيْفَةِ، وَزَرَى عَلَيْهِم مَا شَحَنُوا بِهِ كُتُبَهُمْ مِنْ ذلِكَ(١).

وهذا النّصُّ الطّويلُ يُظهِرُ بشَكلٍ جَليٍّ مَوقِفَ أبي حيّانَ مِن العِلَلِ والعَوامِلِ، وهو يُفْصِحُ عن النَّظَرِ التّقابِلِيّ الذي أشرتُ إليه آنفًا عِندَ أبي حَيّانَ، ولا شكَّ إنّه يحتاجُ وقفَةً يَضيقُ عنها هذا البحثُ. ولَعَلَّ الفِكرَة الرئيسةَ التي يَقومُ عَليها أنّ عِلْمَ

(١) و:١٥٦، ظ:١٥٦.

العَرَبِيَّةِ إِنَّمَا هو مِنْ بَابِ الوَضْعِيَّاتِ، وهو على هذا لا يَنقُصُه تَعلِيلُ المعلّلينَ، ولا تَفسِيرُ المفَسَّرينَ، وكَمَا لا يُقَالُ في اللغة: لِمَ قِيلَ: للعَيْنِ الطَّرْفُ، وللَّيْلِ: اللَّيْلُ، فإنَّ عِلمَ العَربيَّةَ لا يُحْتَاجُ إِلى تَعْلِيْلٍ. كمَا لا يَحتاجُ غَيرُهُ من علوم اللغة عند سائر الأمم.

وهو يَرى أنّ النّحويّينَ بتَعالِيلِهم إنّما يَعملونَ على فَسادِ الُّلغَةِ، وبَعثِ السَّأمِ في النّفسِ، وَيُنوِّهُ بابنِ مَضاءٍ في اطّراحِهِ لِتعليلاتِهم، وَزِرايتِهِ عَليهم بما شَحَنوا فيه كتبَهم مِن هذه التّعليلاتِ.

وهو ههنا لا يَخرُجُ مِن دائرةِ السَّماعِ، فهو يَردُّ التعليلَ على قاعدَةِ السّماعِ لا المنطق، وأبرز مثال على هذا قوله: ولا يَجُوزُ تَأْخِيْرُ المَنْصُوبَيْنِ عَنْ (أَفْعَلِ) التَّفْضِيْلِ، لا يُقَالُ: (زَيْدٌ أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُفْرَدًا مُعَانًا)؛ لأَنَّ ذلك لَمْ يُسْمَعْ مِنْ كَلامِ العَرَبِ. وقَدْ عَلَّلَ مَنْعَ ذلك الزَّجّاجُ بِتَعْلِيْلٍ، وأَبُو عَلِيٍّ الدَّيْنَوَرِيُّ بِتَعْلِيْلٍ(١).

على أنّ عَقليَّةً كَعَقلِيَّةِ أبي حَيّانَ ما كانَ لها أنْ تَتَنكَّبَ مَسالِكَ العِلّةِ والتّعليلِ، وإذا ما تَقَصّينا ذلك وَجدناه بعامَّةٍ أكثرَ ما يَميلُ إلى العِلّة البَسيطَةِ، التي يَستَمِدُّها مِن مُعطَياتِ التّركيبِ، ولا نَراهُ يَستَطردُ فِيها، أو يُغرِقُ في مَسالِكِها، والأمثلَةُ في ذلِكَ كَثيرةٌ مَبثوثةٌ بَينَ ثنايا شَرحِهِ:

ومن ذلك قوله: (وقَوْلُهُ: (فانْصِبْ) أَيْ: لا تَبْنِ، بَل انْصِبْهُ، وقَدْ سُمِعَ مِن العَرَبِ أَيْضًا بِناءُ المُضَافِ عَلَى الفَتْحِ، حَكى الكِسَائِيُّ عَن العَرَبِ: (لا أَبَا زَيْدَ لَك)، و (لا أَبَا مُحَمَّدَ عِنْدَكَ)، وعِلَّةُ ذلك أَنَّهُم جَعَلُوا (أَبَا مُحَمَّدٍ)، و(أَبَا زَيْدٍ) اسْمًا وَاحِدًا(٢).

وقوله في: (حَذْفُ نُونِ الوِقَايَةِ، نَحْوُ (يَضْرِبَانِي): فقَد تَبَيَّنَ في هذا النَّوْعِ أَنَّها لا تُلْتَزَمُ. وإِنَّما قُلْنا: إِنَّ المَحْذُوفَ إِنَّما هو نُونُ الوِقَايَةِ دُونَ نُونِ الإِعْرَابِ؛ لأَنَّ المَعْنى

(١) و: ١٣٨.

(٢) ظ: ٥٨.

الّذي جيء بِنُونِ الوِقَايَةِ لأَجْلِهِ، وهو أَنْ تَقِيَ الفِعْلَ مِن الكَسْرِ مَفْقُودٌ هنا؛ لأَنَّ نُونَ الإِعْرَابِ يَحْصُلُ فِيْها هذا المَعْنى مَع الدّلالَةِ عَلَى الإِعْرَابِ)[١]. وقوله: (والصَّحِيْحُ أَنَّ هذه الأَسْمَاءَ الغَالِبَةَ جَارِيَةٌ مَجْرَى الأَعْلامِ، ولَيْسَتْ بِأَعْلامٍ، أَلا تَرَى أَنَّ تَعْرِيْفَها لَيْسَ بِوَضْعِ اللَّفْظِ عَلَى المُسَمّى، بَلْ بِـ (أَلْ)، أَوْ بِالإِضَافَةِ؛ ولِذلكَ تَلْزَمُ الألِفُ واللاّمُ في (الثُّرَيّا) ونَحْوِهِ، والدَّلِيْلُ عَلَى أَنَّ (ابْنَ عُمَرَ) لَيْسَ بِعَلَمٍ أَنَّ العَلَمَ الوَاقِعَ عَلَيْهِ إِنَّما هو (عَبْدُاللهِ)، وإِنَّما غَلَبَ عَلَيْهِ (ابْنُ عُمَرَ) بَعْدَ تَسْمِيَتِهِ (عَبْدَاللهِ)[٢]. وقوله في زيادة "كان":(وذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنا أَنَّها تُزَادُ بَيْنَ المُتَلازِمَيْنِ كَالعَامِلِ والمَعْمُولِ، والصِّلَةِ والمَوْصُولِ. وإِذا زِيْدَتْ فَمَذْهَبُ السِّيْرَافِي أَنَّها زِيْدَتْ وفِيْها ضَمِيْرُ المَصْدَرِ، ومَذْهَبُ الفَارِسِيِّ أَنَّها زِيْدَتْ وَحْدَها، ولا إِضْمَارَ فِيْها، وهو أَوْلى؛ لأَنَّ زِيَادَةَ المُفْرَدِ أَقْرَبُ مِنْ زِيَادَةِ الجُمْلَةِ[٣]. وقوله: (والجُمَلُ الوَاقِعَةُ بَعْدَ الأَفْعَالِ الّتي يُحْكَى بِها لا يُقَالُ: إِنَّ الفِعْلَ قَبْلَها مُعَلَّقٌ، ولا مُلْغًى: أَمّا كَوْنُهُ غَيْرَ مُعَلَّقٍ فَلأَنَّهُ لَمْ يَدْخُل عَلَى الجُمْلَةِ مَا يَمْنَعُ أَنْ يَعْمَلَ مَا قَبْلَها فِيْما بَعْدَها. وأَمّا كَوْنُهُ غَيْرَ مُلْغًى فلأَنَّ المُلْغى لا يَكُونُ لَهُ عَمَلٌ في المَعْنى؛ لأَنَّ الإِلْغَاءَ تَرْكُ العَمَلِ لَفْظًا ومَعْنًى، والفِعْلُ المُحْكى بِهِ عَامِلٌ في المَعْنى دُونَ اللَّفْظِ[٤]. وقوله:(والصَّحِيْحُ أَنَّهُ لا يَجُوزُ العَطْفُ عَلَى مَوْضِعِ اسْمِ (إِنَّ)، لا قَبْلَ الخَبَرِ، ولا بَعْدَهُ، وأَنَّ مَا رُوِيَ مِن ذلك عَن العَرَبِ مِن الرَّفْعِ إِنَّما هو مَحْمُولٌ عَلَى الابْتِدَاءِ والخَبَرُ مَحْذُوفٌ؛ لِدَلالَةِ الخَبَرِ قَبْلَهُ عَلَيْهِ، وهذا هو المُتَفَهَّمُ مِنْ كَلامِ سِيْبَوَيْهِ)[٥]. وقوله:(وأَمَّا (صَيَّرَ) ومَا في مَعْنَاها فلا يَكُونُ فِيْها تَعْلِيْقٌ ولا إِلْغَاءٌ، وإِنَّما لَمْ يَكُنْ ذلك فِيْها لأَنَّها أَفْعَالٌ دَخَلَتْ عَلَى الاسْمَيْنِ، وكَانَ لَها تَأْثِيْرٌ

(١) ظ: ١٤.
(٢) ظ:٢٤.
(٣) ظ: ٤٠.
(٤) ظ: ٥٠، و: ٥١.
(٥) و: ٥٥.

مَحْسُوسٌ فِيْما دَخَلَتْ عَلَيْهِ، أَلا تَرَى قَوْلَهُم: (صَيَّرْتُ الطِّيْنَ خَزَفًا) كَيْفَ تَأَثَّرَ الطِّيْنُ وتَحَوَّلَ إِلى حَالَةٍ أُخْرَى تَأَثُّرًا مَحْسُوسًا؟ فهو أَقْرَبُ إِلى المَفْعُولِ الحَقِيْقِيِّ مِنْ بَابِ (ظَنَنْتُ)، وفي قَوْلِكَ: (ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا) لَمْ يَكُنْ مِنْكَ تَأْثِيْرٌ فِي شِيءٍ مِن الاسْمَيْنِ، إِنَّما الفِعْلُ وَقَعَ مِنْكَ، ومُتَعَلِّقَةُ النِّسْبَةُ الّتي بَيْنَ الاسْمَيْنِ لا الاسْمَانِ)[١].

واحتجاجُه لابنِ كَيسانَ في باب "الاشتِغالِ" في عدِّهِ نَصْبَ "زيدِ" في: (زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ) أَحْسَنُ مِنْهُ في: (زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ):(قُلْتُ: ويُمْكِنُ أَنْ يُحْتَجَّ لابْنِ كَيْسَانَ بِأَنَّهُ في مَسْأَلَةِ: (زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ) اتَّحَدَ مُتَعَلِّقُ الفِعْلَيْنِ الّذيْنِ هُما (مَرَرْتُ)، و (لابَسْتُ)؛ لأَنَّ الضَّمِيْرَ هو الظَّاهِرُ، غَايَةُ مَا في هذا أَنَّهُ فُسِّرَ مِن المَعْنى، وكِلاهُما لِمُتَعَلِّقٍ وَاحِدٍ في المَعْنى، وفي مَسْأَلَةِ: (زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ) صَارَ فِيْهِ تَجَوُّزٌ في اللَّفْظِ والمَعْنى؛ لأَنَّ الضَّرْبَ حَقِيْقَةً لَمْ يَحُلَّ إِلاّ بِأَخِي زَيْدٍ، وفَسَّرَ (ضَرَبْتُ) فِعْلاً يَنْصِبُ (زَيْدًا) نَحْوُ: (أَهَنْتُ) ومَا أَشْبَهَهُ، فَصَارَ ذلك تَجَوُّزًا في الفِعْلِ المُفَسَّرِ وفي مُتَعَلِّقِهِ، وأَمَّا في المَسْأَلَةِ الأولى فَلَيْسَ فِيْهِ تَجَوُّزٌ إِلاّ في الفِعْلِ فَقَطْ لا في مُتَعَلِّقِهِ؛ فلِهذا كَانَ أَحْسَنَ)[٢]. وأخيرًا يقول في حذف حرف الجرّ: (وإِنَّما يَطَّرِدُ ذلك في (أَنَّ) و (أَنْ) لِطُولِهِما بِصِلَتِهِما؛ ولأَنّ حَرْفَ الجَرِّ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ تَأْثِيْرٌ في العَمَلِ، فَصَارَ دُخُولُهُ وحَذْفُهُ سِيَّيْنِ، ولا يَجُوزُ ذلك في المَصْدَرِ؛ لأَنَّهُ لا طُولَ فِيْهِ، فلا يَجُوزُ في: (عَجِبْتُ مِنْ قِيَامِكَ) أَنْ تَقُولَ: (عَجِبْتُ قِيَامَكَ)[٣].

وهذه الأمثلةُ جَميعًا، وكثيرٌ مثلُها تُظهرُ بشَكلٍ جَليٍّ أنّ التّعليلَ جُزءٌ مِن مَنهجِ أبي حَيّانَ، كما تُظهِرُ مَدَى التِّصاقِ تَعليلِهِ بالنّصِّ، وبألفاظٍ وتَعبيراتٍ لا تُشعِرُ القارِئَ بِغيابِ التّركيبِ المعلَّلِ.

---

(١) و: ٦٢.

(٢) و:٨٦.

(٣) ظ: ٨٨.

- **العلة والمنطق:**

على أنّ أبا حَيّانَ لا يَستوي في تَعليلِهِ على هذا المنهجِ، وقد يَنحُو مَنحًى مَنطقيًّا بَيّنًا، وإنْ لم يَكُن بكَثرةِ المسلَكِ المذكُورِ آنِفًا، نَحو قَولِهِ على النِّيابةِ عن الفاعِلِ في غِيابِ المفعُول بهِ: (والّذي تَلَقَّنَّاهُ مِنْ أَفْوَاهِ الشُّيُوخِ أَنَّهُ إِذا اجْتَمَعَتْ كُلُّها تَعَيَّنَ إِقَامَةُ المَفْعُولِ بِهِ، فَإِنْ فُقِدَ تَسَاوَت البَوَاقِي في الجَوَازِ: وأَيُّها أَوْلى؟ قِيْلَ: لا أَوَّلِيَّةَ في شَيءٍ مِنْها. وقِيْلَ: المَصْدَرُ أَوْلى. وقِيلَ: المَجْرُورُ أَوْلى. والّذي أَخْتَارُهُ أَنَّ ظَرْفَ المَكَانِ أَوْلى مِن المَصْدَرِ ومِنْ ظَرْفِ الزَّمَانِ ومِن المَجْرُورِ، وقَدْ بَيَّنَّا عِلَّةَ ذلك في النُّكَتِ الحِسَانِ في شَرْحِ غَايَةِ الإِحْسَانِ[1]. فإذا عُدنا إلى غايَةِ الإحسانِ وَجدناه يُعلّلُ ذلِكَ بقَولِهِ: إنّ في الفِعلِ مُطلَقًا دِلالَةٌ على المصدَرِ بالتّضمِينِ، وعلى الزّمانِ بالتّضمِين أيضًا، وأمّا على ظَرفِ المكانِ فبالالتزامِ. فصارَت دِلالَة الفِعلِ على ظَرفِ المكانِ أبعَدَ مِن دِلالته على المصدَرِ، وعلى ظَرفِ الزَّمان، فلمّا كانَ ظَرفُ المكانِ أبعدَ كانَ إذ ذاك شَبيهًا بالمفعُول بهِ، فلِذلِكَ اخَترنا إقامتَه دُونَ المصدَرِ وَظرفِ الزَّمانِ[2]. وقولُه في زِيادة لامِ الجرِّ:(فلا يَجُوزُ: (لِزَيْدٍ أَعْطَيْتُ دِرْهَمًا)، ولا: (لِدِرْهَمٍ أَعْطَيْتُ زَيْدًا)، ولا: (لِزَيْدٍ ظَنَنْتُ قَائِمًا)، ولا: (لِقَائِمٍ ظَنَنْتُ زَيْدًا)، وكَذلِكَ في بَابِ (أَعْلَمَ)، لَوْ قَدَّمْتَ أَيَّ المَفَاعِيْلِ لَمْ يَجُزْ أَنْ تَدْخُلَ اللاّمُ عَلَيْهِ، وعِلَّةُ مَنْعِ ذلِكَ فيمَا يَتَعَدّى إِلى أَكْثَرَ أَنَّهُ لا يَخْلُو أَنْ تَدْخُلَ اللاّمُ عَلَى جَمِيْعِ مَفَاعِيْلِ الفِعْلِ، أَوْ عَلَى بَعْضِها، لا جَائِزٌ أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الجَمِيْعِ؛ لأَنَّهُ لا يَتَعَلَّقُ حَرْفا جَرٍّ بِفِعْلٍ إِلاّ بِحَرْفِ عَطْفٍ، أَوْ عَلَى طَرِيْقِ البَدَلِ، وقَد انْتَفَى ذلِكَ هُنا، ولا جَائِزٌ أَنْ تُدْخِلَ الحُرُوفَ عَلَى بَعْضِها دُونَ بَعْضٍ؛ لأَنَّهُ يَصِيْرُ بِاعْتِبَارِ دُخُولِ الحَرْفِ ضَعِيْفًا، وبِاعْتِبَارِ نَصْبِهِ للمَفْعُولِ

---

(١) ظ:٧٩.

(٢) النكت الحسان: ٥٥.

الآخَرِ قَوِيًّا، ولا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الشَّيءُ قَوِيًّا ضَعِيْفًا في حَالَةٍ وَاحِدَةٍ)[١].

ويقولُ في شُروطِ عَمل اسمِ الفاعلِ: (وأَهْمَلَ المُصَنِّفُ شَرْطَيْنِ ذَكَرَهُما في غَيْرِ هذهِ الأُرْجُوزَةِ: أَحَدُهُما: أَنْ يَكُونَ مُكَبَّرًا، فَإِنْ كَانَ مُصَغَّرًا وَجَبَت الإِضَافَةُ، فَتَقُولُ: (هذا ضُوَيْرِبُ زَيْدٍ)، وعِلَّةُ مَنْعِهِ مِنْ ذلِكَ أَنَّهُ إذا صُغِّرَ دَخَلَتْهُ خَاصَّةٌ مِنْ خَوَاصِّ الأَسْمَاءِ، فَبَعُدَ عَن شَبَهِ الفِعْلِ بِتَغْيِيْرِ بِنْيَتِهِ الّتي كَانَتْ عُمْدَةً في الشَّبَهِ، وهذا مَذْهَبُ البَصْرِيّيْنَ، والفَرَّاء[٢]. وفي بناء "إذْ" وإضافتِها: (وَيُرَدُّ أَيضًا عَلَيْهِ بِأَنَّهُ قَدْ سَبَقَ لـ (إِذْ) حُكْمُ البِنَاءِ، والأَصْلُ اسْتِصْحَابُهُ حَتّى يَقُومَ دَلِيْلٌ وَاضِحٌ عَلَى إِعْرَابِهِ، وأَيْضًا فَكَمَا كَانَ مَبْنِيًّا مَعَ الجُمْلَةِ المُعَوَّضِ مِنْها التَّنْوِيْنُ، فَكذلِكَ حُكْمُها مَعَ العِوَضِ[٣].

وقولُه على بَيتِ ابنِ مالِكٍ: (ولا تَجْرُرْ بِهَا مَعَ أل سُمِّى مِن أل خَلا)، أَيْ: لا تَجُرَّ المَعْمُولَ، وَلَيْسَ مَقْرُونًا بـ (أل) إذا كَانَ في الصِّفَةِ (أل). ومِثَالُ ذَلِكَ: (مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الحَسَنِ وَجْهُ)، فهذا لا يَجُوزُ فِيْهِ الجَرُّ، وعِلّةُ ذلِك أَنَّ (حَسَنًا) مِنْ قَوْلِكَ: (حَسَنُ وَجْهٍ) مُضَافٌ إلى نَكِرَةٍ، وقِيَاسُ تَعْرِيْفِ المُضَافِ إلى نَكِرَةٍ أَنْ تُدْخِلَ الأَلِفَ واللاّمَ عَلَى الثّانِي، فَيَتَعَرَّفَ بِها الأَوَّلُ، فَإذا عَرَّفْتَ: (غُلامَ رَجُلٍ)، قُلْتَ: (غُلامُ الرَّجُلِ)، فَلَمّا أَرَادُوا تَعْرِيْفَ (حَسَنٍ) منْ قَوْلِكَ: (حَسَنِ وَجْهٍ)، قَالُوا: حَسَنُ الوَجْهِ)، فَصَارَ في اللَّفْظِ بِمَنْزِلَةِ: (غُلامِ الرَّجُلِ)، إلاّ أَنَّ (غُلامًا) تَعَرَّفَ بِالإِضَافَةِ إلى (الرَّجُلِ) لَمّا كَانَتْ إِضَافَتُهُ مَحْضَةً، و (حَسَنٌ) لَمْ يَتَعَرَّفْ بِإِضَافَتِهِ إلى (الوَجْهِ) لَمّا كَانَتْ إِضَافَتُهُ غَيْرَ مَحْضَةٍ، فَأَدْخَلُوا عَلَيْهِ الأَلِفَ واللاّمَ، وَعَرَّفُوهُ بِهِمَا، وجَعَلُوا ذَلِكَ عِوَضًا مِن التَّعْرِيْفِ الّذي كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ لَهُ بِالإِضَافَةِ إلى الوَجْهِ، ولا يُتَصَوَّرُ مِثْلُ ذَلِكَ في: (الحَسَنِ وَجْهٍ)، أَلا تَرَى أَنّ الأَلِفَ واللاّمَ لا تَكُونُ عِوَضًا، كَمَا أَنَّها في: (الحَسَنِ

---

(١) و:١٦٧.

(٢) ظ:٢٢٢.

(٣) ظ:١٩٤.

الوَجْهِ) عِوَضٌ مِن التَّعْرِيْفِ الّذي كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ في (حَسَنٍ) مِنْ حَيْثُ هو مُضَافٌ إِلى مَعْرِفَةٍ(١).

وأخيرًا وليس آخرًا قولُه:(واتَّفَقَ النَّحْوِيُّونَ عَلَى إِبْطَالِ الخَفْضِ في: (أَنْتَ أَكْرَمُ أبًا مِنْ غَيْرِكَ)؛ لِلعِلَّةِ الّتي ذُكِرَتْ(٢). وأمّا علّتُه فقولُه: (ومَنْ نَصَبَ فَقَالَ: (أَبُوكَ أَوْسَعُ دَارًا)، لَزِمَ الدَّارَ النَّصْبُ حِيْنَ سَدَّتْ مَسَدَّ المُضَافِ إِلَيْهِ، (ولَوْ ظَهَرَتْ (مِنْ) لَمْ يَكُنْ في الدَّارِ إِلاّ النَّصْبُ حِيْنَ سَدَّتْ مَسَدَّ المُضَافِ إِلَيْهِ؛ لأَنَّهُ لا يُضَافُ حَرْفٌ إِلى حَرْفَيْنِ مُفْرَدَيْنِ مُتَبَايِنَيْنِ)(٣).

وعلى ما نَرى فأبو حَيّانَ في هذا لا يَختَلِفُ عَمَّن يَنتقِدُهم ممّن يَتوسَّلونَ بالمنطِقِ في تَعلِيلِهِم، فضلاً عن تعليلهم لعلمٍ وضعيٍّ، وهو لا يَستَنِدُ إلا إلى قياسٍ صُورِيٍّ ذِهنِيٍّ، بَعِيدٍ مِن السَّماعِ.

وهو قد يُصرّحُ بِلزومِ التّعليلِ، كَتعليقِهِ على قَولِ الكِسائِيّ: (وكَانَ مَع ذلك لا يُقَدِّمُ، فلا يَقُولُ: (نَفْسٌ طِيْبَتْ)؛ لأَنَّهُ وإِنْ قَامَ مَقَامَ الفَاعِلِ فَلَيْسَ بِمَفْعُولٍ صَرِيْحٍ، وإِنَّما هو عِنْدَهُ مُشَبَّهٌ بِهِ، وإِذا شُبِّهُ الشَّيءُ بِالشَّيءِ لَمْ يَجْرِ مَجْرَاهُ في جَمِيْعِ أَحْوَالِهِ، واقْتَضَى تَعْلِيْلُ مَنْعِ جَوَازِ التَّقْدِيْمِ في هذا أَنَّهُ إِذا كَانَ في المَفْعُولِ الصَّرِيْحِ فَيَجُوزُ تَقْدِيْمُهُ عَلَى الفِعْلِ، نَحْوُ: (زَيْدٌ ضُرِبَ)، فَيَجْعَلُهُ مَفْعُولاً لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ مُقَدَّمًا، كَما جَازَ ذلك عِنْدَهُم في الفَاعِلِ(٤).

وقد يَطلبُهُ، نَحوَ قَولِهِ:(يَقُولُ العَرَبُ: (نِعْمَت المَرْأَةُ هِنْدٌ)، و (نِعْمَ المَرْأَةُ هِنْدٌ)، وعَلَّلَ النَّاظِمُ حَذْفَ التَّاءِ بِأَنَّ الأَلِفَ واللاّمَ فِيْهِ للجِنْسِ، فالجِنْسُ لَيْسَ لَهُ

(١) و:٢٤٦.
(٢) و:٢٨٤.
(٣) و:٢٨٤.
(٤) ظ: ٧٩.

تَأْنِيْثٌ حَقِيْقِيٌّ؛ فَلِذلك حُذِفَت التَّاءُ، وهذا عَلَى مَذْهَبِ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الأَلِفَ واللاّمَ جِنْسِيَّةٌ، وهو مَذْهَبُ الجُمْهُورِ. وذَهَبَ أَبُو مَنْصُورٍ الجَوَالِيْقِيُّ مِنْ أَهْلِ بَغْدَادَ وأَبُو إِسْحَاقَ بنُ مُلْكُونَ مِنْ أَهْلِ الأَنْدَلُسِ إِلى أَنَّها عَهْدِيَّةٌ، وهو المُتَفَهَّمُ مِنْ كَلامِ الفَرَّاءِ، فَيَنْبَغِي عَلَى مَذْهَبِ هؤلاءِ أَنْ يُبْحَثَ عَنْ عِلَّةٍ تُجَوِّزُ حَذْف التَّاءِ مِنْ (نِعْمَ)[1].

وقد يذكُرُ عِلّةِ النَّحوِيّين أو أَحدِهم على سَبيلِ قَبُولها دُونَ أنْ يُصرّحَ، كَقولهِ: واعْلَمْ أَنّ المَخْصُوصَ هُنَا لا يَجُوزُ تَقْدِيْمُه عَلَى (حَبَّذا) بِخِلافِهِ في (نِعْمَ)، و (بِئْسَ)، فَلا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (زَيْدٌ حَبَّذا) تُرِيْدُ: (حَبّذَا زَيْدٌ)، وعِلَّةُ ذلِكَ عِنْدَ بَعْضِهِم أَنَّهُ كَانَ يُوهِمُ أَنْ يَكُونَ (ذا) مَفْعُولاً، بِمَعْنى: زَيْدٌ أحَبَّ ذَا)[2]. وقوله: (وعَلَّلَ الفَارِسِيُّ مَنْعَ ذلك في الحَلَبِيَّاتِ بِأَنَّها في دَلالَتِها عَلَى المَعَانِي قُصِدَ بِها غَايَةُ الإِيْجَازِ، فالأَلِفُ تُغْنِي عَنْ أَسْتَفْهِمُ، و (ما) عَنْ أَنْفِي، و (إِنَّ) عَنْ أُؤَكِّدُ، فَلَوْ أُعْمِلَت في الظَّرْفِ والحَالِ، ومُكِّنَتْ تَمْكِيْنَ الفِعْلِ، لَكَانَ نَقْضًا لِمَا قُصِدَ مِن الإِيْمَاءِ. وهذا التَّعْلِيْلُ هو الّذي نَصَّ عَلَيْهِ ابْنُ أَبِي العَافِيَةِ في أَنَّ حَرْفَ التَّنْبِيْهِ لا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَعْمَلَ في الحَالِ[3]. وقوله: (وعَلَّلَ مَنْعَ ذَلِكَ بَعْضُ شُيُوخِنا بِأَنَّ مَعْمُولَ الصِّفَةِ مُحَالٌ أَبَدًا عَلَى الأَوَّلِ، فَأَشْبَهَ المُضْمَرَ؛ لأَنَّهُ قَدْ عُلِمَ أَنَّكَ لا تَعْنِي مِن الوُجُوهِ إِلاّ وَجْهَ (زَيْدٍ)، إِذا قُلْتَ مَثَلاً: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الحَسَنِ الوَجْهَ). وحَكَى لِي هذا التَّعْلِيْلَ أَيْضًا الشَّيْخُ بَهَاءُ الدِّيْنِ أَبُو عَبْدِاللهِ مُحَمَّدُ بنُ النّحّاسِ الحَلَبِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عَنْ عَبْدِ المُنْعِمِ الإِسْكَنْدَرَانِيِّ، مِنْ تَلامِيْذِ ابْنِ بَرِّي[4].

ويُمكِنُنا أنْ نَخلصَ مِن هذا إلى أنّ أبا حَيّانَ لم يَتنكَّبْ سُبُلَ التّعليلِ كما سَجَّلَ في نَصِّهِ المذكُورِ أولاً، بل نَجِدُه يَميلُ بِعامّة إلى التّعلِيلِ البَسيطِ، الذي يَقومُ على

(١) ظ٧١

(٢) ظ:٢٧٩.

(٣) و:١٣٦.

(٤) ظ: ٢٥٠.

مُعطَياتِ النَّصِّ، وقد يَسكُتُ عن كَثير من التّعليلاتِ على سَبيلِ قَبولها، بل قد يَذكُر حاجَةَ النّصِّ إليها، على أنّه كانَ يَنغَمِسُ في التّعليلِ المنطقِيّ كما انغمَسَ فِيهِ كَثيرٌ مِن النّحويّين قَبلَه، وإنْ لم يَبلُغ حَدَّ السِّمَةِ التي تَلتصِقُ بِهِ.

❐ العَوامِلُ:

العِلّةُ والعامِلُ صِنوانِ، وإنْ كُنّا رَأينا تَردُّدِ أبي حَيّانَ في العِلّةِ فإنّه لم يَتردَّدْ في مَسألَةِ العامِلِ، ولا نَجدُ أيَّ تَأثيرٍ لابنِ مَضاءٍ عِندَه في مَسألةِ إلغاءِ العامِلِ، وسَأقِفُ على ذلِكَ عَمّا قَليلٍ، عِندَ الكَلامِ على ظاهِريّتِهِ. فهوَ في العامِلِ والعَمَلِ بَصرِيٌّ كامِلُ الأَوصافِ.

- **موقفه من العامل:**

وأبو حيّان يرى نظريةَ العامِلِ وراءَ كُلِّ إعرابٍ ظاهِرٍ أو مُقدَّرٍ، وسُكوتُه عنها في بَعضِ التّراكيبِ، أو وُقُوفُه على نَقلِ النّحويينَ في بَعضِها الآخَرِ، لا يَعني بحال أنّه يَردّها، وإنْ اختَلَفَ مَعَ بَعضِهم في تَفاصِيلِها. وسَأنقُل هَهنا بَعضَ النُّصوصِ، مِثالا على طائِفَةٍ كَبيرةٍ مِن الأمثلَة التي تمثّلُ مَنهجَه في هذه القضيّةِ، إذ يَقولُ في شَرحِ بابِ التّنازعِ: (وقَوْلُهُ: (فللوَاحِدِ مِنْهُما العَمَلُ) هذا عَلَى عُمُومِهِ، وسَوَاءٌ أَكَانَ العَامِلانِ مُتَّفِقَيْنِ في العَمَلِ أَمْ مُخْتَلِفَيْنِ، فَمِثَالُ اتِّفَاقِهِما: (قَامَ وقَعَدَ زَيْدٌ)، ومِثَالُ اخْتِلافِهِما: (ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي زَيْدٌ)، وإِنَّما كَانَ لأَحَدِهِما العَمَلُ في الاسْمِ، ولَمْ يَجْتَمِعا عَلَى العَمَلِ فِيْهِ لامْتِنَاعِ اجْتِمَاعِ مُؤَثِّرَيْنِ عَلَى أَثَرٍ وَاحِدٍ مَع مَا يَلْزَمُ في المُخْتَلِفَيْنِ مِن اسْتِحالَةِ قُبُولِ الحَرْفِ الوَاحِدِ لِحَرَكَتَيْنِ، فَمُحَالٌ أَنْ يَكُونَ آخِرُ (زَيْدٍ) في نَحْوِ: (ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ زَيْدًا) مَحَلاً للضَّمَّةِ والفَتْحَةِ في حَالٍ وَاحِدَةٍ، وخَالَفَ الفَرَّاءُ في مِثْلِ: (قَامَ وقَعَدَ زَيْدٌ)، فَزَعَمَ أَنَّ (زَيْدٌ) مُرْتَفِعٌ بِـ (قَامَ)، و (قَعَدَ) مَعًا[1]. وفي

(١) ظ: ٩١.

والاستثناءِ:(وإِنْ كَانَ مُفَرَّغًا شَغَلْتَهُ بِوَاحِدٍ مِن المُسْتَثْنَيَاتِ، ونَصَبْتَ مَا سِوَاهُ، مِثَالُ ذلك: (مَا قَامَ إِلاّ زَيْدٌ إِلاّ عَمْرًا إِلاّ خَالِدًا) بِرَفْعِ زَيْدٍ ونَصْبِ عَمْرٍو وخَالِدٍ، والاسْمُ الّذي هو أَقْرَبُ للعَامِلِ أَوْلَى بِالعَامِلِ، ويَجُوزُ أَنْ تُفَرِّغَهُ لِغَيْرِهِ، فَتَقُول: (مَا قَامَ إِلاّ زَيْدًا إِلاّ عَمْرًا إِلاّ خَالِدٌ) بِنَصْبِ زَيْدٍ وعَمْرٍو ورَفْعِ خَالِدٍ، والمَنْصُوبُ مُسْتَثْنًى مِن المَحْذُوفِ لِفَهْمِ المَعْنى، لا مِمّا فُرِّغَ لَهُ العَامِلُ[١].

وَيقولُ في شَرحِهِ بابِ أفعلِ التّفضيلِ: (والّذي نَخْتَارُهُ أَنَّ (أَفْعَلَ) التَّفْضِيْلِ عَامِلٌ في الحَالَيْنِ؛ لأَنَّهُ تَضَمَّنَ مَعْنى فِعْلٍ يَتَعَلَّقُ بِمَصْدَرَيْنِ، والتَّقْدِيْرُ: هذا يَزِيْدُ طِيْبُهُ بُسْرًا عَلَى طِيْبِهِ رُطَبًا، هذا أَصْلُ الكَلامِ، ثُمَّ حُذِفَ وضُمِّنَ (أَفْعَلُ) التَّفْضِيْلِ مَعْنى: يَزِيْدُ، المُتَعَلِّقِ بِمَصْدَرٍ، فَـ (بُسْرًا) في الحَقِيْقَةِ مَعْمُولٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ، و (رُطَبًا) أَيْضًا مَعْمُولٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ، فَلَمّا تَضَمَّنَ (أَفْعَلُ) التَّفْضِيْلِ مَعْنى هذين المَصْدَرَيْنِ لِدَلالَتِهِ عَلَى نَفْسِ المُتَعَلِّقِ بِالمَصْدَرَيْنِ جَازَ أَنْ يَعْمَلَ فِيْها مُرَاعَاةً للأَصْلِ[٢]. وفي العطف: (والفَرْقُ بَيْنَ العَطْفِ عَلَى المَوْضِعِ والعَطْفِ عَلَى التَّوَهُّمِ أَنَّ المَوْضِعَ رَاجِعٌ إِلى وُجُودِ العَامِلِ دُونَ مَعْمُولٍ، والتَّوَهُّمَ رَاجِعٌ إِلى وُجُود المَعْمُولِ دُونَ عَامِلٍ[٣].

وعلى هذا المنوالِ سارَ في كُلِّ شَرحِهِ، ومِن عَجَبٍ أنَّ الدكتوره خَديجةَ الحَدِيثي –رَحمها الله– تَقولُ[٤]: (أنّ أبا حَيّانَ صَرَّحَ بما ذَهَبَ إليه ابنُ مَضاءٍ مِن أنَّ الرَّفعَ والنَّصبَ والجَرَّ والجَزمَ إنّما هو لِلمُتكَلّم لا لِشَيءٍ غَيرِهِ)، وهيَ تُسَجِّلُ في ذلِكَ نَصَّ أبي حَيّانَ في "مَنهَجِ السَّالِكِ، في "بابِ الاستِثناءِ":(...وقَوْلُهُ: (ما اسْتَثْنَت اِلاّ) فِيْهِ تَجَوُّزٌ؛ لأَنَّ (إِلاّ) لَيْسَتْ الّتي تَسْتَثْنِي، إِنَّما يُسْتَثْنى بِها، والمُسْتَثْنِي هو المُتَكَلِّمُ،

(١) و: ١١٤.
(٢) و:١٣٨.
(٣) و: ٥٦.
(٤) أبو حيان النحوي: ٣٩٨-٣٩٩.

لكنَّهُ لَمَّا كَانَ الاسْتِثْنَاءُ يَقَعُ بِها نُسِبَ الاسْتِثْناءُ إِلَيْها مَجَازًا[١]. وهذا قَسْرٌ منها لِلنصِّ على غَيرِ دِلالتِهِ، فَردُّ أبي حيّانَ هنا على ابنِ مالِكٍ إنما هو تَفسِيرٌ لُغَوِيٌّ لا عَلاقَةَ للعَملِ أو العامَلِ بِهِ، وكلامُه حَقٌّ، إذ المتكلّمُ هوَ المستثني لا "إلاّ" على أصلِ الدِّلالَةِ. ولو تَروَّت الدكْتورة خَديجةُ، وأتمّتْ النَّصَّ لوجَدَتْ أبا حَيّانَ يستأنِفُ: ((عَنْ تَمَامٍ) احْتِرَازٌ مِن الاسْتِثْناءِ المُفَرَّغِ، فَإِنَّهُ لا يَنْتَصِبُ، إِنَّما يَكُونُ عَلَى حَسَبِ العَامِلِ، وسَيَأتِي بَيَانُهُ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالى)[٢]. وعلى هذا فأبو حيّانَ - كما ذُكِرَ- لَيسَ بِدعًا من النّحويينَ في مَسألةِ العامِلِ.

۞ ظاهِريّةُ أبي حَيّانَ في مَنهجِ السَّالِكِ:

ذكرَ ابنُ حَجَر العسقلانيّ عن أبيّ حيّان أنه قال: (محَال أَن يرجع عَن مَذْهَب الظَّاهِر من علق بذهنِهِ)[٣]. وقالَ ابنُ حَجَر في تَرجمَتِهِ أَحْمدَ بنَ عَبدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدِ الْأَزْدِيّ المرّاكشي: (...كَانَ أَبُو حَيَّان لذَلِك يرميه بالزندقة وَصَارَ هُوَ يحط على أبي حَيَّان وَيَقُول أَبُو حَيَّان ظاهري حَتَّى فِي النَّحْو)[٤]. وردّدَ هذا عنه جُولْد تْسِيهَرْ في دائِرَةِ المعارِفِ الإسلامِيّة، وطَه الرّاوي في "تأريخِ عُلومِ اللّغَةِ العَرَبيّة[٥].

على أنهّ لَيسَ ثمة إشارةٌ بَيّنةٌ مُباشِرَةٌ على ظاهِريّة أبي حيّان في مُصنّفِه" مَنهج السّالِكِ"، وإنْ رأيناه آنفًا يذكرُ ابنَ مَضاءٍ وَيثني عليه، وَلَئنْ تَمذَهَب أبو حَيّانَ في

---

(١) ظ: ١١٠

(٢) نفسه.

(٣) أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية،حيدر آباد- الهند، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م: ٦/ ٥٩.

(٤) الدرر الكامنة: ١/ ١١٦.

(٥) ينظر: أبو حيان، لخديجة الحديثي: ٣٨٦.

مُستهلِّ حَياتِهِ لِلظاهِريَّةِ، فإنّه رَجَعَ عَنها، واستَقَرَّ على مَذهبِ الشّافعيّ. وإنْ تَمظهرَت الظاهريّةُ عِندَ أبي حيّانَ فإنها تَتجلّى في مَسألةِ السّماعِ بالدَّرجَة الأولى، وأقلّ منها في القياسِ. أمّا في العِللِ والعَوامل فقد رَأينا أنَّ منهجه بعامّة لا يَختلفُ عن مَنهجِ النّحويينَ، والبَصريّونَ خاصَّة. ولا غَروَ، فإنّ عَقليّة كَعقليّة أبي حَيّانَ لا يُمكنُ أنْ يَقِفَ عندَ هذا المذهَبِ.

۞ مصادِرُ تَوثِيقِ أبي حَيّانَ:

- **الأعلامُ:**

ينقل أبو حَيّانَ عن طائِفَةٍ كَبيرَةٍ مِن النَّحوِيّينَ على اختِلافِ مَذاهِبِهِم، وأَكثَرُ الأَعلامِ تَردُّدًا في كِتابِهِ بَعدَ ابنِ مالِكٍ سِيبَوَيهِ، يَليهِ الفَرَّاءُ فالأَخْفَشُ فالكِسائِيّ فأبو عَلِيٍّ الفارِسِيُّ فابنُ عُصفُورٍ، فالمُبَرِّدُ.

وأبو حيّان ينقل عن الأندلسيّينَ والمغاربة كثيرًا، ويسمّيهم "أصحابنا"، وقد أحصيتُ له في ذلك ما ينوفُ على مئةٍ وسبعينَ مَوضعًا، وهو يُثبِتُ النَّقلَ عن شُيُوخِهِ في كَثِيرٍ مِنَ المواطِنِ كـأَبُي الحَسَنِ بنِ الضَّائِعِ (ت٦٨٠هـ)، وأَبي الحَسَنِ الأُبَّذِيِّ (ت٦٨٠هـ)، وأَبي عَبْدِاللهِ بنِ النَّحّاسِ الحَلَبِيِّ (ت٦٩٨هـ)، وأبِي الحُسَيْنِ بنِ أَبِي الرَّبِيْعِ (ت٦٨٨هـ)، وأَبي جَعْفَرٍ بنِ الزُّبَيْرِ (ت٧٠٨هـ)، وأَبِي عَلِيٍّ بنِ أَبي الأَحْوَصِ (ت٦٧٩هـ)، وأَبي الحَكَمِ المَعْرُوف بابن المُرَحِّلِ (ت٦٩٩هـ)، وأكثَرُ مَن يُسمّيه ابنُ أبي الرَّبيعِ، فابنُ الضّائِعِ، فالأبّذيّ، وكثيرًا ما نجده يَعزُو النّقلَ عن شُيوخِهِ بصيغة الجمع دونَ تَسمِيَةٍ.

أمّا القبائلُ والجَماعاتِ والطّوائِفِ فأكثرُ ما يَذكُرُ البَصريّون، فالكُوفِيّون، فالعَرَبُ، وقد ذَكَرَ كلاً منها مِئاتِ المرّات، يَليها النّحاةُ، فالجُمهورُ، فالمتأخِّرون. وأمّا القَبائِلُ فأكثرُ مَن ذَكرَ التّميميينَ، فالحَجازيّينَ، فالهُذَليّينَ.

- **الكتب:**

يَنقلُ أبو حيّانَ مِئاتِ النّصوصِ مِن الكُتبِ، سَواء بالنّصِّ أو المضمُونِ، وكَثيرًا ما كانَ يُسمّي تِلكَ الكُتَبَ، وقد سَمّى منها ما يَقرُبُ الخَمسَةَ وثَمانِين كِتابًا، وقد جاءَ كِتابُ سِيبَويه في طَليعَةِ تِلكَ الكُتبِ، يَليه كتابُ التّسهيلُ لابنِ مالِكٍ، ثم كَتَبُ أبي علي الفارِسيّ، كالبَغدادِيّاتِ والتّذكِرَة، وكَتَبُ ابنِ عُصفُورٍ وعلى رَأسِها " شَرحُ الجُمَلِ". وأكثرُ كِتابٍ يُسمّيهِ هو كِتابُ "الواضِحِ" لأبي بَكرٍ الأنباريّ، وسيأتي ذكره.

وسأعرض ههنا للكتب المفقودة أو المخطوطة التي سمّاها:

وأوّلها أرجوزة أبي حيّان، وهي "نِهايَةِ الإِغْرَابِ في عِلْمَي التَّصْرِيْفِ والإِعْرَابِ[(١)]، ويبدو أنه صاغها على منوال أرجوزة ابن مالك،، فالنوادر ليونس بن حبيب (ت١٨٢هـ)، والنوادر لِلحياني (ت٢٢٠هـ)[(٢)]، و"الكبير" للأخفش (ت٢٢١هـ)، وسمّاه أيضًا المسائل[(٣)]، و"الفَرخ" للجَرميّ (ت٢٢٥هـ)[(٤)]، و"المدخل" لأبي العبّاس المبرد (ت٢٧٠هـ)، و"اليواقيت" لأبي عمر الزاهد،

---

(١) و: ٣١.

(٢) هو أبو الحسن علي بن المبارك من بني لحيان، أخذ عن الكسائي وغيره.

(٣) نقل عنه أبو حيّان ثلاث مرات، وذكر حاجي خليفة للأخفش في كشف الظنون "مسائل الكبير والصغير": ٢/ ١٦٧٠.

(٤) وقد نقل عنه ثلاث مرات، وهو شرح مفقود لكتاب سيبويه، والجرمي هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي النحوي أَخَذَ النحو عن الأخفش الأوسط، لقي يونس بن حبيب وأبا عبيدة، ولم يلق سيبويه، شرح كتاب سيبويه بكتاب سمّاه الفرخ، وَله كتاب الأبنية والعروض، توفي سنة خمس وعشرين مائتين،انظر وفيات الأعيان ٢/ ٤٨٥ وإنباه الرواة٢/ ٨٠ وطبقات النحويين واللغويين٧٤، وبغية الوعاة٢/ ٨-٩.

المعروف بغلام ثعلب (ت٣٤٨هـ)[١]، و"المختَصَر في عِلْمِ العَرَبِيَّةِ"، لأحمد بن سهل البَلخِيّ (ت٣٢٢هـ)[٢]، و"مَسائل الخِلاف"، و"تقييد رؤوس المسائل" لابن أصبغ[٣] (ت٣٢٨هـ)[٤]، و"الواضح" لأبي بكر الأنباري (ت٣٢٨هـ)[٥]، والمُحَلّى في النّحو" لأبي غانم المظفر بن أحمد بن حمدان (ت٣٣٣هـ)[٦]، و"شجر الدر"

---

(١) هو كتاب في اللغة لأبي عمر الزاهد المعروف بغلام ثعلب المتوفى سنة خمس وأربعين وثلاثمائة. انظر البغية١/ ١٦٤-١٦٦.

(٢) هو أحمد بن سهل البلخي أبو زيد، كان فاضلاً قائمًا بجميع العلوم القديمة والحديثة، ويسلك في مصنفاته طريقة الفلاسفة له عدة مصنفات منها المختصر في الفقه، ونظم القرآن، وكتاب النحو والتصريف، وغيرها، مات سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة . انظر ترجمته في معجم الأدباء١/ ٣٧٤، وبغية الوعاة١/ ٣١١.

(٣) هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن إسحاق بن عيسى بن أصبغ الباجي أبو إسحاق، كان حافظًا للغة والنحو، فصيحًا بليغًا، شاعرًا، سمع من محمد بن عمر بن لبابة وغيره. ومات في حدود سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة. انظر ترجمته في بغية الوعاة١/ ٤٢٣.

(٤) وقد ذكره أبو حيّان مرة واحدة بهذا العنوان، وثلاث بـ"رؤوس المسائل"، هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن إسحاق بن عيسى بن أصبغ الباجي أبو إسحاق، كان حافظًا للغة والنحو، فصيحًا بليغًا، شاعرًا، سمع من محمد بن عمر بن لبابة وغيره. ومات في حدود سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة. انظر ترجمته في بغية الوعاة١/ ٤٢٣.

(٥) وهو على الأغلب لأبي بكر الأنباري، وليس للزبيدي، وأبو بكر وهو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباريّ النحويّ على مذهب الكوفيين، الإمام المشهور ومن تصانيفه في النحو واللغة: كتاب الواضح، والزاهر في اللغة، وهاءات القرآن، والأمالي، وغريب الحديث، خمس وأربعون ألف ورقة، وخلق الإنسان، وخلق الفرس وغير ذلك، مات سنة ثمان وعشرين وثلاثمئة. انظر ترجمته في البلغة٢١٢-٢١٣، وسير أعلام النبلاء١٥/ ٢٧٤. وقد نقل منه أبو حيّان سبع عشرة مرّة، وقد صرّح باسم أبي بكر الأنباري ما يوازيها، وذكر الواضح في الارتشاف عشر مرات، كلّها أيضًا دون نسبة، وذكر ابن الأنباري أكثر من خمسين مرة. ولم يذكر الزبيدي في المنهج إلا مرةً واحدة، وكل نقله عنه في الارتشاف إنما من كتابه "الاستدراك على سيبويه".

(٦) هو أبو غانم المظفر بن أحمد بن حمدان (ت٣٣٣هـ)، وهو صاحب المحلى في النحو كما في =

لأبي الطيب اللغوي (ت٣٥١هـ)[١]، و"الهِيتيّات" لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)[٢]، والقدّ لأبي الفتح بن جني (٣٩٤هـ)[٣]، و"التّرقيص" لمحمد بن المُعلّى الأزدِيّ[٤] (القرن الرابع)، و"أَيْمَانِ العَرَبِ" لأبي إسحاق إبراهيم بن عبد الله النّجيرميّ[٥] (القرن الرابع)، والموعَب لابن التيَّانيّ (٤٣٣هـ)[٦]، و"تعاليق أبي جعفر ابن

=

التذييل١٠/ ١١٤، والارتشاف٢٠٥٠. وهو مظفر بن أَحْمد بن أَحْمد بن أبي غَانِم الْمصْرِيّ النَّحْوِيّ الْمُقْرِئ، من جلة المقرئين بِمصْر، مَاتَ سنة ثَلاث وَثَلاثِينَ وثلاثمائة. انظر ترجمته في بغية الوعاة٢/ ٢٩٠.

(١) هو عبد الواحد بن علي، أبو الطيب اللغوي الحلبي، أخذ عن أبي عمر الزاهد ومحمد بن يحيى الصولي، من مصنفاته مراتب النحويين، والإتباع، والإبدال، وشجر الدر، مات سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة . انظر ترجمته في بغية الوعاة٢/ ١٢٠.

(١) هو عبد الواحد بن علي، أبو الطيب اللغوي الحلبي، أخذ عن أبي عمر الزاهد ومحمد بن يحيى الصولي، من مصنفاته مراتب النحويين، والإتباع، والإبدال، وشجر الدر، مات سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة . انظر ترجمته في بغية الوعاة٢/ ١٢٠

(٢) الهيتيّات بكسر الهاء مسائل لأبي علي الفارسي أملاها في مدينة (هِيْت) في العراق، تقع على نهر الفرات.

(٣) ذكره ابن عصفور في الضرائر١١٠، والتصريح بمضمون التوضيح١/ ٣٣٨، وهو" ذو القدّ" عند ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ) في معجم الأدباء: ٤/ ١٦٠٠، ٧/ ٣٤٣٨، والرضي الاستراباذي (ت٦٨٦هـ) ٤/ ١٠٣، وابن أيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ) في "الوافي بالوفيات: ١٩/ ٣١٤.

(٤) هو محمد بن المعلى الأزدي، عاش في القرن الرابع، وله أيضًا المشاكهة في اللغة، وقد نقل عن هذا الكتاب ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) في الإصابة:٦/ ١١٩، ٨/ ٢٠٦، ون ذكره السيوطي في البغية١/ ٢٤٧ وذكر كتابه الموسوم بالترقيص في البغية١/ ٨١، ونقل عنه في المزهر١/ ١٠٩، ٢٨٠، ٢٩٥.

(٥) إبراهيم بن عبد الله بن محمد بن حشيش النجيرمي أبو إسحاق النحوي اللغوي، أخذ عن الزجاج، أخذ عنه أبو الحسين المهلبي وجنادة اللغوي وجماعات بمصر أيام كافور الإخشيدي، كان حسن الرواية، جميل التصنيف. لم يذكر أحد تاريخ وفاته، ولا شيئًا من مصنفاته سوى ما ذكره أبو حيان هنا. انظر ترجمته في معجم الأدباء١/ ١٢٧، وإنباه الرواة١/ ٢٠٥، وبغية الوعاة١/ ٤١٤.

(٦) هو الإمام أبو غالب تمام بن غالب المعروف بابن التياني. مات سنة أربعمائة وثلاث وثلاثين. انظر بغية الوعاة١/ ٤٧٨-٤٧٩.

الباذش"(ت٤٥٠هـ)[١]، و"تفسير أبي جعفر الطوسي"(٤٦٠هـ)[٢]، و"كتاب الترشيح" لأَبُي بَكْرِ خَطّابُ المَارِدِيِّ[٣] (النصف الثاني من القرن الخامس)، و"شرح الإيضاح العضدي" للحسن بن عليّ الجلولي[٤](القرن الخامس)، و"رَدّ الشَّارِدِ إلى عِقَالِ النَّاشِدِ" لأبي الحسين بن الطراوة (ت٥٢٢هـ)[٥]، و"التمهيد لابن بطّال"

(١) هو أَحْمَدُ بنُ عَلِيّ بنِ أَحْمَدَ بنِ خَلَفِ الأَنْصَارِيّ، مِنْ أَهْلِ غَرْنَاطَةَ، أَبُو جَعْفَر بنُ البَاذِشِ، وهذا وَلَدُ النَّحْوِيِّ المَعْرُوفِ بِأَبِي الحَسَنِ بن البَاذِشِ، وقَدْ شُهِرَ أَبُو جَعْفَر بِالقِراءَاتِ، ولَهُ كِتَابُ الإِقْنَاعِ فِي القِرَاءَاتِ، مات سَنَةَ أَرْبَعِيْنَ وخَمْسِمَائة. انظر الإحاطة١/ ١٩٤-١٩٥. والبلغة٦٠، وبغية الوعاة١/ ٢٣٨.

(٢) أبو جعفر الطوسي، هو محمد بن الحسن بن علي الطوسي، مفسر، نعته السبكي بفقيه الشيعة ومصنفهم، انتقل من خراسان إلى بغداد، وأقام أربعين سنة. ورحل إلى النجف، فاستقر إلى أن توفي. أخذ عن المفيد، رأس الإمامية، وأخذ عنه الشريف المرتضى وغيره، أحرقت كتبه عدة مرات بمحضر من الناس. من تصانيفه (التبيان الجامع لعلوم القرآن) تفسير كبير، مات سنة ستين وأربعمئة للهجرة.انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء١٨/ ٣٣٤، والأعلام٦/ ٨٤.

(٣) نقل عنه خمس مرات، والماردي هو أَبُو بَكْرِ خَطّابُ بنُ يُوسُفَ بنُ هِلالٍ المَارِدِيِّ، أَنْدَلُسِيٌّ مِنْ مَارِدَةَ، لَه تَصَانِيْفُ فِي النَّحْوِ، مِنْها كِتَابُ التَّرْشِيْحِ، عَارَضَ بِهِ كِتَابَ دُرَيْدٍ فِي شَرْحِهِ لِكِتَابِ الكِسَائِيِّ. مات بعد الخمسين والأربعمائة. انظر ترجمته في التكملة١/ ٢٣٨، والبلغة٢١، وبغية الوعاة١/ ٥٥٣

(٤) لم أجد ترجمة مفيدة له، وقد ذكر ابن الجزري في غاية النهاية١/ ٢٢٦ ما نصه: "الحسن بن علي أبو علي الجلولي القيرواني، قرأ عليه ابن بليمة عن قراءته على محمد بن سفيان"، وذكر الذهبي للحسن بن علي الجلولي شيوخًا وتلاميذ، فمن شيوخه محمد بن سفيان. أبو عبد الله القيرواني المقرئ. انظر تاريخ الإسلام٢٨/ ٣٩٢، ٣٥/ ٣٦٤. غير أنّ الذهبي ذكر في في ترجمة أبي عليّ القروي:(المقرئ الأستاذ... وُلِد سنة سبْعٍ أو ثمانٍ وعشرين وأربعمائة، قرأ بالقيروان على: أبي بكر القصْريّ، والحَسَن بن عليّ الجلوليّ...)، وهذا يعني أنّ الجلولي عاش في القرن الخامس. وذكره أبو حيّان في الارتشاف، وممن ذكره ابن هشام في المغني: ١٨٣، والسيوطي في الهمع: ٣/ ٣٣٢.

(٥) ابن الطراوة، هو أبو الحسين سليمان بن مُحَمَّد، أخذ النحو عن الأعلم، وابنِ سراج، قيل: كان أعلمُ أهلِ عصرِه بالأدبِ والعربيةِ، له الإفصاح، والمقدمات على كتاب سِيْبَوَيْه، والترشيح، وغيرها من الكتب، مات سنة اثنتين وعشرين وخمسمائة. انظر ترجمته في البلغة١٠٨ وبغية الوعاة ١/ ٦٠٢.

(ت٥٤٩هـ)[١]، و"الشامل في شرح الإيضاح" لابن الدهّان (ت٥٦٩هـ)[٢]، والمُشرق لابن مضاء (ت٥٩٢هـ)[٣]، والطُّرر للأُشُونِي (القرن السادس)[٤]، "والزَّهْو في الرَّدِّ عَلَى مَنْ نَسَبَ السَّهْوَ إِلى أَئِمَّةِ النَّحْوِ" لابن خَروف (ت٦١٠هـ)[٥]، و"الدّلالة" لابن طلحة (ت٦١٨هـ)[٦]، و"أَغَالِيْط الزَّمَخْشَرِيِّ" لأبي الحجاج بن

---

(١) ذكر أبو حيّان في الارتشاف٥/ ٢٣٥٦ أن صاحب التمهيد هو ابن بطال، وقد نص في موضع آخر على أنه من: (أصحابنا) أي أنه أندلسي، ولعله عَمْرو بن زَكَرِيَّا بن بطال البرهاني اللبلي الإشبيلي أَبُو الحكم، كَانَ مُتَقَدما فِي علم الْعَرَبيَّة والآداب واللغة، وأَخذ الْعَرَبيَّة عَن ابْن الأَخْضَر، وَولي الْقَضَاء والخطابة بِبَلَدِهِ، وَاسْتشْهدَ سنة تسع وَأَرْبَعين وَخَمْسمِائة. انظر ترجمته في بغية الوعاة٢/ ٢٢٨. وجزم محقق الارتشاف بأنه ابن بطال الركبي اليمني في ترجمته له في الارتشاف١/ ١٦.

(٢) هو كتاب "الشامل في شرح الإيضاح" لابن الدّهّان، وقد نقل عنه أبو حيان في تذكرة النحاة.

(٣) هو أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حريث بن عاصم بن مضاء اللخمي القرطبي، أخذ عن ابن الرماك كتاب سيبويه، وروى عن ابن عطية، والقاضي عياض، صنف المشرق في النحو، الرد على النحويين، وغيرهما، مات بإشبيلية سنة ثنتين وتسعين وخمسمئة. انظر ترجمته في الديباج المذهب١/ ٢٠٨، وبغية الوعاة١/ ٣٢٣، وانظر ردّه في الرد على النحاة١٠٤، وانظر التذييل٦/ ٣٣٧، والارتشاف٤/ ٢١٧٣، وتمهيد القواعد٤/ ١٦٩٥.

(٤) هو أحمد بن محمد بن عبد الله بن سعيد بن عباس بن مدبر الأزدي القرطبي الأشوني الأصل، بضم الهمزة، روى عن سفيان بن العاصي وأبي محمد بن عتاب، وولي قضاء رندة، وأقرأ ببلده العربية والآداب. انظر ترجمته في بغية الوعاة١/ ٣٦٨. وهو على الأغلب مات في القرن السادس، فقد ذكر ابن عطية (٥٤٢هـ) في فهرسه أن سفيان بن العاصي توفي سنة (٥٢٠هـ)، ١/ ١٠٨، وكذا ابن عميرة في "بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس" ١/ ٣٠٤.

(٥) وهو ردّ على ابن مضاء في طعنه على النحاة، وقال أبو حيّان: وهو كِتَابٌ لَطِيْفٌ. وابن خروف، أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي، إمام النحو،، تخرج على ابن طاهر الخدب، وتصدر للإفادة، مصنف شرح سيبويه، وشرح جمل الزجاجي، وغير ذلك، مات سنة عشر وست مئة، وقيل سنة تسع. انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء٢٢/ ٢٦، وفوات الوفيات٢/ ١٣٨، وبغية الوعاة٢/ ٢٠٣.

(٦) هو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف بن أحمد الأموي الإشبيلي أبو بكر المعروف =

معزوز (ت٦٢٥هـ)[١]، و"الكافي في الإفصاح" لابن أبي الربيع (ت٦٨٨هـ)[٢]، و"المرشد"[٣]، و"المقنع"[٤]، و"شرح موجز الرماني" للأهوازي النحوي[٥]،

=

بابن طلحة، كان إمامًا في صناعة العربية، تأدب بالأستاذ أبي إسحاق بن ملكون، درس العربية والآداب بإشبيلية أكثر من خمسين سنة. وكان موصوفًا بالعقل والذكاء، وكان يميل في النحو إلى مذهب ابن الطراوة، ولد ببابرة منتصف صفر سنة خمس وأربعين وخمسمائة، ومات بإشبيلية منتصف صفر سنة ثمان عشرة وستمائة.

(١) يوسف بن معزوز القيسي المرسي، أبو الحجاج، كان نحويًّا جليلاً، من أهل التقدم في علم الكتاب، أخذ العربية عن أبي إسحاق بن ملكون، وأبي زيد السهيلي وروى عنهما، له شرح الايضاح للفارسي، والتنبيه على أغلاط الزمخشري في المفصل وما خالف فيه سيبويه. مات بمرسية في حدود سنة خمس وعشرين وستمائة انظر ترجمته في بغية الوعاة٢/ ٣٦٢، والأعلام٨/ ٢٥٤. وانظر التذييل٥/ ٨٠.

(٢) هو أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن أبي الربيع القرشي الأموي، نحويّ من الأندلس، من شيوخه ابن بقيّ، والقرطبي، والشلوبين، والدباج، وغيرهم، ومن أشهر تلاميذه أبو حيان الأندلسي، من مصنفاته البسيط في شرح الجمل، والكافي في شرح الإيضاح، وله تفسير للقرآن وإعرابه، مات سنة ثمان وثمانين وستمائة. انظر ترجمته في بغية الوعاة٢/ ١٢٥. والكتاب هو شرح للإيضاح العضدي، والكتاب مخطوط.

(٣) لعله أحد اثنين: الأوّل هو الهروي علي بن محمد، صاحب الأزهية، وله "المرشد في النحو" (انظر إنباه الرواة٢/ ٣١١)، والثاني هو مُحَمَّد بن عَليّ أَبُو الْحسن الدقيقي النَّحْوِيّ، ولد سنة أَربع وَثَمَانِينَ وثلاثمائة. أَخذ عَن الرماني وَغَيره، وصنف المرشد فِي النَّحْو المسموع من كَلَام الْعَرَب. انظر بغية الوعاة١/ ١٩٧.

(٤) نسب "المقنع" إلى عدد من النحاة، منهم أبو بكر بن الخياط، ولأبي جعفر النحاس "المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين"، ونسب كذلك لإبراهيم بن عرفة المعروف بنفطويه، وهو أيضًا منسوب للحسن بن عَليّ بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الْعَزِيز الطَّائِي، أندلسي من أهل مرسية.

(٥) لعله: عَليّ بن مُحَمَّد الأَهْوَازِي النَّحْوِيّ الأديب أَبُو الحسن، لَهُ كتاب في العرُوض. انظر ترجمته في معجم الأدباء٥/ ١٩٥٧، وبغية الوعاة٢/ ٢٠٣. وقد صرح في التذييل١٠/ ٣٦٠ أنه ليس بأبي علي الأهوازي المقرئ، فيمكن أن يكون غيره، وهذا ما أثبته محقق التذييل، ولم يُعرف للرماني كتاب "الموجز"، وما نُسِبَ للرماني كتاب وُسِمَ بِـ(الإيجاز في النّحو).

و"المفاحَشات" لعاصم بن الحدثان(١)، و"تَرْتِيْبِ الفُصُولِ بِتَهْذِيْبِ الأُصُولِ"(٢).

❁ ❁ ❁

(١) ذكره أبو حيان أيضًا في تذكرة النحاة٥٧، ولم أجد له ترجمةً. وقد ذكر المفاحشات الآمدي (٣٧٠هـ) في المؤتلف والمختلف: ١/ ١٣٨. وجاء في العقد الفريد ١/ ٩٧: "كان عاصم بن الحدثان عالمًا ذكيًّا، وكان رأس الخوارج بالبصرة"، ومن المستبعد أن يكون هذا. وذكر د.عفيف محقق التذكرة-أطال الله بقاءه- في الحاشية، أنه عاصم بن الحسن بن مهران، وجاء في ترجمة عاصم هذا في سير أعلام النبلاء: ١٤/ ٨٧: (الشَّيْخُ، العَالِمُ، الصَّادِقُ، الأَدِيْبُ، مُسْنِدُ بَغْدَادَ فِي وقته، أبو الحُسَيْنِ، عَاصِمُ بنُ الحَسَنِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَلِيِّ بن عَاصِمِ بنِ مِهْرَانَ العَاصِمِيُّ، البَغْدَادِيُّ، الكَرْخِيُّ، الشَّاعِرُ.وُلِدَ سَنَةَ سَبْعٍ وَتِسْعِيْنَ وَثَلاَثِ مائَةٍ. قَالَ السَّمْعَانِيّ: سَأَلْتُ أَبَا سَعْد البَغْدَادِيَّ عَنْ عَاصِمِ بنِ الحَسَنِ، فقال: كان شيخًا مُتْقَنًا، أَديبًا، فَاضِلاً، كَانَ حُفَّاظ بَغْدَاد يَكتُبُوْنَ عَنْهُ، وَيَشهدُوْنَ بِصِحَّة سَمَاعه.، وقال لي عبد الوَهَّاب: كَانَ عَاصِم عَفِيْفًا، نَزِهَ النَفْسِ، صَالِحًا، رَقِيق الشِّعر،. مَاتَ: فِي جُمَادَى الآخِرَةِ، سَنَةَ ثَلاَثٍ وَثَمَانِيْنَ وَأَرْبَعِ مائَة بِبَغْدَادَ وله ست وثمانون سنة). أقول: ليس ثمة دليل يشير إلى أنه هو.

(٢) ذكره مرة واحدة في ظ: ٢٢٧، في إعمال صيغ المبالغة، ولم يذكر اسم صاحبه، ولم يعد إليه، كما لم أقع عليه في كتبه، ولا في كتب غيره.

خاتَمَة

وبعدُ، فإنّ هذا البحثَ قد تناولَ أبرزَ المعالِمِ على مَنهجِ أبي حَيّانَ في شَرحِهِ الألفيّةَ، وهو يَترُكُ البابَ مُشرَعًا لِكلِّ مُستَزيدٍ، بعدَما أنارَ سُبَلَ هذا السِّفرِ الجَليلِ، ووَضَعَ القارِئَ على مَحَجَّةٍ أحسَبُها لاحِبَةً.

وقد عرضَ البحثُ لمقاصِدِ المؤلّفِ مِن هذا السَّفرِ، وتناولَ حَقائقَ مُهمّةً في هذا الكتابِ، وانتهى إلى أنّه من أوائلِ مُصنَّفاتِهِ، وبَيّنَ أنّ أبا حَيّانَ عَملَ فيه عَشَراتِ السّنواتِ، عَمَلاً مُستمدًّا مِن شَرحِهِ لِطلابِهِ، وانصرَفَ عَنه ولم يتِمَّه، لِيتفَرَّغَ لِكتُبِهِ الكَبيرةِ الأخرى. كما عَرَضَ لِعملِ أبي حيّانَ فيه، وسَببِ عَدمِ إتمامِهِ، وإعراضِ المتقدمينَ والمتأخّرينَ عنه.

ثم عرضَ البَحثُ لِلمعالِمِ والملامَحِ العامّة لمنهَجِ أبي حيّانَ فيهِ، فجَعَلها مَعلَمَينِ: تَناوُلُ أبي حيّانَ لمادّةِ الأرجُوزةِ، وما أفضَتْ إليهِ من مُناقَشاتٍ، ووُقوفُ أبي حَيّانَ على لُغَةِ الألفيّةِ، ونَقدِها.

ثم تناولَ البحثُ أصولَ النّحوِ وأدلّتِهِ في الشَّرحِ، فَوَقفَ على السَّماعِ والقِياسِ والعِلَلِ والعَواملِ. وانتهى إلى أنّ أبا حيّانَ تَشدَّدَ في مَسألةِ السَّماعِ بما لم يَتشدَّدْه في غَيرِها، وَجَعله سِياجًا يَحفظُ اللّغَةَ، ويَنفِي عنها كُلَّ ما داخلَها ممّا لَيسَ مِنها، ولم يُراعِ في ذلكَ نَحويًّا ولا جَماعَةً.

وقد وقفَ البحثُ على أدلّةِ السّماعِ، وانتهى إلى أن أبا حيّانَ تَبعَ النحويينَ في الاستِشهادِ بالقرآنِ الكريمِ بقراءاتِهِ الصّحيحَةِ والشّاذّةِ، كما استشَهدَ بالحديثِ الشّريفِ والأقوالِ المأثُورةِ عن الصّحابةِ والتابعينَ، على الرّغمِ من مَوقفِهِ المعروفِ في ردِّ الاستشهادِ بها. كما استشهدَ بمئاتِ الأقوالِ المأثورةِ عن العربِ. أمّا الشّعر فقد استشهدَ به استشهادًا واسعًا فاق فيه كلَّ شُروحِ الألفيّةِ، وعَبرَ إلى المولّدينَ فتمثّلَ

بأشعارِ بَعضهِم، بما يقرُبُ من الاستِشهادِ.

أمّا القياسُ عندَه فقد رَأيناه بعامّةٍ يَنبثقُ مِن السَّماع ويَصدُرُ عنه، ولا يَقبلُ منه إلا ما كانَ مُستندًا إلى سمَاعٍ، وجَعلَ الكثرةَ علَمًا على القِياس، وردّ الأخذَ بالشاذِّ، وإن سُمِعَ. وقد رأيناه يَميل أحيانًا إلى المنطِقِ في قِياسِهِ، وإنْ لم تَكُن تِلكَ الصِّفَةُ مُستَقِرّةً عندَه.

وأمّا العِلَلُ فعلى الرَّغم ممّا رأينا مِن إعلانِه أنَّ اللغةَ لا حاجَة بها إلى التّعليلِ لأنّها مِن قبيلِ الوَضعيّاتِ، وأخذِهِ على النّحويّينَ وَلَعهُم بالتعليلِ فلم يَعملْ في شَرحهِ بهذا الرأيِ، ومالَ إلى التعليلِ بِشكلٍ واسِعٍ، في ما لا يختلفُ كثيرًا عن النحويّينَ، على أنّنا وَجدنا تَعليلَه تعليلاً بَسيطًا يَصدُرُ من مُعطياتِ التّركيب، ويَحثُّ به، فلم نَجد له إغراقًا في ذلك، ولا بَسطًا لِلعلل، وتخيّل أركانِها. ووجدناه يَنحو في بعضِ تعليلاتِه مَنحًى مَنطقيّا بيّنًا، وإن لم يَتخذْ ذلكَ مَنهجًا.

أمّا العواملُ فتلك التي لم يُفارِقْ فيها أبو حيّانَ مَنهجَ النّحويينَ، والبَصريّونَ خاصّةً، فهو يراه كامنًا في التركيبِ، يشدُّ عَضُدَه، ويقوّي أركانَه، وقدّ ردَّ البحثُ ما ذهبَت إليه الدكتوره خَديجة الحَديثي مِن أنّه تَبعَ ابنَ مَضاءٍ في إلغائِهِ العَواملَ.

وقد وَقفَ البَحثُ على ما شاعَ مِن ظاهِريّة أبي حيّانَ، وانتهى إلى أنّه لم يَعرضْ لهذه المسألةِ مباشرةً، وإن تَمذهَبَ أبو حيّان في مُستهلِّ حياتِهِ للظاهرِيّةِ. وإن كانَ لها عندَه مظاهرُ تجلّتْ فيها ففي مسألتي السّماعِ والقِياسِ، أمّا في العِلَلِ والعَواملِ فأثرُها خافِتٌ، وضَوؤها باهِتٌ، فعَقليّةٌ كعقليّةِ أبي حيّانَ لا يمكنُ أنْ يُحيطُ بها مَذهَبٌ، أو جماعَةٌ.

وتَناولَ البَحثُ في نِهايتِهِ مَصادِرَ تَوثيقِ أبي حَيّانِ مِن الأعلامِ والقَبائلِ والجَماعاتِ والكُتُبِ، وتَتبّعَ سَهمَهُ في ذلِكَ، وبَيّنَ الكمَّ الكَبيرَ الذي نَقَلَ عنه، وأخذَ

منهُ، وعلى رأسِهم نُحاةُ المشرِقِ، فأصحابُه الأندلسيّونَ والمغارِبَةُ. وأخيرًا وَقفَ على الكُتُبِ المفقودَةِ أو المخطُوطَةِ التي نَقَلَ مِنها أبو حيّانَ، فَسجَّلَها وَسَجَّلَ مُؤلّفيها.

وبَعدُ، فأرجو اللهَ سُبحانَه أنْ يَنفعَ بهذا العَمَلِ الذي قامَ على سِفرٍ جَليلٍ مِن أسفارِ العَربيّةِ، حازَ رَكَائِزَ التّميّزِ، وجَمعَ أطرافَهُ، وأنْ يَكونَ عَونًا لِلباحثينَ في تَجلِيتَهِ، ودِراسَةِ جَوانِبِه، بما يَتلاءمُ مَعَ قِيمتِهِ، ومكانته.

واللهُ الموَفّقُ مِن قَبلُ ومِن بَعدُ.

قائمة المصادر والمراجع

١. الإحاطة في أخبار غرناطة، لمحمد بن عبد الله بن سعيد السلماني اللوشي الأصل، الغرناطي الأندلسي، أبو عبد الله، الشهير بلسان الدين ابن الخطيب (المتوفى: ٧٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت١٤٢٤ هـ.

٢. ارتشاف الضّرب من لسان العرب، أبو حيّان الأندلسي، تحقيق د.رجب عثمان محمّد، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة١٩٨٢م.

٣. الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة المعروف بالموضوعات الكبرى، لنور الدين علي بن محمد بن سلطان المشهور بالملا علي القاري، تحقيق محمد الصباغ، دار الأمانة / مؤسسة الرسالة، بيروت١٣٩١ هـ - ١٩٧١م.

٤. الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط١، دار الجيل - بيروت - ١٤١٢ - ١٩٩٢.

٥. إِعراب القراءات السّبع وعللها، ابن خالويه، حقّقه وقدّم له د.عبد الرحمن العثيمين، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة١٩٩٢م-١٤١٣هـ.

٦. إِعْراب القراءات الشّواذّ، أبو البقاء العكبري، تحقيق محمد السيّد عزّوز، ط١، عالم الكتب، بيروت ١٤١٧ - ١٩٩٦م.

٧. الأعلام، لخير الدّين الزّركلي، بيروت١٩٧٤م.

٨. إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، ١٩٧٣م.

٩. الأغاني، أبو الفرج الأصبهاني، تحقيق: علي مهنا وسمير جابر، دار الفكر

للطباعة والنشر- لبنان.

١٠. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ط٥، دار الجيل - بيروت - ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

١١. بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر الضبي، دار الكاتب العربي – القاهرة، ١٩٦٧م.

١٢. بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة، جلال الدّين السّيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيس البابي الحلبي، مصر١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.

١٣. البلغة في تاريخ أئمّة اللّغة، الفيروز أبادي، تحقيق محمّد المصري، منشورات وزارة الثّقافة، دمشق ١٩٧٩م.

١٤. تاريخ الأمم والملوك، لمحمد بن جرير الطبري، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت١٤٠٧هـ.

١٥. تاريخ بغداد، لأحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية – بيروت.

١٦. تذكرة النّحاة لأبي حيّان الأندلسيّ، تحقيق: د.عفيف عبدالرّحمن، مؤسّسة الرّسالة، ط١، ١٩٨٦م.

١٧. التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د.حسن هنداوي، دار القلم دمشق. ونسخة أخرى: مخطوط محفوظ في دار الكتب المصريّة برقم٦٠١٦.

١٨. تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية – لبنان، بيروت - ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م. ونسخة أخرى: البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ

١٩. الجنى الدّاني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق: د. فخر الدّين قباوة ومحمّد نديم، دار الآفاق الجديدة، بيروت١٩٨٣م.

٢٠. الحجّة للقرّاء السّبعة، أبو عليّ الفارسي، حقّقه بدر الدّين قهوجي وبشير حويجاتي، ط١، دار المأمون للتّراث، دمشق ١٤١٣هـ_ ١٩٩٣م.

٢١. حجّة القراءات، لأبي زرعة عبدالرحمن بن محمّد بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، ط٥، مؤسّسة الرّسالة، بيروت ١٤٢٢هـ_ ٢٠٠١م.

٢٢. الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، ط٤، دار الشروق- بيروت- ١٤٠١.

٢٣. أبوحيّان النحوي، لخديجة الحديثي، مكتبة النهضة، بغداد، ط١، ١٩٦٦.

٢٤. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، ونسخة أخرى: تحقيق: محمد نبيل طريفي، واميل بديع اليعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت١٩٩٨م.

٢٥. الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسّمين الحلبي، تحقيق د.أحمد محمّد الخرّاط، ط١، دار القلم، دمشق١٩٨٦م.

٢٦. ربيع الأبرار ونصوص الأخبار، لأبي القاسم الزمخشري، تحقيق: عبد الأمير مهنا، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط١، بيروت ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.

٢٧. السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي، تحقيق: شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف – مصر – ١٤٠٠هـ.

٢٨. سنن البيهقي الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز – مكة المكرمة – ١٤١٤ – ١٩٩٤.

٢٩. (سنن الترمذي)، الجامع الصحيح، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي،تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣٠. سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي،ط٩، مؤسسة الرسالة–بيروت– ١٤١٣م.

٣١. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر– سوريا١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

٣٢. شواذ القراءات لأبي نصر الكرماني، تحقيق د. شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت.

٣٣. صحيح البخاري (الجامع الصحيح المختصر)، لمحمد بن إسماعيل أبي عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، ط٣، دار ابن كثير،

اليمامة- بيروت ١٤٠٧-١٩٨٧م.

٣٤. صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣٥. ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق: السيد ابراهيم محمد دار الأندلسي، ط٢، بيروت١٩٨٢.

٣٦. طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة (ت ٨٥١ هـ)، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧ هـ.

٣٧. طبقات النّحويّين واللّغويّين، أبو بكر الزّبيدي، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف. العقد الفريد، أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، ط٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان١٤٢٠هـ١٩٩٩م.

٣٨. غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر، مكتبة ابن تيمية.

٣٩. الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، دار الفكر العربي - القاهرة١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

٤٠. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي، المشهور باسم حاجي خليفة، مكتبة المثنى – بغداد،١٩٤١م.

٤١. غريب الحديث، لأبي الفرج بن الجوزي، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، ط١، دار الكتب العلمية - بيروت١٩٨٥م.

٤٢. الفائق في غريب الحديث، محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: علي

محمد البجاوي –محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعرفة – لبنان.

٤٣. اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان١٤١٩ هـ١٩٩٨م.

٤٤. المؤتلف والمختلف للآمدي، تحقيق عبدالسّتّار أحمد فرّاج، القاهرة، دار إحياء الكتب العربيّة١٩٦١م.

٤٥. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، ود. عبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة ١٩٩٤.

٤٦. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، ط١، دار الكتب العلمية – لبنان – ١٤١٣هـ– ١٩٩٣م.المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، تحقيق محمّد جاد المولى وعلي البجّاوي ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، صورة طبق الأصل عن طبعة دار إحياء الكتب، دار الفكر، بيروت.

٤٧. معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١١ هـ – ١٩٩١م.

٤٨. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، ط٦،دار الفكر – دمشق – ١٩٨٥م.

٤٩. نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، الدلائي محمد بن محمد بن أبي بكر

٥٠. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، ط١، المكتبة العصريّة١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٥١. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، أحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر- بيروت- ١٣٨٨هـ.

٥٢. النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. عبد الحسين القتلي، مؤسسة الرسالة، ط٢، بيروت ١٩٨٨.

٥٣. نكت الهميان في نكت العميان، صلاح الدين بن أيبك الصفدي، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية١٤٢٨هـ٢٠٠٧م.

٥٤. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

٥٥. الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م

٥٦. وفيات الأعيان، ابن خلّكان، تحقيق د.إحسان عبّاس، دار الثّقافة، بيروت.

- **المخطوطات:**

٥٧. مخطوط منهج السالك في الكلام على ألفية بن مالك، دائرة الحفظ والمخطوطات في المكتبة الوطنية الجزائرية.

٥٨. مخطوط منهج السالك في الكلام على ألفية بن مالك، الخزانة العامة في الرباط، وتحمل الرقم (ق٢٢٤/ ١).

Features of Abu-Hayyan's Methodology in "Manhaj Al-Saalik Fi Al-Kalaam ala Alfiyyat Ibn Maalik"

Yaseen Muhammad Yaseen Abu Al-Haija'

College of Arabic

Umm Al-Quraa University

Makkah

Abstract

The current article investigates an unknown book that deals with a well-known grammatical discipline. This book is entitled "Manhaj Al-Saalik Fi Al-kalaam ala Alfiyyat Ibn Maalik" by Abu Hayyaan Al-Andalusi (d. 744 h). The aim of this study is to draw the attention of researchers and scholars to this invaluable book. To achieve my aim, I have attempted to pinpoint the most salient features in Abu Hayyan's methodology of discussion. Hence, the article tackles the main grammatical rules in Abu Hayyan's analysis. Moreover, it shows the most important and various types of sources which he depended upon. Furthermore, the paper has used many texts to indicate different aspects of Abu Hayyan's analysis.

Key words:

Ibn Malik, AL-Alfiyyah, Abu Hayyan Al-Andalusi, Manhaj Al-Saalik, Usool Al-Nahu.